التجارة حرب

حرب الغرب على العالم

ياش تاندون

نقله إلى العربية

عبد الجليل محمد مصطفى

العبيكان
Obeikan

Original Title

Trade is War

The West's War against the World

Author:

Yash Tandon

Copyright © 2015 Yash Tandon

ISBN-10: 1939293812

ISBN-13: 978-1939293817

All rights reserved. Authorized translation from the English language edition

Published by: OR Books, New York (U.S.A) and London (U.K.)

© العبيكان Obeikan 2015 – 1436

حقوق الطبعة العربية محفوظة للعبيكان بالتعاقد مع (أو آر بوكس). الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة.

ح شركة العبيكان للتعليم، 1437هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

تاندون، ياش

التجارة حرب – حرب الغرب ضد العالم، / ياش تاندون، عبدالجليل محمد مصطفى.

– الرياض 1437هـ

288 ص؛ 14× 21 سم

ردمك: 2 – 878 – 503 – 603 – 978

1 – التكتلات الاقتصادية 2 – دول البريكس

أ. مصطفى، عبدالجليل محمد (مترجم) ب – العنوان

ديوي: 237,1 رقم الإيداع: 1199 / 1437

الطبعة العربية الأولى 1437هـ - 2016م

الناشر العبيكان Obeikan للنشر

المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول

هاتف: 4808654 فاكس: 4808095 ص.ب: 67622 الرياض 11517

موقعنا على الإنترنت

www.obeikanpublishing.com

متجر العبيكان Obeikan على أبل

http://itunes.apple.com/sa/app/obeikan-store

امتياز التوزيع شركة مكتبة

المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول

هاتف: 4808654 - فاكس: 4889023 ص. ب: 62807 الرياض 11595

جميع الحقوق محفوظة للناشر. ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي»، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر.

قائمة المحتويات

كلمة شكر 5

تقديم 7

تمهيد: نفاق الغرب المتناهي 13

01 مقدمة: لماذا هذا الكتاب؟ 17

02 منظمة التجارة العالمية ميدان للحرب التجارية الكونية 37

03 اتفاقيات الشراكة الاقتصادية: حرب أوروبا التجارية على إفريقيا 89

04 التكنولوجيا وحروب الملكية الفكرية 139

05 العقوبات التجارية بوصفها أعمال حرب... 179

06 من الحرب إلى السلام: نظرية التغيير الثوري وممارسته 203

هوامش... 243

قراءات إضافية 263

قائمة المصطلحات 267

كلمة شكر

أغتنم نشر هذا الكتاب بوصفها فرصة لأعترف بأنني مدين لعدد لا حصر له من الأشخاص الذين ساعدوني على تقرير صورة حياتي وأفكاري، غير أنهم لا يتحملون أي مسؤولية عن إخفاقاتي وتقصيري.

أولًا، بالنسبة إلى الذين هم معنا الآن بأرواحهم فقط، غير أن حكمتهم التي لا حدود ولا زمن لها قد أرشدتنا وعلمتنا عبر القرون؛ من أنبياء ورسل وفلاسفة ومناضلين من أجل الحرية وزعماء قوميين ومفكرين عالميين من بين عدد لا حصر له من الأشخاص الآخرين.

بالإضافة إلى أشخاص انضموا إلينا –سواء بالعمل أو التضامن– في تحدي محاربي التجارة الدولية؛ لقد حثوني على الدوام لدعم وجهة نظري في أن (التجارة حرب) بالمنطق والبراهين، ولتنقيح لغتي وتركيب الجمل.

أنا أشعر بالامتنان بصورة خاصة إلى وكيل نشر كتابي؛ صديقي ومستشاري روجر فان زوانينبيرج الذي ما كان لهذا الكتاب أن يرى النور من دون تشجيعه المستمر والتزامه.

وأخيرًا، أنا مدين لأسرتي، خاصة نيدهي، فيفيك ومايا، وبالنسبة إلى زوجتي؛ ماري، على مدى ما يزيد على نصف قرن، فإن كلمات الشكر ستكون عاجزة عن وصف ما تجشمتيه من عناء في تحرير العديد من مسودات الكتاب، وفوق ذلك كله، حبك وصبرك وتحملك غير المحدود.

تقديم

كارلوس لوبيز
السكرتير التنفيذي
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الخاصة بإفريقيا

لقد تغيرت حكاية الاقتصاد الكوني كثيرًا حتى أصبح من المثير للسخرية التمييز بين الاقتصاد الدولي واقتصاد التنمية، وبالرغم من تمسك العديد من الجامعات بأنماطها القديمة، فإن مدلولات هذا التغيير أصبحت من الضخامة، بحيث إنَّ محاولة فرض هيمنة وجهات النظر الخاصة بمجموعة من الدول على الفضاء الكوني قد أصبحت غير ذات صلة؛ لقد أدى ظهور الصين بوصفها قوة اقتصادية عملاقة إلى تغيير كامل في المفاهيم، والمشهد اليوم ينطوي على لاعبين جدد كثيرين من المنطقة التي تصنف تقليديًّا بالجنوب العالمي، وهذا يشير بوضوح إلى الفرق بينها وبين التسمية السابقة.

إنَّ التوزيع الجديد للثروة والقوة يعترف به الجميع، وتأسيس مجموعة العشرين في أعقاب الأزمة المالية العالمية بين عامي 2008 و 2009م، يعدُّ

مؤشـرًا واضحًا على الحاجة إلى إجراء مراجعة، وتوسـيع، وتشجيع تأسيس إدارة اقتصادية جديدة للشـؤون الكونية، إضافة إلى أن مجموعة العشـرين تشـكل نموذجًا يرتكز إلى مبدأ حجم الناتج القومي الإجمالي (وإن كان مع تعديلات مناسبة)، وهو مبدأ قد يواجه بالاعتراض، بل يُعترض عليه فعلًا، ولكنه- بالرغم من ذلك- يعكس التغير إزاء الحقائق الجديدة.

جـاءت الدعـوة ذاتهـا بخصوص إدارة مؤسسـات بريتـون وودز، ولكـن بتغيير أكثر تواضعًا؛ فالأمـر الـذي لا يمكـن نكرانه هـو أن تأثير الجنوب العالمي آخذ في الازدياد، بالإضافة إلى أن تأسيس رابطة بريكس ومصرف البنية التحتية الحديثة الصيني تُعدُّ أيضًا أحداثًا مهمة.

زادت صـادرات العـالم التجاريـة أكـثر مـن ثلاثـة أضعـاف في العقدين الماضيـين؛ فقـد بلغـت (18) تريليـون دولار في عـام 2012م، وكان ربـع هذه الصـادرات قـد جرى تبادله بـين الدول النـامية -أو ما يسـمى تجارة جنوب الجنـوب- التـي وصلت إلى رقم قياسـي مقـداره (4,7) تريليون دولار، تبعًا لمؤتمـر الأمـم المتحـدة حول التجـارة والتنميـة (أنكتـاد). في عـام 1995م، تبادلـت الاقتصـادات الناميـة (42) بالمئـة مـن صادراتها بـين بعضها، وفي عـام 2013م، بلغ التبادل التجاري بينهـا (57) بالمئة، وتبعًا لصندوق النقد الـدولي، تمثـل التجارة بين دول جنوب الجنـوب قرابة نصف إجمالي تجارة الصـين، وقرابـة (60) بالمئـة من مجموع إجمـالي تجارة الهنـد والبرازيل، والأهم من ذلك أنَّ تجارة جنوب الجنوب لأي من هذه الدول، ستستمر حتى تتخطى تجارتها مع بقية دول العالم، وعلى نحو مضطرد حتى عام 2050م، بحسب توقعات صندوق النقد الدولي.

تشكل إفريقيا مثالًا رئيسًا على هذا الاتجاه: إذ إنَّ إجمالي التجارة (بشقيها الصادرات والواردات) بين الدول الإفريقية ودول رابطة بريكس نمت بين عامي 2001 و2011م من (22,9) مليار دولار إلى (267,9) مليار دولار أمريكي، وبالرغم من أن شركاء التجارة التقليديين لإفريقيا؛ مثل أوروبا والولايات المتحدة لا يزالون مهمين بالنسبة إليها، فإنَّ البرازيل والهند والصين مجتمعة اشترت ربع صادرات إفريقيا في عام 2013م. تمثل الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا، حيث يتجاوز التبادل التجاري بينهما (198,5) مليار دولار أمريكي، مقابل (99,8) مليار دولار حجم التجارة بين إفريقيا والولايات المتحدة عام 2013م، وزد على ذلك أنَّ تجارة الهند مع إفريقيا تجاوزت (70) مليار دولار في عام 2013م.

حتى قبل بضع سنين، كانت البلدان النامية تمثل لاعبين متواضعين في ميدان تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخارج (أف.دي.آي.)، أما اليوم وبالرغم من أن الموارد التقليدية للاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل الولايات المتحدة لاتزال تحتفظ بهيمنتها، فإنَّ بعض الدول النامية والدول الأعضاء في رابطة بريكس- خاصة الصين- انتقلت لتصبح مصدرًا كبيرًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج من الصين صفرًا بالفعل في الثمانينيات من القرن العشرين، إلا أنها وصلت إلى (74) مليار دولار أمريكي في عام 2011م، ما وضع الصين في مركز أكبر مستثمر في مجموعة بريكس.

من الصعب قياس حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا، غير أنها قدرت بقرابة (40) مليار دولار أمريكي في عام 2014م، وليست الصين وحدها توجه استثماراتها إلى إفريقيا: إذ إنَّ شركات هندية خاصة مثل

بهارتي إنتربرايز، إيسار، تاتا هي من بين الشركات الناشطة في هذا المجال. وفي عام 2010م، اشترت شركة بهارتي إيرتيل شبكة هاتف محمول تغطي كل القارة الإفريقية بمبلغ (7 , 10) مليار دولار أمريكي، فضلًا عن أن شركة النفط والغاز الطبيعي، وهي أكبر مستكشف للنفط في الهند، اشترت في عام 2013م حصة في حقل غاز بحري في موزامبيق بمبلغ (2,6) مليار دولار أمريكي.

لم يكن تنامي نفوذ الجنوب العالمي واضحًا في أي مجال كما كان في التجارة؛ إذ إنَّ الأنماط التجارية هي انعكاس للتحولات الكبيرة؛ مثل التغيرات السكانية والتكنولوجية والمناخية، لقد كانت الصلة بين التجارة والتحسن في النمو موضوعًا تناولته الأدبيات بصورة واسعة، ونما الإنتاج الاقتصادي العالمي منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية في عام 1995م من (29,9) مليار دولار إلى (74,9) مليار دولار في عام 2013م، وزاد في أثناء المدة نفسها حجم التجارة الدولية تسعة أضعاف، بحسب الأرقام التي نشرتها المنظمة، وقد وضِّح الربط بين تحرير التجارة والنمو في كثير من الدراسات، وحتى إن كان ثمة من يعترض على الأساس الدقيق لهذه الاستنتاجات، فإنه من السهل الاعتراف بأن بعض البلدان في الجنوب العالمي قد استفادت كثيرًا من اتساع الرقعة التجارية.

في ضوء ما قيل آنفًا، إنَّ ما يثير تفكير ياش تاندون هو الأشياء المفقودة التي لم تتحقق؛ الأشياء التي فقدت ولم توضَّح؛ القضايا الممكنة التي عُطِّلت بسبب العوائق، ولهذه الأسباب اختار التجارة بوصفها مدخلًا لتحوُّل بنيوي كبير في العلاقات الدولية؛ فهو يعتقد جازمًا بأننا نعيش في عهد الرأسمالية-الاستعمارية؛ وفي هذا العهد تتحول التجارة إلى حرب، ومفهوم الحرب

معقد بحد ذاته بحيث لا يمكن ربطه بصورة متلازمة بممارسة التجارة مثلًا. يُحفِّز تاندون النقاش حول التجارة باستخدام عبارات استفزازية ونارية، وحتى إن لم يكن القارئ على اتفاق معه، فإنه يجد حافزًا للانضمام إلى النقاش.

في بداية الأمر، على المرء أن يعرف من هو تاندون؛ في مراحل حياته جميعها كان مقاتلًا من أجل العدالة، وارتباطاته في إفريقيا معروفة جيدًا، بحيث تجعل منه مستشارًا موثوقًا للقادة و(مُفكِّرًا عضويًّا) لمنظمات المجتمع المدني. بالنظر إلى أنه واسع الاطلاع وناشط حتى النخاع، يظل تاندون قلقًا بوصفه شابًّا متمسكًا بقارته الإفريقية، وليس لديه مرجعيات مهنية تختلف عن مرجعياته السياسية، ناهيك عن أنَّه لم يخفِ يومًا مواقفه العقائدية، بل جعلها منطلقًا لمهاجمة المعتقدات الأخرى، وقد لا يحب أحدنا الكثير من مواقفه، ولا يتبناها، ولا حتى يستوعبها، لكن ولكونه شخصية يسهل التواصل معها، ومؤثرة فكريًّا، فلا تجد أحدًا يستطيع أن يتذرع بأن تاندون لم ينخرط بهذه المواقف، وهو لا يتمتع فقط بقدرته على الانخراط، ولكنه يجد فعليًّا متعة في بعض القضايا الجدلية التي تؤدي إلى فهم أعمق للأمور.

اختار تاندون التجارة بوصفها طرفًا مذنبًا يقف وراء الاغتراب الاقتصادي لإفريقيا الذي امتد لمدة من الوقت؛ لقد كان مدافعًا مثابرًا عن قضية اعتماد إفريقيا على نفسها؛لم يكن الرسام الساخر الذي ينادي بالحد الأدنى من الاعتماد على النفس، ولكنه كان يركز على الحاجة إلى استخدام الموارد والمقدرات الذاتية لتغيير واقع غير منصف، هنالك الكثير من الآمال -قد يسميها بعضهم الأحلام- في رواية تاندون، أنا متأكد بأنه لا يعبأ بذلك التوصيف؛ لأنه يعتقد بأن المدينة الفاضلة هي جزء من

الحاجـة إلى التحرك، ولكن علينا أن نعترف بأن مواقفه مبنية على التحليل والدراسة، وإن كان لأحدنا الحرية في قبول هذه المواقف أو رفضها.

يـولي تانـدن الكثـير مـن الأهميـة لوجهـة النظـر التاريخيـة، صحيح أن النظر إلى الاقتصاد من خلال التاريخ هو أسلوب كاشف ويستحق الاهتمام، ويسـمح بإجراء نقاش أكثر اسـتنارة، وبطـرح العلاقة المعقدة بـين التجارة والأبعـاد الأخـرى المتأثـرة بها وبأسـلوب تعليمـي في غالب الأحيـان، يبرهن تانـدون علـى وجهة نظره حـول مركزية التجـارة، وهذا لا يعني بأنه سـيقنع الجميع بأن كل ما يتعلق بالتجارة حرب.

ولأن إفريقيا منطقة تنعت بالتهميش التجاري، تمثل (3,4) بالمئة فقط من التجارة الدولية لعام 2013م، فإنه من الطبيعي بالنسبة إلى المؤلف الذي يفتخر بجذوره النضالية الإفريقية، أن يكرس جزءًا كبيرًا من اهتمامه لهذه القارة، وهذا يشـكل –من وجهة نظري– مظهرًا آخر من مظاهر المشـاركة التي عوَّد تاندون عليها أصدقاءه جميعهم، وأنا منهم. من المؤكد أن استقبال هذا الكتاب سـيكون كبيرًا، يعطي صدقـه المعروف تجاه القضايا المطروحة. تانـدون خطيـب مفـوَّه، وفي زمن اللايقـين، فإن صوتًـا مثل صوتـه ينبغي أن يُسمع.

تمهيد: نفاق الغرب المتناهي

جين زيغلر

مقرر الأمم المتحدة الخاص حول حقوق الغذاء، 2000–2008م

ومؤلف كتاب إمبراطورية العار (2005م).

يرى إدجار مورين: «أن هيمنة الغرب هي الأسوا في التاريخ الإنساني، من حيث طول مدتها وامتدادها الكوني».

في هذا الكتاب الرائع، يحلل ياش تاندون أحد الأسلحة الرئيسة التي تستخدمها القوى الغربية لاستغلال شعوب الجنوب العالمي واستعبادها، خاصة الشعوب الإفريقية، أما السلاح فهو التجارة الدولية.

بذكاء متقد، جرت تغذيته بخبرة شخصية غنية (بوصفه مفاوضًا في منظمة التجارة الدولية نيابة عن بلده، أوغندا، وبعد ذلك نيابة عن كينيا وتانزانيا، وكذلك بوصفه زعيمًا للجمعية المدنية الدولية بحكم وظيفته

مديـرًا ذا مكانـة مرموقة لمركز الجنوب في جنيف)، يبحث تاندون في نضال بلدان الجنوب المقاوم بشأن مختلف نواحي التجارة الدولية.

خذ – مثلًا – معالجة تاندون لبلدان (ACB) السـتة والسبعين (إفريقيا، البحـر الكاريبـي، الباسـيفيكي)، هـذه الـدول كلهـا كانـت مسـتعمرة لدولة أوروبيـة أو دول أخرى، وكانـت تتمتع لمدة طويلة بوضع تجاري خاص، بفضل اتفاقيات لومي الأولى والثانية والثالثة واتفاقية كوتونو.

لقد شـهد عام 2007م تغيرًا وحشيًّا في السياسة الأوروبية؛ ألغى الاتحاد الأوروبـي الاتفاقيات السـابقة جميعها، وحاول فرض اتفاقيات جديدة على بلـدان أيه.سـي.بي تحت اسـم (اتفاقيـات الشـراكة الاقتصاديـة) (إيبا)؛ التـي تفرض تجارة حـرة غير مقيدة، يتم بموجبها إلغـاء إجراءات الحماية جميعها في السوق المحلية في دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي.

بالنسبة إلى هذه البلدان، يصبح الوضع خطيرًا؛ يتجاوز إجمالي الناتج القومي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (18) تريليون دولار، وفي الجانب الآخر من الطيف، خمسـون من دول مجموعة أيه.سـي.بي السـت والسبعين هـي مـن بين أشـد دول العالم فقـرًا، فضلًا عـن أن (35) بالمئة من الشـعب الإفريقـي يعـاني سـوء التغذية بصـورة خطـيرة ودائمة؛ ففي عـام 2014م، اضطرت دول إفريقيا الأربع والخمسـون إلى اسـتيراد ما قيمته (24) مليار دولار من الغذاء، وبسـبب القصور في الاسـتثمارات (في مجالا ت الأسـمدة والري والبذور... إلخ)، أصبحت القطاعات الزراعية المنتجة للغذاء في كثير من هذه البلدان في حالة دمار.

إن حرمـان أي بلـد عضـو في مجموعـة أيه.سـي.بي الرسـومَ الجمركيـة يرقى إلى تحويله إلى دولة تابعة أو منبوذة.

هذا بالإضافة إلى أن أسـلوب بروكسـل في التفاوض بهدف الوصول إلى أهدافها يرقـى إلى الابتزاز؛ إمـا أن توقع أو يوقف العـون الاقتصادي الذي تتلقاه، خاصة من صندوق التنمية الأوروبي.

حتى الآن، أخفقت الإستراتيجية الأوروبية، على الأقل جزئيًّا؛ لقد تمكن ياش تاندون بعبقريته التفاوضيـة والتحليلية، مدعومة بقدرته على الإقناع، من التصدي لهذا الضغط، وكشف ابتزاز بروكسل المريب.

كان أنطونيو جرامسـكي ثائرًا مثاليًّا وفيلسـوفًا مؤثرًا، أمضى السـنوات العشر الأخيرة من حياته القصيرة في سجون ديكتاتورية موسوليني الفاشية؛ اعتُقل في عام 1926م، وتوفي بعد إطلاق سراحه بوقت قصير عام 1937م. في المذكرات التي كتبها في السجن، طوَّر على نحو بارع واعتمادًا على الأمثلة التاريخية العديدة نظريةَ المفكر العضوي، وهو المفكر الذي يصبح من خلال تحليلاته ورؤيته، عاملًا مساعدًا لا يستغنى عنه للحركات الاجتماعية.

يجسـد ياش تاندون بصورة تامَّـة الوظيفة التاريخيـة للمفكر العضوي، ومـن دونـه، ومن دون قوته في التعليل التحليلـي، ومن دون حيويته وصبره في النضال، فإن المجتمع المدني الكوني سيكون في هذه الأيام أقل فاعلية...نحن مدينون له ونشعر نحوه بعميق الامتنان.

هذا الكتاب لا يشكل مخططًا للمدينة الفاضلة؛ إنه دليل للقتال، يجب أن يقرأ من قبل أولئك الملتزمين بالنضال جميعهم ضد النظام الوحشي الذي يهيمن اليوم على العالم.

01

مقدمة: لماذا هذا الكتاب؟

خـلال السـنوات الثلاثين الماضيـة، كنت منخرطًـا في مفاوضات تجارية على مختلف المسـتويات الدولية والإقليمية والثنائية، اعتمدت في تأليف هذا الكتاب على أدبيات مكتوبة ووثائق رسمية، ولكن أيضًا على خبرتي الخاصة، حضرت أول اجتماع وزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في سـنغافورة في عـام 1996م، ومنـذ ذلـك التاريـخ حضرت عمليًّـا الاجتماعـات الوزارية جميعهـا للمنظمـة؛ فغالبًا ما كنت أمثـل بلدي (أوغندا)، ولكـن أيضًا مثلت بلدانًـا أخـرى (كينيـا وتانزانيا). وبـين عامـي 2005 و2009م، كنت أحضر الاجتماعات بصفتي المدير التنفيذي لمركز الجنوب. منظمة التجارة العالمية هي آلة حرب حقيقية.

زد على ذلك أنني كنت منخرطًا بصورة مباشرة ولمدة تصل إلى ثلاثين عامًا في مفاوضات بين بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي (أيه. بي.سي.) والاتحاد الأوروبي، في غالب الأحيان بوصفي جزءًا من الوفد الأوغندي، ولكن أيضًا بوصفي ناشطًا في جمعيات مدنية.

هذا الكتاب ليس عني؛ إنه عن نظام التجارة العالمي الذي أصفه بأنه (حرب)؛ فإذا لم تتبع البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم (القواعد) كما تمليها الدول العظمى التي تسيطر فعليًّا على منظمة التجارة العالمية، فإنها تعرض نفسها -مجتمعة أو منفردة- للعقوبات. لقد تناولت إفريقيا لأهداف توضيحية في هذا الكتاب، غير أن هذا ينطبق على الأعضاء الأضعف جميعهم فيما يطلق عليه اسم (المجتمع الدولي)، بما في ذلك بريكس- البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا. دول بريكس هي -بطبيعة الحال- بلدان كبيرة، لكنه في ميدان التجارة العالمية والتكنولوجيا والملكية الفكرية والمالية الدولية، تظل ضعيفة نسبيًّا.

أما السبب الثاني لتأليف هذا الكتاب فهو التعرض لسرد الحكاية، في وقت يستمر فيه ترديد الحكاية الاستعمارية؛ إن غياب العدالة في نظام التجارة العالمي يُلمَّع بستار عقائدي، حاولت تقديم سرد حكاية بديل؛ إذا لم تكتب قصتك، فإنك تفقد حقك في الاستقلال.

والسبب الثالث لتأليف هذا الكتاب هو التبيان عن طريق البراهين الميدانية أنه في الوقت الذي تشكل فيه التجارة حربًا، فإن ذلك لا يشكل قصة أحادية الجانب؛ الدول والشعوب الأضعف تقاوم وترد الهجمات،

لا يوجد هناك سبب للانزلاق إلى الشكوك واليأس عندما يبدو المرء وقد سيطرت عليه قوى أكبر منه، هذا الكتاب يسجل طرفي (الحرب).

منظمة التجارة العالمية بوصفها ميدانًا للحرب التجارية الكونية

منظمة التجارة العالمية هي أساسًا منظمة تآمرية؛ قرارتها تتخذ من قبل فئة قليلة من الأعضاء الذين يحددون بصورة انتقائية (القوى الكبرى بالإضافة إلى عدد قليل من بلدان الجنوب يُختار من قبل الشمال) من خلال ما يطلق عليه اسم (الغرف الخضراء)، ويسري مفعول هذه القرارات حتى على الذين لم يحضروا؛ فلم تكن إفريقيا حاضرة في تلك (الغرف الخضراء) في سنغافورة، ومع ذلك فإنها كانت مضطرة لقبول ما اطلق عليه (قضايا سنغافورة) التي اتُّفق عليها من وراء ظهورهم بوصف ذلك جزءًا من جدول أعمال منظمة التجارة العالمية التي -بالتأكيد- ليست منظمة ديموقراطية؛ فمنذ عام 1996م، وإفريقيا تقاتل من أجل رفع الضرر الذي تعرضت له في سنغافورة.

في عام 1997م، وفي أعقاب تجربة الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة، أجريت بعض البحوث، واكتشفت ما أثار الفزع لدي؛ أن البلدان الإفريقية جميعها وقَّعت فعليًّ اتفاقيات أوراغوي التي أنشأت منظمة التجارة العالمية من دون حتى قراءة النص، لقد أصبت بالصدمة من جراء ذلك؛ لماذا يوقعون اتفاقية تضر بمصالح إفريقيا من دون حتى

قراءتها؟ لماذا لم تُخضع الحكومات الإفريقية الاتفاقيةَ لتحليل صارم؟ واكتشفت أيضًا أنَّ أيًّا من هذه الحكومات لم تعرض الاتفاقية على برلماناتها الوطنية؛ لاستقصائها ديموقراطيًّا، ولم لا؟ هل حدث هذا سهوًا؟ أو هل أن هذا المسلك كان نتاج التاريخ أو العوامل النفسية؟

أنا لست محلِّلًا نفسيًّا، غير أن تجربة إفريقيا مع منظمة التجارة العالمية تذكرني بالتحليل اللامع للطبيب النفسي والفيلسوف المارتينيكي- الجزائري- الفرنسي؛ فرانز فانون، في كتابه المعنون الجلد الأسود، الأقنعة البيضاء (1952, Black Skin, White Masks)، طبَّق نظرية التحليل النفسي لتفسير مشاعر (التبعية والنقص) الذي يكابده الأشخاص السود في عالم البيض؛ حتى بعد الاستقلال، لا يزال من الصعب على (التابعين) السود التخلص من الشعور بالنقص الذي هو نتاج ضروري للعملية الاستعمارية، يقول فانون إن هذه كانت بالضبط القضية بالنسبة إلى المتعلمين السود الذين يريدون أن يقبلهم مستشاروهم من البيض: «الشخص الأسود يستعبد لشعوره بالنقص، الرجل الأبيض يستعبد لشعوره بالفوقية، وكلاهما يتصرف تبعًا لتوجهه العصابي».

يبدو من المثير للدهشة أنه بالرغم من عقود الكفاح من أجل الاستقلال، فإن معظم القادة الأفارقة مازالت لديهم ثقة لا تصدق في مستشاريهم الأوروبيين، وهذا يكشف عن افتراض ضمني أنه بعد أن انتهت الحروب ضد الاستعمار، ربما يجري الوثوق بالأوروبيين لرعاية المصالح الإفريقية، بالطبع هذا ليس هو السبب الوحيد لإقدامهم على توقيع اتفاقيات كتلك التي أنشأت منظمة التجارة العالمية؛ هنالك الإغراءات (مساعدات التنمية) والتهديد بفرض العقوبات، وتوجد أيضًا العقيدة الواسعة الانتشار، خاصة

بعد ظهور نظرية التحرر الاقتصادي الجديدة والخاصة بحرية التجارة ورفع القيود التي تفرضها الدولة في المجال الاقتصادي، وتقضي هذه النظرية بأنه إذا ما تركت الأمور لعوامل السوق، فستوزَّع موارد العالم بصورة فاعلة ومنتجة على أساس الخصائص التنافسية المقارنة، لكنني توصلت إلى نتيجة مفادها أن أسباب ثقة إفريقيا بأوروبا- فوق ذلك كله- تكمن في الاعتقاد الساذج بأن الأسياد الاستعماريين السابقين قد أدركوا أخطاءهم وذنوبهم السابقة، ويمكن الآن الوثوق بهم للتعامل مع إفريقيا في الشأن التجاري على نحو عادل ومنصف؛ هذا أكثر ما حيرني!

ولذلك، وبعد تجربة منظمة التجارة العالمية في سنغافورة، أنشأت في عام 1997م منظمة أسميتها معهد جنوب وشرق إفريقيا للمعلومات والمفاوضات (سيتيني SEATINI)، لهذه المنظمة هدف بسيط ومباشر: وهو المساعدة في بناء مقدرة إفريقيا على إجراء مفاوضات بخصوص الاتفاقيات التجارية؛ المساعدة على تطوير الثقة بالنفس لدى المفاوضين التجاريين الأفارقة، بحيث تكون لديهم المقدرة على مواجهة أسيادهم الاستعماريين السابقين، لقد أكملت (سيتيني) الآن قرابة عقدين من عمرها، وأنا مازلت رئيسًا لها، ولدى المنظمة مكاتب في كامبالا، ونيروبي، وهاراري و(لمدة قصيرة من الزمن) جوهانسبيرغ. أما إدارتها فهي إلى حد كبير من خلال تفاني بعض خبراء التجارة من كينيا وأوغندا وزيمبابوي، مع (دعم تضامني) من بعض المنظمات غير الحكومية الأوروبية.

في التسعينيات من القرن العشرين وأوائل هذا القرن، اعتادت منظمة التجارة العالمية على تنظيم (ورش) تدريبية للمفاوضين من إفريقيا (ودول العالم الثالث الأخرى)؛ ليتعلموا (قوانين اللعبة) التي تمارسها المنظمة،

في عـام 2004م، تلقيـت دعوة من منظمة التجارة العالمية لأحاضر في إحدى الجلسـات التدريبية في سـتوكهولم، فانتقدت بشدة في العرض الذي تقدمت بـه المنظمةَ داعمًا قولي بالحقائق والحجج، فصدم المشـاركون كثيرًا لوجهة النظر التي تقدمت بها عن المنظمة، والتي كانت تختلف عما كانوا يحصلون عليـه مـن مسـؤولي المنظمـة والمحاضريـن الآخرين، ولمـدة ثلاثة أيـام، كان العديد من المشاركين يتجمعون حولي في الأمسيات لمزيد من البحث، وعندما غادرت ستوكهولم، نجحت في تغيير وجهات نظر العديد من المشاركين؛ لقد اعترفـوا علـى الأقل بوجـود وجهة نظر أخرى عـن منظمة التجـارة العالمية؛ بـدؤوا بالمفاضلـة بـين الحقائـق علـى الأرض (وهو مـا عرضته لهـم) وبين إيديولوجية السوق الحرة (وهو ما عرضه لهم مسؤولو المنظمة).

في ينايـر عـام 2005م، عُيِّنـت مديـرًا تنفيذيًّا لمركز الجنـوب، وهو هيئة بحثيـة دوليـة تضـم نخبة من المفكريـن بتوجهات سياسـية، أُسِّسـت في عام 1995م مـن قبـل قـادة بلـدان الجنـوب، يتَّخـذ المركز مـن جنيف مقـرًّا له، وكان يوليوس نايريـري أول رئيـس لـه، يركـز كل من مركز الجنـوب ومعهد سـيتيني علـى قضايا تتصل بالمفاوضـات التجارية، بما في ذلـك المفاوضات متعـددة الأطراف (كما هو الحال في منظمة التجـارة العالمية) والمفاوضات الإقليميـة والثنائيـة (كمـا هـو الحـال- علـى سـبيل المثـال- في المفاوضات بـين إفريقيـا وأوروبا، بالإضافـة إلى أنهما يبحثان في قضايـا أخرى متعددة تتعلـق بالتجـارة؛ مثل الملكيـة الفكرية، والصحـة، والأمن الغذائي، والسـلع، والسـيطرة علـى المـوارد الطبيعيـة، والتغـير المناخـي، والعدالـة الضريبية، وقضايـا عديدة أخـرى. لقد تمكنت البلدان القوية من إدخال أنواع القضايا جميعها في النطاق التجاري، بمجرد إضافة عبارة (متعلقة بالتجارة)، هذه

هي الكيفية التي أُضيفت بها القضايا الأربعة في سنغافورة، وهي الاستثمار، والمنافسة، والمشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة (أضيفت بصورة غير مشروعة) إلى جدول أعمال المنظمة.

وفي الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون، المكسيك، في سبتمبر عام 2003م، اتخذت الدول النامية، بقيادة البرازيل والهند، موقفًا ضد محاولات الغرب الدفع بنص أُعِدَّ سلفًا حول الزراعة، والذي وافقت عليه الدول الغربية فيما بينها. تجمع المئات من الناشيطين من المنظمات غير الحكومية، من الشمال والجنوب، تضامنًا مع بلدان الجنوب؛ للاحتجاج على الظلم الذي ينطوي عليه نظام منظمة التجارة العالمية، كنت هناك بوصفي عضوًا غير رسمي في الوفد الكيني بطلب من وزير التجارة والصناعة الكيني؛ موخيزا كيتويي (حاليًّا المدير العام لمنظمة الأنكتاد)، وكان أيضًا الإفريقي الوحيد الذي سمح له بالمشاركة في مفاوضات (الغرف الخضراء)؛ كان جديدًا على اللعبة، غير أنه لعب أوراقه جيدًا، وتمكن من إخراج ثلاث من (قضايا سنغافورة) الأربع من جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، أما القضية الوحيدة التي بقيت في الجدول فهي (تسهيل التجارة)، وبالرغم من الضغط الكبير الذي مارسته البلدان الغربية وبيروقراطية منظمة التجارة العالمية -بقيادة المدير العام حينئذ؛ باسكال لامي- فقد انهار المؤتمر؛ رقص ناشطو المنظمات غير الحكومية في مقر المؤتمر وفي شوارع كانكون؛ وذلك للاحتفال بالنصر الذي حققته الدول النامية ضد محاولات الاستقواء عليهم من قبل القوى الكبرى، وأصيبت الدول (القوية والقادرة) وباسكال لامي بخيبة أمل جراء هذه الهزيمة

المهنة؛ لم يكن القصد توجيه إساءة شخصية إلى لامي، وفي اعتقادي كان منظمًا وأيديولوجيًّا لامعًا للمنظمة.

حرب التجارة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا في ظل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية

تجربة منظمة التجارة العالمية ليست فريدة؛ أوروبا تنخرط في مفاوضات تجارية مع إفريقيا، وهذا أيضًا بحد ذاته عمل من أعمال الحرب، لدي معلومات وخبرة شخصية (لمدة ثلاثين سنة حتى الآن) عن الطريقة التي استخدمها الاتحاد الأوروبي في فرض (اتفاقيات الشراكة الاقتصادية) على بلدان إفريقيا ودول الكاريبي والباسيفيك. إن الحكومات الإفريقية، التي أُضعفت بسبب اعتمادها على ما يسمى بمساعدات التنمية، غالبًا ما تكون مستعدة لتوقيع هذه الاتفاقيات غير المتوازنة وغير المنصفة تمامًا، ومرد استعدادها لذلك قد يكون مركب النقص -وهو الوضع النفسي الذي يجبر (النخبة المستعمرة) على طلب الموافقة من المستشارين الأوروبيين- الذي شخَّصه فانون على أنه منتج مصاحب للعملية الاستعمارية، ولكن في الوقت الذي تستسلم فيه الحكومات الإفريقية إلى أوروبا، فإن مواطني إفريقيا العاديين يردون الهجمات. في عام 2007م- على سبيل المثال- رفع منتدى صغار المزارعين الكينيين دعوى ضد حكومتهم، مجادلين بأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية تعرض معيشة ملايين المزارعين في كينيا وشرق إفريقيا للخطر، وفي 30 أكتوبر عام 2013م، حكمت المحكمة العليا الكينية لصالح

منتدى صغار المزارعين الكينيين، وطلبت المحكمة من الحكومة الكينية تأسيس آلية لإشراك أصحاب المصلحة (بما في ذلك صغار المزارعين) في المفاوضات الجارية بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وتشجيع النقاش العام حول هذه المسألة. سأقول المزيد بهذا الشأن في الفصل الثالث.

منظور الوقت الأطول

أنا بحاجة إلى شرح كلمة (حرب) في هذا السياق، وتقديم تحليل متوازن ودقيق لأطروحتي الأساسية في أن (التجارة حرب)، هي ليست حربًا بالمعنى العادي للتعبير -أي حرب بالقنابل والطائرات من دون طيار- ولكنني أعني أن التجارة في الحقبة الرأسمالية- الاستعمارية تقتل من الناس، كما تقتل أسلحة الدمار الشامل والقنابل؛ التجارة تقتل الناس؛ تودي بهم إلى الفقر، تخلق ثراءً في ناحية وفقرًا في ناحية أخرى، تجعل مؤسسات الغذاء القوية ثرية على حساب تهميش الفلاحين الفقراء الذين يصبحون بعد ذلك لاجئين اقتصاديين في أوطانهم، أو -إذا كانوا قادرين جسميًّا- يحاولون مغادرة بلدانهم للبحث عن عمل في بلاد الغرب الغنية، عبر البحر الأبيض المتوسط من إفريقيا إلى أوروبا، وعبر الحدود المكسيكية الأمريكية، وعبر البحار من جنوب آسيا إلى أستراليا.

بطبيعة الحال، التجارة مهمة لرفاه بني البشر، نحن نصنع الأشياء؛ ننتج الغذاء؛ نقدم الخدمات مثل الأعمال المصرفية، والصحة، والتعليم،... إلخ، ونحتاج إلى بيع ما ننتج. كان الناس يتاجرون منذ القدم، ولا يفترض

بأن تشكل التجارة حربًا، ويمكن أن تشكل وسيلة للتنمية السلمية للناس كلهم في هذا العالم؛ يمكنها ذلك، وكانت كذلك في القرون السابقة، ولكنها في أيامنا هذه ليست كذلك؛ لقد أصبحت التجارة سلاحًا للحرب بين دول الغرب الغنية وبقية العالم.

تجارة العبيد واستعمار الهند

عندما أقول (أيامنا هذه) أعني منذ بداية استعمار الغرب لمناطق في الجنوب، فخلال الخمس مئة سنة الماضية، تحولت التجارة إلى سلسلة من الحروب ضد شعوب الجنوب، من تجارة العبيد إلى تجارة السلع، إلى قصة حرب لا هوادة فيها تشنها البلدان الصناعية ضد البلدان التي كانت تزودها بالعبيد منذ خمس مئة سنة، وأخذت تمدها أخيرًا بالسلع، ففي أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، قادت التجارة البريطانية مع الهند إلى استعمار الإنجليز للهند؛ بدأت شركة الهند الشرقية –رخصت بوصفها شركة من التجار في لندن للقيام بأعمال تجارية مع جرز الهند الشرقية– بالتجارة بالسلع؛ مثل القطن والحرير والأصباغ والملح والشاي والأفيون، وبمرور الوقت وعن طريق القيام بلعبة (فرق تسد) بذكاء، شكَّلت الشركة الإدارة الخاصة بها وقواتها المسلحة للسيطرة على الهند، قام المواطنون بثورة في عام 1857م التي وصفها البريطانيون بأنها (عصيان)؛ ثم سحقوها بوحشية، وفي عام 1858م، باشر التاج البريطاني السيطرة المباشرة على بلاد شاسعة تبلغ مساحتها (13,5) ضعفًا من مساحة إنجلترا تقريبًا.

الصين وحروب الأفيون

بحلول ذلك الوقت، كان الإنجليز قد احتكروا إنتاج الأفيون وتجارته في الهند، ومنذ منتصف القرن السابع عشر، كانت إنجلترا (مع عدد من الدول الأوروبية الأخرى) تمارس التجارة مع الصين التي كانت مكتفية ذاتيًّا تقريبًا، ولا يوجد لديها أي دافع خاص للتجارة مع أوروبا، غير أن الأخيرة كانت بحاجة إلى الشاي والحرير والبورسلان... إلخ من الصين التي اشترطت دفع الثمن بالفضة، ولم يكن لدى بريطانيا ما يكفي من الفضة لتمويل هذه التجارة؛ ولذلك أرغمت الصين في القرن الثامن عشر على قبول الأفيون المنتج في الهند بدلًا من الفضة. لم يكن الصينيون مهتمين بالأفيون، الأمر الذي أدى إلى ما يدعى (حروب الأفيون) التي عرفت أيضًا بالحروب الأنجلو-صينية، ودارت رحاها بين عامي (1836 و1860م)، وانتهت بالاستعمار الأوروبي لمدن الصين الساحلية بموجب معاهدات غير متكافئة فُرضت على الصين.

إفريقيا بعد تقسيم 1884-1885م في برلين

في عام 1884م، اجتمعت الدول الأوروبية في برلين تحت رئاسة أوتو فون بسمارك لتقسيم إفريقيا بينها، وتلت ذلك حروب بدم بارد ضد الشعوب الإفريقية؛ من أجل قهرهم وتحويلهم إلى مستعمرات للسلع، وبعد ذلك دخلوا في حربين فيما بينهم (1914-1918م و1939-1945م)، حيث انضمت إليهم دولتان استعماريتان أخريان: اليابان والولايات المتحدة،

بهدف- على الأقل جزئيًّا- إعادة تقسيم العالم المهزوم تبعًا لميزان القوة المتغير داخل المعسكر الاستعماري.

تستمر هذه الحروب في هذه الأيام على مستويين؛ على مستوى الحرب الجماعية التي تشنها الدول المهيمنة ضد الدول الأضعف، وعلى مستوى المنافسات بين الدول الاستعمارية نفسها.

لقد اختصرت قصة استثنائية، لقد عملت- ومازلت- على قضايا تجارية دولية، إذ إنني أريد أن تستفيد إفريقيا وشعوب الجنوب من عملها ومهاراتها؛ لقد انتقلت من كوني (أكاديميًّا صرفًا) إلى ممارسة عمل (الناشط الأكاديمي) المنخرط في قضايا تجارية، ومنذ أن غادرت مركز الجنوب في عام 2009م، تلقيت دعوات لحضور عشرات الاجتماعات التي تتعلق بالمفاوضات التجارية متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية في أنحاء العالم جميعها، بما في ذلك اجتماعات عقدت في بلدان عدة في الجنوب، وفي الشمال أيضًا.

الوجه الآخر للعملة

الغرب والبقية

أريد في هذا الكتاب أن أطلعكم على آخر تطورات القضايا التجارية، سأريكم أن القوى الغربية ماتزال حتى هذا اليوم تستخدم التجارة بوصفها

سلاحًا لإثراء نفسها على حساب بقية العالم، وبالفعل لقد أصبحت حربًا عامة تدور بين البلدان جميعها المنخرطة في التجارة. أريد أن أوضح لكم أن تاريخ التجارة، خاصة منذ مولد الرأسمالية، قد كتب بالدم والعنف؛ تقول النظرية الاقتصادية السائدة حاليًّا إن التجارة تمثل محرك النمو؛ أي إنه من المفيد للدول أن تنخرط في التجارة. والحقيقة أنه خلال القرون الخمسة الماضية، نمت بعض البلدان على حساب البلدان الأخرى، فضلًا عن أن النمو لا يُترجَم إلى تنمية للشعوب جميعها، حتى في الدول التي تستغل البلدان الأخرى؛ التنمية هي للأغنياء والفتات للباقي، وتبعًا لذلك، فإنه من الواضح أن النظرية التي تقول بأنه من المفيد للبلدان أن تنخرط في التجارة هي نظرية زائفة.

شلل منظمة التجارة العالمية

بالرغم من ذلك -وهذا هو الوجه الآخر للعملة- لم يكن الأمر نصرًا كاملًا للدول القوية وهزيمة للدول الضعيفة، فنتيجة الحرب ليست دائمًا في صالح طرف من الأطراف؛ على مدى التاريخ الطويل، كان باستطاعة الشعوب والأمم الأضعف أن تتوحد، وهي تتوحد بالفعل، وتنتصر لنفسها، وتفرز الدول القوية تناقضات داخل بلدانها وبينها وبين بعض، ما يعطي الفرصة لاحتمال أن تبني البلدان الأضعف تحالفات يتم من خلالها هزيمة مستعمريها السابقين، وهذا يحدث أيضًا -إلى حد ما- في الميدان التجاري.

بعد انشائها بقرابة عشرين سنة، تبدو منظمة التجارة العالمية في حالة تقترب من الجمود، وكما ذكرت آنفًا، العديد من المؤتمرات الوزارية

للمنظمة –بما في ذلك مؤتمر سياتل في عام 1999م ومؤتمر كانكون في عام 2003م– انهارت تحت وطأة المعارضة من بلدان الجنوب وأنشطة التضامن معها من قبل الشعوب والمنظمات غير الحكومية في الشمال، غير أنه يبقى صراعًا غير متكافئ.

في الاجتماع الوزاري الذي عقد في بالي عام 2013م، تمكنت الدول القوية والقادرة من إنقاذ بعض قضاياها باستخدام إستراتيجية (العصا والجزرة)، وبسبب ضعفها المستمر (بصورة أساسية نتيجة لاعتمادها على العون الخارجي)، أخفقت الحكومات الإفريقية في رفع قضية (تسهيل التجارة) من جدول الأعمال (سأتناول هذه القضايا في الفصل الثاني)، علاوة على أنها حقَّقت تقدمًا ضئيلًا بشأن قضية (التنمية) التي قاتلت بشراسة في الدوحة عام 2001م؛ لإدراجها على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، من ناحية أخرى أظهرت الهند مقاومة عنيدة ضد البنود التي كانت تهدد برنامجها الخاص بدعم إنتاج الحبوب، مرة أخرى يجب ألَّا يعود الفضل في ذلك إلى الحكومة الهندية، بل المجد في ذلك يجب أن يعزى إلى الشعب الهندي؛ إذ إنَّ الأمن الغذائي مسألة ساخنة في الانتخابات العامة الهندية. وفي الأحوال كلها، تمكنت الهند في بالي من الحصول على (بند سلام) مؤقت، من شأنه حماية برنامجها الخاص بدعم الإنتاج الغذائي ضد أي إجراءات قانونية قد تتخذها المنظمة ولمدة أربع سنوات تقريبًا.

الاتحاد الأوروبي يواجه التحدي من مجموعة شرق إفريقيا

في الحالة الإفريقية، كانت المفوضية الأوروبية تستخدم الوسائل كلها التي بحوزتها لإجبار القارة على التوقيع على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وكما ذكرت آنفًا، كانت الحكومات الإفريقية في الغالب راغبة في التوقيع على هذه الاتفاقيات، غير أن الشعوب تقاوم؛ ففي شهر يونيو عام 2010م، حاولت المفوضية الأوروبية إجبار بلدان مجموعة شرق افريقيا (الذي يضم كينيا، أوغندا، تانزانيا، رواندا، بوروندي) على التوقيع على هذه الاتفاقيات، لقد أدخلت إلى هذه المعاهدات عددًا من المسائل التي خسرها الاتحاد الأوروبي في نطاق منظمة التجارة العالمية؛ مثل (قضايا سنغافورة)؛ فتحت بندًا غامضًا يدعى (بند اللقاء)، تمكن الاتحاد الأوروبي من إدراج هذه القضايا في مسودة الاتفاقية، وكانت أيضًا بنود عدة في المسودة الأوروبية تضر باقتصاديات دول مجموعة شرق إفريقيا؛ توقع الاتحاد الأوروبي أن توقِّع حكومات مجموعة شرق إفريقيا مسودة الاتفاقية في أثناء اجتماع عقد في دار السلام، وفي 5 يونيو عام 2010م، طرت إلى دار السلام، فأقنعت أنا ورئيسُ تانزانيا السابق؛بنجامين مكابا، الرئيسَ التانزاني آنئذٍ كيكويتي بأن المسودة المقترحة من قبل مجموعة شرق إفريقيا يجب ألَّا توقع.

كان معهد سيتيني يعمل مع الجمعية التشريعية الإفريقية الشرقية لسنوات عدة، حيث كان ينصح الجمعية بخصوص الخطر الذي ينطوي عليه التوقيع على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، كانت الجمعية التشريعية وسيتيني تواجهان تحديًا رئيسًا؛ كانت المفوضية الأوروبية قد كبَّلت أيدي المفاوضين التجاريين من دول شرق إفريقيا (الذين يسمون الخبراء)، وأجبرتهم على توقيع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية. في يوم 7 يونيو، طار

المفوض التجاري للاتحاد الأوروبي؛ كارل دي جوشت، إلى دار السلام ومعه فريقه، وهو يتوقع على نحو يرقى إلى اليقين أن يجري التوقيع على مسودة المفوضية الأوروبية، كانت دار السلام بمثابة ميدان قتال لمدة ثلاثة أيام؛ كانت هيئات المجتمع المدني في إفريقيا الشرقية، بما فيها سيتيني، منخرطة في حرب عصابات حقيقية مع فريق الاتحاد الأوروبي، يدعمها النواب المنتخبون في الجمعية التشريعية الإفريقية الشرقية. قبل أربعة أيام من مجيء دي جوشت؛ أي يوم 3 يونيو، تبنت الجمعية التشريعية قرارًا يعبِّر- بين أشياء أخرى- عن القلق من أنه إذا لم تُحلَّ المسائل المعلقة، فإن «هيكل اتفاقية الشراكة الاقتصادية سيلزم دول المجتمع الإفريقي الشرقي بشروط تجارية سيئة». وبحلول الوقت الذي وصل فيه دي جوشت، كانت المفوضية الأوروبية قد خسرت المفاوضات. تنبه الوزراء إلى قرار الجمعية التشريعية، وطلبوا إلى مجلس الوزراء «تأخير التوقيع... حتى تُحلَّ المسائل الجدلية جميعها». لم تُوقَّع الاتفاقية.

قبل شهر من ذلك؛ في 13 مايو، 2013م، بعث معهد سيتيني -بالإضافة إلى اثنتين وعشرين منظمة مجتمع مدني أخرى- بمناشدة مكتوبة إلى الجمعية التشريعية، تحذرها من اتفاقية الشراكة التجارية الاستثمارية (تيبا) بين الولايات المتحدة ودول المجتمع الإفريقي الشرقي، والتي كانت الولايات المتحدة تدفع بالحكومات الإفريقية الشرقية لتوقيعها منذ أكتوبر عام 2012م. (تيبا) تشبه اتفاقية الشراكة التجارية الاستثمارية عبر الأطلسي (تي.تي.آي.بي.) التي كانت الولايات المتحدة تدفع بالحكومات الأوروبية لتوقيعها؛ لقد أثارت هذه الاتفاقية أصوات معارضة قوية من قبل منظمات المجتمع المدني في الاتحاد الأوروبي.

لقد أعطيت آنفًا مثالًا عن الكيفية التي نجح من خلالها منتدى صغار المزارعين الكينيين في إقناع المحكمة العليا في كينيا بوقف الحكومة عن المضي قدمًا في اتفاقية الشراكة الاقتصادية من دون نقاش مفتوح، والمشاركة الكاملة من قبل ذوي المصالح جميعهم.

بطبيعة الحال كان هذا الوضع في عام 2014م. سأتناول بعض التطورات التي حصلت لاحقًا في الفصل الثالث.

الشعوب محركة ومغيِّرة للتاريخ

هنالك شيء مؤكد: التاريخ لا يتحرك على الدوام تبعًا لرغبات الأفراد ذوي الامتيازات الذين هم في السلطة؛ ليسوا هم دائمًا، وليسوا هم فقط، من (يحرك التاريخ ويهزُّه)؛ ولهذا السبب فإن الديموقراطية؛ إرادة الشعب، تحظى بهذه الأهمية، الديموقراطية- بطبيعة الحال- هي عملية، وهي عمل في تقدم، وحتى في الدول الأكثر تقدمًا، تكون إرادة الشعب في معظم الأحيان أسيرة لمقتضيات السياسة الانتخابية وتلاعب (المصالح الخاصة) كما تدعى في الولايات المتحدة، ببساطة لا توجد هنالك (ديموقراطية كاملة) أو (نموذج ديموقراطي).. أي ادعاءات من هذا القبيل هي ضرب من الخداع الواضح؛ الشعب حقيقة مهمة، وعندما تسنح الفرصة للناس فهم ينزلون إلى الشارع، يوقعون العرائض، ينظمون الاجتماعات الجماهيرية، يذهبون إلى السجن ويجندون وسائل الإعلام، والنشطاء أيضًا بدورهم يوقعون العرائض؛ يكتبون الأوراق التحليلية التي توضح النواحي الفنية التي تنطوي عليها اللغة التجارية بما يمكن الناس العاديين وأجهزة الإعلام من فهم

الأمـور، يجتمعون بالوزراء وينظمـون لقاءات العصف الذهني والاجتماعات الإسـتراتيجية، وإذا ما سـاءت الأمور بصورة حقيقية، فإن الشعب يلجأ إلى الكفـاح المسـلح، كمـا كانت الحـال بالنسـبة إلى أجـزاء عديدة مـن إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية إبان النضال ضد العهود الاستعمارية.

الحرب والسلام

هذا ما سـيتناوله هذا الكتاب؛ إنه عن الحرب، عن السـلام، لقد بحثت هذه الأمور من منصة التجارة، خيارات صارمة تواجه أولئك الذين يخوضون الحـروب التجاريـة؛ لأن نتائج النصر أو الهزيمة هي- أو قد تكون- كارثية، على أن سـرد حكاية بسـيطة يشـكل هدفًا غير كافٍ؛ ولذلك فإن هدف هذا الكتـاب هـو أعمق من مجـرد المحاججة بـأن التجارة حرب؛ هنالـك قضايا أخلاقيـة تقـوم عليهـا التجـارة، كما هي الحـال بالنسـبة إلى صـور الحرب الأخـرى؛ يتحـدث النـاس- على سـبيل المثال- عـن (التجـارة المنصفة) أو (تمهيد ميدان اللعب) أو إتاحة الصفقات التجارية (الخاصة والتفضيلية) للبلدان الأضعف في الجنوب، وهذه ليست فقط النزوات الشـاذة التي تصدر عـن (فاعلي الخير من المنظمات غـير الحكومية)، حتى وإن تمَّ تجاهل هذه المشاعر وتمييعها في خضم قساوة الحروب التجارية، كما سنرى في الكتاب.

مـا يحكـم الكتـاب، بالإضافـة إلى ذلـك، الرغبـة في إبقـاء روح التفاؤل الثـوري متقـدة، وعـدم الانزلاق إلى التشـكك واليأس عندما يبـدو أن المرء قـد سـيطرت عليـه القوى الأكـبر، في الفصـل الأخير أبحث في إسـتراتيجية

وأساليب ما أجرؤ على تسميته (حرب العصابات ضد السلام الاستعماري)؛ إذا أردت السلام فعليك التحضير للحرب، أنا أتبنى الرأي القائل بأن أساليب اللاعنف في حل الصراعات التي تدور حول التجارة هي أقل إثارة للانقسامات، وأكثر فاعلية وأقوى على الصمود. أتفلسف قليلاً، بالرغم من أني لست فيلسوفًا؛ أتحدث عن (فلسفة التناقضات)، غير أنني يجب أن أتوقف هنا؛ لا تستطيع الكشف عن كل شيء في مقدمة قصيرة.

02

منظمة التجارة العالمية ميدان للحرب التجارية الكونية

بالنظر إلى أنني شاركت في مداولات منظمة التجارة العالمية فعليًّا منذ نشأتها، فإنني أستطيع أن أقول ومن دون تردد إن هذه المنظمة هي ذراع طويلة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في ميداني التجارة والسياسة الخارجية؛ الجنوب متحد بسبب خبرته الاستعمارية، لكن دوله منقسمة بفضل تلاعب القوى الاستعمارية نظرًا إلى ضعفها الداخلي، على أن بلدان الجنوب وشعوبه تستطيع مقاومة الضغوط الاستعمارية وتلاعب الدول الاستعمارية، غير أن ذلك يتطلب ردود فعل متناسقة والقيام بعمل من جانبها.

مقدمة

أنشئت منظمة التجارة العالمية في 1 يناير عام 1995م. لقد صُمِّمت لخدمة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان على حساب بقية العالم.

هدفي هو أن أبين كيف أن الغرب (بالرغم من الخطاب الذي لا نهاية له عن التنمية) ليس له أي مصلحة في تنمية بقية العالم وأنه –في حقيقة الأمر– منخرط في (حرب) لا هوادة فيها مع بقية العالم. إذا كان لبقية العالم أن تتطور، فإن ذلك سيتم بكفاحهم المستمر لإيجاد مكان لأنفسهم– وهذه هي الفكرة التي سأتناولها في الفصل السادس. أدوات الهيمنة التي يختارها الغرب هي المساعدات، والتجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا. في نهاية الحرب الإمبريالية الثانية (1939–1945م)، اجتمعت الدول المنتصرة (القوى المتحالفة) في بريتون وودز في الولايات المتحدة لإنشاء بنية جديدة تمامًا للحكم في العالم، أُنشئت ثلاثة أجهزة دولية رئيسة: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات). بينما تناول أول جهازين قضايا المال والتنمية، فإن اتفاقية الجات تناولت التنظيمات والاتفاقيات التجارية، وفي عام 1995م، حلت منظمة التجارة العالمية محل اتفاقية الجات (وإن كانت الجات وأحكامها ماتزال من ناحية رسمية تشكل جزءًا لا يتجزأ من نظام منظمة التجارة العالمية).

أنا بحاجة إلى شرح عدم اكتراث الغرب بالتنمية غير الغربية من خلال نظرة قصيرة على التاريخ؛ في نهاية القرن الثامن عشر كانت بريطانيا الدولة المهيمنة صناعيًّا، وفي نهاية القرن التاسع عشر التحقت بها دول أخرى؛ معظم ما يعرف اليوم بأوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان،

كانت إمبراطوريتا البرتغال وإسبانيا اللتان سبقتاها قد اضمحلتا، علاوة على أن الإمبراطورية الهولندية أيضًا كانت في طريقها إلى الاضمحلال، غير أنها استطاعت استعادة نشاطها في أعقاب بزوغ الرأسمالية الصناعية، أما الإمبراطوريتان الأخريان اللتان كان نجمهما يأفل، فهما الإمبراطوريتان العثمانية والروسية، وكانت روسيا على شفير مدة ما قبل الثورة. بقية دول العالم لم تكن مهمة؛ كانت إما استُعمرت فعلًا (مثل الهند)، أو استُعمرت جزئيًّا (مثل الصين)، أو استُعمرت حديثًا (مثل البرازيل)، أو في طريقها إلى أن تستعمر (مثل إفريقيا وبقايا الإمبراطورية العثمانية).

هل هذه أيضًا حكاية سهلة؟ بالطبع هي كذلك، غير أن صلب الموضوع يكمن في بساطتها؛ فمع نهاية القرن التاسع عشر، عندما كانت روسيا في حالة فوضى والولايات المتحدة مشغولة في استعمار عمق أراضيها (مثل المكسيك) والمستعمرات الإسبانية السابقة (مثل كوبا) وممارسة الاستعمار الجديد في أمريكا الجنوبية، اجتمعت الدول الأوروبية في برلين في عامي 1884–1985م، وضعت خارطة إفريقيا على الطاولة، وقسَّمت إفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى بصورة منظمة بينها، وبقيت بعض البلدان مستقلة، كانت ليبيريا إحدى هذه الدول، غير أنها أصبحت فعلًا مستعمرة أمريكية، احتُل جنوب إفريقيا وإثيوبيا لاحقًا؛ الأولى من قبل بريطانيا والثانية من قبل إيطاليا؛ ولذلك ومن نهاية القرن التاسع عشر إلى نهاية الحرب الإمبريالية الثانية في عام 1945م، كان العالم يتألف من الغرب والبقية؛ الغرب يحكم، والبقية غير مهمة.

كانت الإمبراطوريات الاستعمارية والمالية كما مارستها أوروبا وأمريكا في القرنين التاسع عشر والعشرين قد صُمِّمت عن قصد لمنفعة شعوبهما،

وليس لمنفعة الشعوب المُستعمَرة، أما الأخيرة فقد أجبرت عن طريق الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية على إنتاج المواد الخام والغذاء والمعادن التي كانت تُصنَّع في تلك الإمبراطوريات.

لقد تغيرت الأمور بعد عام 1945م؛ ثارت الشعوب المُستعمَرة على النظام الاستعماري، زد على ذلك أن الولايات المتحدة أمرت الدول الأوروبية الاستعمارية بفتح مستعمراتها للتجارة والاستثمارات الأمريكية، وتحت وطأة هذا الهجوم المزدوج، اضطرت أوروبا إلى إعطاء المُستعمَرات الاستقلال السياسي، غير أن الأنظمة القديمة التي كانت تنطوي على قيود مالية وتجارية مباشرة قد حُوِّلت إلى صور جديدة تخدم الأهداف الاستعمارية نفسها، وهذه القصة توضح كيف استطاع الأوروبيون والأمريكان إدامة هيمنتهم على التجارة والإنتاج في المستعمرات القديمة في الجنوب.

تغيرت الأوضاع مرة أخرى في العالم بعد عام 1989م بعد انهيار الاتحاد السوفييتي؛ قررت الدول المتقدمة أن لديها حاجات مختلفة، وغيَّرت مرة أخرى مطالبها من خلال سلسلة من المعاهدات التجارية الدولية. سأعود إلى هذا الموضع لاحقًا.

ما ذكرته آنفًا لا يعدو كونه جزءًا من القصة، أما الجزء الآخر فهو المقاومة التي أبداها بقية العالم ضد الغرب؛ لا توجد حرب أحادية الجانب تمامًا؛ الأشياء تتغير، وإن كان ذلك قد يحتاج إلى وقت طويل، الغرب لا يمتلك الأشياء كلها بحسب ما يريد، نحن الآن نعيش في عالم مختلف. سأتناول ذلك لاحقًا أيضًا.

كيجالي وجنيف

كيجالي

في شهر نوفمبر عام 2011م، كنت مشاركًا في الجلسة العادية السادسة لوزراء التجارة في الاتحاد الإفريقي التي عقدت في كيجالي، رواندا؛ افتتح رئيس وزراء البلد المضيف الاجتماع، وأثار نقطة مؤلمة: نصيب إفريقيا من التجارة الدولية يتراجع، لماذا؟ وماذا نحن فاعلون بشأن ذلك؟ بعد أن غادر، استأنفت النقاش وزيرة التجارة والصناعة الرواندية؛ مونيك نسانزاباجانوا التي كانت ترأس مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الإفريقي، أعربت عن رأي يقول إنه يتعيَّن على إفريقيا أن تعطي الأولوية للتجارة الإفريقية البينية على التجارة العالمية، وتتجه نحو (إفريقيا من دون حدود). بعد ذلك اعتلى المنصة إيراستوس موينتشا؛ نائب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي (سابقًا، السكرتير العام للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا –كوميسا– Common Market for Eastern and Southern AfricaCOMESA)، حيث قال إن إفريقيا مكشوفة للصدمات الخارجية؛ ويجب عليها أن تقلل اعتمادها على التصدير وتلجأ إلى التجارة الإقليمية، أعرب عن أمله في أن تؤدي المفاوضات الثلاثية الجارية بين كوميسا، ومجموعة شرق افريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (سادك) إلى قيام منطقة تجارة حرة وكاملة في القارة.

لقد كانت صورة واقعية عن إفريقيا، لكن هناك أمل في أن تعمل إفريقيا بصورة أفضل إذا ما نُظِّمت بصورة أفضل. لقد جاءت الملاحظة النشاز

الوحيدة الصادرة من المنصة من باسكال لامي الذي كان يشغل عندئذٍ منصب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية (وكان قبل ذلك رئيسًا لديوان المفوضية الأوروبية)؛ فعلى نقيض ما قاله المشاركون الأفارقة، أعرب عن رأي يقول بأن إفريقيا قد اجتازت أسوأ أزماتها الاقتصادية؛ وأن القارة تشهد ما أسماه (نموًّا قويًّا) تأتى بفضل السياسات الاقتصادية الحصيفة؛ وأنه ينبغي للتجارة أن تؤثر بصورة رئيسة في انتعاش إفريقيا ونموِّها؛ حتى تستطيع أن تحقق أهداف التنمية الألفية[1]. من الواضح أن لامي كانت لديه صورة وهمية عن إفريقيا، تكرَّم موظفوه بالإضافة إليها حقائق وأرقامًا عن طريق استخدام التعبيرات التقليدية؛ مثل إجمالي الناتج القومي والاستثمار الأجنبي المباشر[2].

إن النظارات الوردية للاقتصاد الليبرالي الجديد التي رأى من خلالها لامي وبيروقراطيو التجارة الدولية الآخرون بوجه عام إفريقيا قد خانت ألوانهم العقائدية؛ أداء إفريقيا على ما يرام لأنها تعمل وفق سياسات اقتصادية حصيفة، ومن دون شك استجابة لطلب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛ ينغمس هؤلاء البيرقراطيون في تفصيلات المفاوضات التجارية بحيث لا يستطيعون رؤية الغابة بسبب كثافة الأشجار، ولكنهم حتى عندما يصرفون نظرهم عن الأشجار وعن التفصيلات التجارية، فإنهم يرون الغابة فقط من خلال النظرة القصيرة لليبرالية الجديدة.

ومع ذلك، فإن الغابة في بعض الأحيان تصبح مرئية من خلال الإدراك المتأخر، على الأقل من قبل بعض السياسيين؛ في شهر أكتوبر عام 2008م – على سبيل المثال– قال بيل كلينتون من منبر الأمم المتحدة: «لقد شاركنا

فيها جميعًا، بمن فيهم أنا بوصفي رئيسًا». وذلك بمعاملة المحاصيل الغذائية كأنها سلع وليست حقًّا للفقراء، لقد وبَّخ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى، وأورد دعم الذرة والسياسات الأمريكية في دعم الغذاء بوصفها مشكلات رئيسة تسهم في أزمة الغذاء العالمية[3].

وبالرغم من الأسف الذي أعرب عنه كلينتون، فإن منظمة التجارة العالمية ماتزال تُعُدُّ الغذاء سلعة يُتاجَر بها، إنَّ حماقات منظمة التجارة العالمية ونقاط ضعفها، خاصة تصميمها العنيد على الدفع قدمًا بأصولية السوق المفتوحة، يمكن مشاهدتها في كثير من بقاع العالم، خاصة إفريقيا.

جنيف

عشت معظم حياتي في إفريقيا، باستثناء تلك السنين التي كنت فيها طالبًا في لندن في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، وبعدها في نيويورك بصفتي زميل بحث زائرًا في 1967 –1968م. سافرت أيضًا إلى عواصم غربية أخرى– بما في ذلك جنيف– في مناسبات عدة، وفي الغالب لحضور مؤتمرات واجتماعات، ولكنني عشت في جنيف بين سنتي 2004 و2009م، عندما عُيِّنت مديرًا تنفيذيًّا لمركز الجنوب، بالنسبة إليَّ كانت تجربة فريدة وغير عادية أمدَّتني بمزيد من انفتاح العقل، وكانت مثيرة في بعض النواحي، وثبَّطت همَّتي وأرعبتني في نواح أخرى؛ هنالك جو غريب يكتنف جنيف، في حقيقة الأمر، هي ليست جزءًا من العالم الطبيعي، على الأقل ليست من عالم الجنوب، حيث يعيش ثلثا بني الإنسان؛ نظام النقل العام الذي يُعتمَد عليه يعمل زمنيًّا بدقة الساعة السويسرية، بالإضافة إلى

أن ما يحيط بالمدينة من جبال وبحيرة جنيف تتيح بيئة هادئة للدبلوماسيين من الجنوب والشمال لبحث قضايا تتراوح بين التجارة إلى الملكية الفكرية، ومن نزع السلاح إلى حقوق الإنسان، تمثل جنيف حجابًا مريحًا من العزلة (الظاهرة) عن العالم الواقعي، فضلًا عن أن المفاوضات تضفي جوًّا من التجرد من حقائق سياسة القوة، إن الحقائق القاسية للعالم الذي يتّسم في غالب الأحيان بالعنف، خاصة في الجنوب العالمي، تبدو هناك بعيدة؛ تشكل جنيف مكانًا اصطناعيًّا معقَّمًا.

إنه لأمر جيد وسيء في الوقت نفسه؛ هو جيد لأنه يوفر درجة معينة من الفصل المريح بين المفاوضات التجارية وفوضى الحياة اليومية التي تنطوي على نقص في الإمدادات الغذائية والوفيات بسبب الإيدز والإيبولا والهجمات الإرهابية، غير أن هنالك ما يعاكس ذلك؛ إذ إنَّ الانفصال الوجودي يؤدي أيضًا إلى انفصال في المفاهيم، يأخذ التفكير طابعًا عالميًّا ومثاليًّا، وينفصل عن الواقع، وعندما يصل الأمر إلى المفاوضات التجارية ضمن الواجهة البحرية المهيبة لمنظمة التجارة العالمية، فإن الشكليات الرياضية- لعبة الأرقام المبهمة- تسود على نحو تُردَّد فيه التعويذات. أما المعاملات الرياضية والنسب المئوية فتحاكي الحياة على نحو ساخر، وهذا صحيح بصرف النظر عمَّا إذا كانت المفاوضات التجارية تجري حول قضايا تتعلق بالتصنيع والصناعة (التي تُعرف على نحو محب للاستطلاع بالصيغة السلبية (الدخول إلى الأسواق غير الزراعية أو ناما Non-Agricultural Market Access-NAMA)، أو حول قضايا تتعلق بالزراعة (أو (آج) باللغة الخاصة بالخبراء).

في هذه الميادين النادرة للمفاوضات، يجري تداول التعبيرات المجازية التي تتراوح بين أرضية الهبوط إلى القيام بمشوار في الغابة، من سطوح المكاتب إلى الأحاديث في الحفلات المسائية، إلى وسائل الإعلام. من المحزن أنه في الوقت الذي يقوم فيه المفاوضون التجاريون بمشاوير في الغابة، فإنهم يعدون الأشجار وفي غالب الأحيان يخفقون في رؤية الغابة، قد يعتقدون بأنهم ربحوا لعبة الأرقام، ولكنهم في غمرة العملية، غالبًا ما يكونون غير مدركين أنهم ضلوا طريقهم في هذه الغابة.

منظمة التجارة العالمية: آلة حرب عقائدية حاملة للعقوبات

دعامتا منظمة التجارة العالمية

إيديولوجية تحرير التجارة التي يستخف بها التاريخ

في الثلاثين سنة الماضية، رُوِّج كثيرًا لتحرير التجارة على أنه محرك للنمو من قبل إجماع واشنطن[4]؛ إنه يشكل أحد مضامين العقيدة الاقتصادية الليبرالية الجديدة السائدة هذه الأيام، أما الحقيقة الغريبة عن هذه العقيدة فهي أنها - على نحو متناقض - تنفصل تمامًا عن الواقع؛ ليس لها أي حياة حقيقية؛ فالمبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هو السوق الحرة، وقد وصل ذروته عندما باتت إنجلترا تحكم البحار في القرن التاسع عشر،

ولكن بمجرد أن استعدَّت الولايات المتحدة لدخول عصر التصنيع في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، أخذت تتحدى عقيدة السوق الحرة التي مارسها البريطانيون، وما أن أكملت الولايات المتحدة العملية التصنيعية، حتى وضعت عوائق (حمائية) ضد التجارة الحرة.

بعد نهاية السبعينيات من القرن التاسع عشر، نُسِخَ النموذج الأمريكي من قبل ألمانيا واليابان وسويسرا والدول الأوروبية جميعها التي كانت تضع أقدامها على طريق التصنيع، وفي هذه الأيام، بعث الاقتصاديون الليبراليون الجدد هذا النموذج بوصفه تعويذة للتنمية، وبوصفه أسلوبًا لمناهضة النظريات الاقتصادية المنافسة (مثل نظرية الاقتصاد الكينيزي)[5]، ومنع صور التدخل الحكومي جميعها في الاقتصاد، غير أنه من المفارقات أن نظرية السوق الحرة هذه تنسحب فقط على بلدان الجنوب، ينبغي على صانعي السياسات والمنظرين الأكاديميين ألَّا يتعاملوا مع هذه النظرية على نحو جدي.

لقد شاركت في المفاوضات التجارية لمدة تناهز ثلاثين عامًا، وأستطيع أن أقدم العديد من الأمثلة (كما سأفعل لاحقًا في هذا الفصل) لتوضيح أنه بالرغم من خطاباتهم، فإن بلدان الشمال تستخدم الإجراءات (الحمائية)، والدعم الحكومي وأساليب الاقتصاديات المغلقة جميعها، ليس الحكومات الشمالية فقط هي التي تسعى لأن تكون اقتصادياتها مغلقة؛ بل إن مؤسسات الشمال الاحتكارية تفعل ذلك أيضًا، لقد تعرض الأساس الباطل لنظرية السوق الحرة لانكشاف واسع إبَّان الانهيار المالي الذي واجهه اقتصاد الكازينو منذ عامي 2007 – 2008م.

كيف تسربت العقوبات إلى نظام منظمة التجارة العالمية؟

أما الدعامة الثانية (التنفيذ) فتحتاج إلى مراجعة جادة؛ إنها تعتمد على فرضية أن النصوص التي جرى التفاوض عليها في نطاق منظمة التجارة العالمية ملزمة؛ لذلك لا تستطيع أي دولة تجاهل منظمة التجارة العالمية، من ناحية اللغة القانونية الدولية، يعدُّ هذا صحيحًا فنيًّا، ربما تكون منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الوحيدة (بعد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة) التي لها أسنان، وتستطيع أن تعض؛ تخوِّل لها بنيتها فرض عقوبات بناءً على طلب طرف مظلوم ضد الطرف المسيء، لماذا أعطيت منظمة التجارة العالمية أسنانًا في المقام الأول، بينما لم تملك سابقتها (الجات) مثل هذه الأسنانِ، وهو سؤال يمكن أن يفهم فقط بامتلاك بعض المعلومات حول الكيفية التي أُنشئت فيها منظمة التجارة العالمية، إنه سؤال ليس بلا هدف؛ العقوبات تشكل عملًا حربيًّا (وهو موضوع سيُبحث بإسهاب في الفصل الخامس).

لذلك دعونا ننطلق من البداية؛ من أين جاءت فكرة أن النصوص التي يجري التفاوض عليها في منظمة التجارة العالمية تعد نصوصًا ملزمة؟ ماذا يعني الالتزام القانوني في نطاق منظمة التجارة العالمية؟ تخفيض التعرفات -على سبيل المثال- هو إجراء متبادل يُتَّفق عليه بموجب أحكام التعامل بالمثل، ومع ذلك فإن بند الدول الأكثر رعاية يتناقض مع الاتفاق على الأمور على أساس المعاملة بالمثل، دعوني أشرح ذلك؛ بند الدول الأكثر رعاية هو مبدأ يقصد به عدم التمييز بين الشركاء التجاريين، وهو ينص على أنه إذا منحت أي دولة أي ميزة أو امتياز أو حصانة لدولة أخرى، فيتعيَّن أن تُعطى هذه الميزة أيضًا وبالشروط نفسها إلى الشركاء التجاريين للدولة

جميعهم، ولإعطاء مثال بسيط على ذلك، إذا سمحت أوغندا للصين بحرية الدخول إلى سوق صناعة الملابس، فيتعيَّن عليها أن تسمح لبريطانيا بالتمتع بالفائدة نفسها، ولكن حينئذ، كيف لهذا أن ينسجم مع مبدأ أن الصفقات التجارية جميعها هي تبادلاتٌ تُقرُّ على أساس المعاملة بالمثل؟ هذه قضية مهمة؛ على سبيل المثال، في مفاوضات إفريقيا مع الاتحاد الأوروبي، أصرَّ الاتحاد الأوروبي على أنه في حالة عقد إفريقيا لأي صفقة؛ مع الصين مثلًا، فيجب أن يتسع نطاقها لتضم الاتحاد الأوروبي أيضًا بموجب مبدأ الدولة الأكثر رعاية. ولكن، لماذا يتعيَّن على إفريقيا - بعد مفاوضات مضنية مع الصين من المفترض خلالها أن تحصل على شيء في المقابل - أن توسع نطاق الشروط نفسها لتنطبق على أوروبا؟ ببساطة، لا يوجد منطق في ذلك، إن مبدأ الدول الأكثر رعاية هو واحد من أسخف المبادئ التي ينطوي علها نظام التجارة العالمي، وهنالك مبادئ أخرى.

السؤال كيف، ومن أين حصلت منظمة التجارة العالمية على نظامها المرتكز على القواعد هو سؤال فقهي عميق، من الأهمية بمكان أن يفهم هذا أيضًا حتى يفهم نظام منظمة التجارة العالمية. ولكنني لن أتطرق إلى هذا هنا؛ لأنه موضوع معقد[6].

غير أنه من المهم التطرق إلى تاريخ هذا الموضوع، ومن أجل هذا الغرض يصبح من الضروري مطالعة الترتيبات التي جرت قبل أن تخرج منظمة التجارة العالمية إلى حيز الوجود؛ كانت المنظمة من بقايا المحاولة الفاشلة التي جرت لإقامة منظمة التجارة الدولية (ITO) في أثناء مفاوضات بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية، كان اقتراح التطبيق المبدئي لمنظمة التجارة الدولية يركز على معالجة الخروقات التي تأخذ صورة تعويضات

عن الأضرار بدلاً من فرض العقوبات، علاوة على أن آلية التنفيذ المقترحة لمنظمة التجارة الدولية كانت تنطوي على إجراء من ثلاث خطوات: الشكاوى يُحقَّق فيها ويُتَّخذ حكم بشأنها من قبل المجلس التنفيذي؛ يمكن استئناف أحكام المجلس أمام المؤتمر الذي يضم الأعضاء كلهم، وبعد ذلك يبقى الحكم النهائي لمحكمة العدل الدولية، ولكن فقط إذا وافق المؤتمر على ذلك، كانت فرنسا ودول البينيلوكس تعارض إعطاء منظمة التجارة الدولية سلطة فرض عقوبات؛ كانت لديها مخاوف من أن يتم التأثير في منظمة التجارة الدولية سياسيًّا من قبل إمبراطوريتي الدولار والإسترليني الإنجليزية-الأمريكية، في المقابل اختطت الولايات المتحدة وبريطانيا طريق العقوبات، وجادلتا بأن التعويضات بحد ذاتها تتعارض مع واجب أخلاقي أسمى يتعلق بالالتزام بالتعهدات، لم تظهر منظمة التجارة الدولية إلى حيز الوجود بتاتًا، غير أنه (بسبب إصرار الدول الأنجلو-سكسونية) فإن القنبلة التي خلفتها المفاوضات -أي منظمة التجارة العالمية- أدخلت لغة العقوبات في نظامها.

قضية التجارة العادلة

تأثير الرضا الذاتي المنبثق عن مفهوم التجارة العادلة

تشكل العقوبات وتطبيقها إحدى نواحي التحدي التي تواجه منظمة التجارة العالمية، وأحد الأسئلة التي تثيرها آلية تسوية النزاعات هو ما إذا كانت قرارات منظمة التجارة العالمية تشكل معايير قانونية وأخلاقية،

وتعد سوابق كما هو الحال في السوابق القضائية التي ينطوي عليها النظام القضائي المحلي، وهذا موضوع معقد آخر[7]. سؤالي يختلف بعض الشيء؛ إنه ليس عن التطور الوضعي أو الغائي للقانون التجاري؛ إنه يتعلق أكثر بوجهة النظر القائلة بأن منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تدار وفق معايير أخلاقية، وأن المقاربة أحادية الجانب إزاء القضايا التجارية تضع كثيرًا من السلطات في يد الدول القوية التي يتعيَّن إخضاعها للمساءلة على أسس مفاهيم النزاهة والعدالة، وهذا يتطلب أن تكون هناك عملية تمهيد للملعب، قبل أن يكون بإمكان الدول أن تنخرط في تجارة عادلة -وهو الرأي الذي أشاطره جزئيًّا. إن مفهوم العدالة يلقى اهتمامًا معياريًّا واضحًا؛ هذا هو مفهوم التجارة العادلة الذي يشكل قاعدة الأشياء مثل القهوة والكاكاو أو الموز الموجودة في بقالات البلدان الغربية بموجب مبدأ التجارة العادلة.

أنا أدعم فكرة التجارة العادلة بوصفها فكرة أخلاقية، فضلًا عن أنها تشكل نوعًا من العقوبات المضادة ضد الشركات القوية والكبرى التي تتعامل مع أسعار السوق، مرة أخرى تكمن المفارقة في أن الشركات التجارية الكبرى؛ مثل وال-مارت وتيسكو، قد التزمت بهذه الفكرة؛ لديها رفوف حيث تستطيع أن تحصل على قهوة التجارة العادلة بسعر أعلى قليلًا من القهوة العادية. بالنسبة إلى المستهلكين في الغرب الذين يريدون التعبير عن تضامنهم مع المزارعين الفقراء في إثيوبيا وجواتيمالا، فإن شراء قهوة التجارة العادلة ينطوي على تأثير الرضا الذاتي، وهذا شيء جيد، ولكنني لا أعتقد بأن من شأن هذا أن يخدش سطح المشكلة المنبثقة أساسًا عن التجارة غير العادلة.

مرآة، مرآة على الجدار، من منا الموغل في الاعتدال[8]؟

الحقيقة المرة هي أن التجارة حرب. بكلمات أخرى، لوضع الأمر بصورة أكثر صراحة، إن الرأي القائل بأن «التجارة العادلة ستؤدي إلى تجارة نزيهة» هو ضرب من الوهم، وينطوي على شيء من الإلهاء للحيلولة دون مشاهدة الحقيقة المرة. أكتب هنا بوصفي شخصًا شارك في النقاش وخبر طرفي النقيض؛ لقد مشيت حول مواقع مؤتمرات منظمة التجارة العالمية في سنغافورة وجنيف وسياتل والدوحة وكانكون، ورأيت اليافطات التي تقول (تجارة عادلة لإفريقيا) ، أو ابتهالات مماثلة، وشاركت أيضًا في مفاوضات تتصف بالعناد حيث كانت مفاهيم التجارة العادلة التي تتبناها الدول تتعارض مباشرة في معظم الأحيان مع مفهوم التجارة العادلة لدى المنظمات غير الحكومية.

دعوني أشرح النقطة الأخيرة بالتعرض لحالة الولايات المتحدة؛ يميز القانون التجاري الأمريكي بين نوعين من الادعاءات الخاصة بعدم العدالة: الهجومي والدفاعي، حيث تنشأ حالات عدم العدالة الدفاعية عندما يكون لدى الأطراف الأجنبية عوائق تجارية ضد الصادرات الأمريكية، وتنشأ حالات عدم العدالة الهجومية عندما تُغرق الأطرافُ الأجنبية السوقَ الأمريكية بمنتجاتها[9]. بطبيعة الحال، وجهة النظر الأمريكية حول عدم العدالة قد تشاطرها – مثلًا – اليابان والصين والهند. ظلت الولايات المتحدة لمدة ثلاثين عامًا بعد الحرب العالمية الثانية وهي ترفض الادعاءات بأن شركاتها تمتلك ميزات غير عادلة بسبب حجمها، وبعد أن أخذت شركات الصلب اليابانية تكبر في الحجم، بدأت الولايات المتحدة تطلق الادعاءات بأن الحجم يضفي على الشركات اليابانية ميزات غير عادلة،

وبعبارة أخرى استخدمت الولايات المتحدة مفهوم التجارة العادلة؛ لفرض فتح الأسواق الأجنبية حتى أصبحت المنافسة اليابانية غير عادلة[10].

قضية المعايير في حديث منظمة التجارة العالمية الخادع

هنالك بعد آخر لمسألة التجارة العادلة، عندما يضع صانعو السياسة وناشطو المنظمات غير الحكومية إستراتيجية حربهم الدفاعية، الأمر يتعلق بمبدأ الإنصاف عندما يُطبَّق على المعايير، غالبًا ما تحاجج بلدان الشمال الصناعية بأن الدول النامية لديها امتياز غير عادل عليهم؛ وذلك لأنه- خلافًا للدول النامية- يتعيَّن على منتجي الدول الصناعية الالتزام بمعايير بيئية عالية في أثناء عملية الإنتاج، أما الدول النامية المدعومة من قبل المنظمات غير الحكومية التي تتوخى العدالة، فتجادل بأنه من غير المنصف أن تتوقع التزام الدول النامية بالمعايير العالية للدول الصناعية، في وقت لا تمتلك التكنولوجيا الضرورية للوصول إلى تلك المعايير، وعندما قُدِّمت وجهة النظر هذه في سياق المفاوضات حول التغير المناخي، قُبلت ضمنيًّا من الجميع؛ هنالك اتفاق بموجب بروتوكول كيوتو[11] بأنه إذا أرادت الدول الصناعية من الدول النامية أن تنخرط في إنتاج مستدام، فعليها توفير رأس المال والتكنولوجيا الضروريين.

تنفيذ بروتوكول كيوتو هو قضية أخرى، يستمر الجمود بشأنها، لكن هذا موضوع آخر.

قال العنكبوت للذبابة: هل تدخلين إلى داري؟

دعونا نتوقف؛ أنا أدرك أن الصفحات القليلة الماضية كانت مكثفة كثيرًا، حاولت وصف منظمة معقدة جدًّا في بضع صفحات؛ تمثل منظمة التجارة العالمية ميدان قتال حقيقيًّا، حيث تقوم الأطراف المتحاربة بالقتال حول مسائل حقيقية –مسائل تؤثر بصورة مباشرة في حياة وعمل الملايين– باستخدام حجج فنية متقدمة، تعبيرات قانونية وأخلاقية، وأسلحة عقائدية وسياسية، مع مهارات ومغالطات من الصعب تخيلها في أي سياق آخر، هنالك أشخاص أمضوا مهنة حياتهم يعملون في المنظمة، أو في وزارات بلدانهم وهم يتعاملون مع المنظمة أو إجراء دراسات حولها وحول النظام التجاري الدولي، لقد بدأت أفهم هذا النظام –وأجرؤ على قول هذا– وتعقيداته، بعد أن راقبته عن كثب على مدى قرابة عشرين سنة بوصفي ناشطًا في المنظمات غير الحكومية، وشخصًا يعمل في داخل غرف المفاوضات في منظمة التجارة العالمية، إن منظمة التجارة العالمية تمثل بيت عنكبوت متشابكًا، تمارس فيه العناكب والذباب اللعب المميتة[12].

على السطح يبدو الأمر هادئًا ولطيفًا، غير أن خسران مجادلة هنا، أو نصًّا ينطوي على مغالطة هناك (أو حتى كلمة واحدة غير صحيحة)، من الممكن أن يؤدي إلى إخضاع بلد معين للعقوبات، وهو إجراء قسري تجري شرعنته بموجب نظام فرض العقوبات في منظمة التجارة العالمية، أو قد يؤدي إلى فرض نظام تجاري على هذا البلد (كتخفيض للتعرفات أو ازالة للدعم)، الأمر الذي يفضي بدوره إلى التخلي عن صناعات أو إلى بطالة، كما كان الحال بالفعل بالنسبة إلى بلدان متوسطة الحجم أو ما يسمى بالبلدان الأقل تطوُّرًا في الجنوب العالمي، وخاصة في إفريقيا.

يمثِّل الشـرح الآنف جزءًا صغيرًا من نقاش أوسـع وأكثر تعقيدًا، وغالبًا مـا يكـون متشـابكًا، يكفي إعطاء فكرة عـن ماهية منظمة التجـارة العالمية، وطـرح الحـد الأدنى من لغة هـذه المنظمة (أو مراوغتهـا)، لإيضاح معقولية مـا سـيأتي في الصفحات القادمـة، عندما يحضر المرء لحـرب فإنه لا يبني إسـتراتيجيته علـى الأوهام مثل التجارة العادلة؛ ينبغـي عليه أن يبنيها على الحقائق كما هي على الأرض.

الدوحة: 9–14 نوفمبر 2001م

خـلال سـاعتين من وصـولي إلى مطـار الدوحـة الدولي، كنـت في مركز المؤتمرات، وهو المكان الذي يعقد فيه المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالميـة، كنـت أحضـر المؤتمـر بوصفي رئيسًـا لمعهـد جنوب وشـرق إفريقيا للمعلومـات والمفاوضـات (سـيتيني)، وهـو منظمـة غـير حكوميـة كنـت قـد أسستها بعد مؤتمر منظمة التجارة العالمية الأول في سنغافورة عام 1997م، فضـلًا عن ذلك كنت– أيضًا وبصورة رسـمية– جزءًا من الوفد الأوغندي، وبصورة غير رسـمية مستشـارًا لوزير التجارة والصناعي التانزاني؛ عيدي سـيمبا الـذي دعاني في السـنة السـابقة للمشـاركة في مؤتمر البلـدان الأقل تطـورًا في مدينـة المراكـب الشـراعية التاريخيـة؛ زنجبـار، كنـت عضـوًا في اللجنـة التـي وضعت مسـودة الإعـلان في نهاية مؤتمر البلـدان الأقل تطوُّرًا، والتي ضمَّت أيضًا علي مكومو سـفير تانزانيا في جنيف، ومارتن خور رئيـس شـبكة العـالم الثالـث في جنيف. في مؤتمـر الدوحة، كان عيدي سـيمبا يمثل

مصالح البلدان الأقل تطوُّرًا؛ ولذلك كان يتقلد المنصب المهم بوصفه ناطقًا باسم أفقر الأمم على ظهر البسيطة.

كان هنالك عدد من القضايا التي وحدت البلدان الأقل تطوُّرًا والبلدان النامية بوجه عام، من بينها: الزراعة والأمن الغذائي؛ والدخول إلى الأسواق غير الزراعية (ناما)؛ وقضايا سنغافورة؛ والمسألة المزمنة المعروفة باسم المعاملة الخاصة والتفضيلية (S&D) للدول الأقل تطوُّرًا؛ وقضية التنازل ذات العلاقة بالمفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي.

أُحلِّل هنا العمليات وليس المسائل التي سأتناولها لاحقًا في هذا الفصل.

في آخر يوم (تحديدًا في الساعات الأولى من يوم 13–14 نوفمبر)، كان أعضاء في المؤتمر معظمهم من الدول الجنوبية يجلسون معًا في الردهة الخارجية من القاعة الرئيسة يشاهدون محطة cnnالتي كانت تعرض مشهدًا عن قصف بالقنابل الأمريكية لأفغانستان، كنا ننتظر أخبارًا عن وضع النص (اللعين). سمعنا عن (الغرفة الخضراء) حيث كانت تجري مفاوضات شاقة، في حقيقة الأمر لقد حاولت نيابة عن أوغندا دخول (الغرفة الخضراء)، ولكنني فشلت، في (القاعة الخضراء)، كان الوزير التانزاني عيدي سامبا والسفير علي مكومو قد أمضيا الليل والساعات الأولى من النهار وهم يحاولون بصورة محمومة الموافقة على النص نيابة عن البلدان الأقل تطوُّرًا، أو آخرين...[13]. لقد سمعنا في الكواليس أن الولايات المتحدة أرادت إرسال رسالة مفادها أن الواقع العالمي تغيَّر بعد الحادي عشر من سبتمبر: أولئك الذين يريدون التآمر لتكرار فشل سياتل

في الدوحة سيكونون عونًا للإرهابيين، لقد كان مؤتمر منظمة التجارة العالمية في سياتل في ديسمبر عام 1999م بمثابة كارثة؛ ألقت وسائل الإعلام باللائمة على المنظمات غير الحكومية النشطة لانهياره؛ فضلًا عن أن بلدان الجنوب العالمي احتفلت بفشل سياتل، لقد حولت الولايات المتحدة مؤتمر الدوحة إلى نصر للشمال وهزيمة للجنوب.

حقيقة منظمة التجارة العالمية ذات الطبقات الثلاث

أعلنت القوى الكبرى وأجهزة الإعلام الرئيسة عن نجاح مؤتمر الدوحة، هل كان الأمر كذلك؟ هذا هو السؤال الذي أوجهه هنا، يجب أن يعتمد الجواب على أي مستوى من الحقيقة يُستَخدم في تقييم العملية ونتائج مؤتمر الدوحة، حيث توجد ثلاثة مستويات من الحقيقة: الرواية الرسمية تأتي على السطح؛ الحقيقة تحت السطح، وتشبه الظلال على سطح جدول يتحرك؛ والحقيقة الفلسفية-العقائدية-الأخلاقية في المستوى الأعمق.

كانت الرواية الرسمية (كما نشرتها منظمة التجارة العالمية والحكومات الغربية وأجهزة الإعلام الرئيسة) في الدوحة، وهي وثيقة جرى التفاوض عليها، وقُدِّمت في اليوم الأخير، وأعطى أعضاء المؤتمر جميعهم موافقتهم على الإعلان، كانت بعض الأصوات غير الموافقة هنا وهناك، وجرى استيعابها في الدقيقة الأخيرة؛ على سبيل المثال، صمدت الهند حتى اليوم الأخير، وحتى إنها هددت بسحب موافقتها، أما بلدان إفريقيا والكاريبي

والباسيفيكي فكانت تريد تنازلًا بشأن الاتفاقية بينها وبين الاتحاد الأوروبي، غير أنها في الدقائق الأخيرة من الجلسة التي جرى تمديدها، سحبت اعتراضاتها السابقة على مسودة الإعلان، النقطة الرئيسة تكمن في أنه لم ينسحب أحد من الاجتماع، وفي الجلسة الرئيسة الأخيرة اصطف الجميع وراء الوثيقة بوصفه تعبيرًا عن الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي.

كان هذا أحد مستويات الحقيقة، ونكرانه لن يخدم أي هدف، أنا هنا - كما أشرت آنفًا - انظر إلى عملية التفاوض، وليس إلى فحوى إعلان الدوحة، إذا ما تحديت الرواية الرسمية، وحاولت كشف الطبقات الأعمق، فإنك تواجه السؤال: لماذا لم تسحب الدول المعارضة موافقتها؟ ولذلك لا يوجد بلد في وضع يؤهله للشكوى من إعلان الدوحة؛ جميعهم وافقوا، وعليهم الآن تحمل النتائج، حتى تلك البلدان التي ربما شعرت أنها تعرضت للضغط لتوقيع شيء لم تكن تؤمن به، لا تستطيع القول - على المستوى الرسمي - إنها لم تكن جزءًا من الإجماع، أو حتى تعترف أنَّ ضغطًا مُورِس عليها للتوقيع، إعلان الدوحة هو الآن أمر واقع، إنه جزء من الحقيقة المستقبلية[14].

أما الحقيقة الثانية فهي أعمق؛ لقد مارست الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لعبة المفاوضات التجارية وكأنهما في حرب مع الدول النامية، لا تختلف في الروح عن الحرب التي كانا يخوضانها في أفغانستان، لقد استعرضتا عضلاتهما، واستخدمتا إمكاناتهما المادية الهائلة؛ وأي مراقب يطلب إثباتًا لهذا يكون من الغباء بمكان، أي أشياء تتم في الظلام هي - بحكم التعريف - غير منظورة، لا أملك معلومات عمَّا حدث وراء الكواليس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة والهند من جهة أخرى، ولكنني أعلم ما كان يجري بالنسبة إلى قضية البلدان الأقل تطوُّرًا ومسألة

التنازل؛ قضايا التنازل ليست أمورًا استثنائية؛ على سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة تحصل على تنازلات بخصوص اتفاقية عقدتها مع إفريقيا تسمى قانون النمو والفرص في إفريقيا، لو أرادت أوروبا تنازلًا بشأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية بينها وبين مجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، فإنها تعرف كيف تحصل على واحدة، ولكن أوروبا اختارت في الدوحة أن تصنع قضية كبرى من إبلاغها دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي: وقِّعوا باقي الإعلان، وإلا فلن يكون هناك تنازل، وأن بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي ستفقد الأفضلية في دخول الأسواق الأوروبية، وهذا يعني أنه يتعين على صغار منتجي الموز في إفريقيا والكاريبي أن يدخلوا في منافسة مع مزارعي الموز في الفيليبين والإكوادور.

حتى تلك اللحظة كانت دول العالم الثالث قد أظهرت وحدة وتضامنًا رائعين، علاوة على أن خبراءها في جنيف قد أظهروا إحاطة رائعة بالمسائل الفنية؛ حتى لا يقول أحد إنهم كانوا لا يدرون على أي شيء يوقعون، لقد كانوا هذه المرة يعرفون، عكس ما كان عليه الأمر في أوراغوي عام 1994م عندما أنشئت منظمة التجارة العالمية، أو في مؤتمر المنظمة الوزاري الأول في سنغافورة في عام 1997م، في نهاية المطاف، كان عليهم في الدوحة أن يستسلموا، لماذا؟ لأنهم في وضع حربي، ينبغي على الضعيف أن يتخلى عمَّا لا يستطيع أن يحافظ عليه بدعم قوة اقتصاده وإرادته السياسية.

الحقيقة الثالثة هي أكثر عمقًا كقاع المحيط؛ إنها تتعلق بأحكام الحكم الرشيد والديموقراطية واللعب العادل؛ كان مؤتمر الدوحة نتاجًا لسوء استخدام قواعد اتخاذ القرارات؛ ومن ناحية عملية كل قاعدة في كتاب أحكام عقد المؤتمرات الدولية، وخاصة عقد الاجتماعات الوزارية لمنظمة

التجارة العالمية، قد كُسِرت من البداية حتى النهاية، كانت القوى الكبرى تقرر القواعد كما تريد؛ أي إنه منذ الوقت الذي أصدرت فيه مسودة أول بيان في جنيف يوم 26 سبتمبر عام 2001م من قبل ستيوارت هاربنسون؛ رئيس المجلس العام، إلى المسودات اللاحقة، إلى تعيين أصدقاء الرئيس (من دون استشارة المجلس العام)، ومسلكهم، إلى آخر غرفة خضراء (أنا أدعوها غرفة المرجل)، كانت سكرتارية منظمة التجارة العالمية وممثلو القوى الكبرى يُقرون أحكامًا جديدة على النحو والكيفية التي تناسب مصالحهم، وفي نهاية اليوم، إذا كان الأعضاء الأضعف لا يمكلون الشجاعة وقوة الإرادة للخروج عن الإجماع والانسحاب من المؤتمر، فإنهم يشبهون الحيوانات التي أغلقت عليها الأقفاص، حيث يجبرون على تقبل أي قواعد، أو تغيير في القواعد، حتى المواجهة الأخيرة في الجلسة العامة الأخيرة[15].

إن القاعدة الوحيدة التي تحكم منظمة العمل العالمية هي تلك التي تقول بأنك إذا لم تقبل أحكامها، فإنك تستطيع أن تسحب موافقتك، وإذا لم تستطع، فحظًا تعيسًا، أما الشيء الوحيد الذي يشفع لجولة الدوحة فهو إضافة كلمة التنمية؛ ولذلك سُمِّيت مباشرة بعد مؤتمر الدوحة (جولة الدوحة للتنمية). بعد أن ألقيت نظرة على الكيفية التي تتخذ بها القرارات في منظمة التجارة العالمية –العمليات– دعوني أتحول الآن إلى فحوى جدول الأعمال التجاري.

جدول الأعمال المتغير للمفاوضات التجارية

من منظمة التجارة العالمية إلى الأنكتاد* وعودة إلى منظمة التجارة العالمية

إن القضايا التي تندرج تحت اسم المفاوضات التجارية يمكن تقسيمها إلى قضايا تقليدية وقضايا جديدة. تقليديًّا، تصدت اتفاقية الجات إلى التجارة بالسلع المصنعة والمسائل التي تتعلق بها، مثل الدخول إلى الأسواق (التعرفات والحصص)، وإغراق الأسواق، ودعم السلع، وفض النزاعات. بعد إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (أنكتاد) في عام 1964م، أُضيفت القضايا التي تهم الدول النامية؛ مثل السلع، ونقل التكنولوجيا، ومعدلات التبادل التجاري (أنا أدعوها قضايا الأنكتاد)، وبعد ذلك أُضيف عدد من المسائل عند توقيع اتفاقية الأوراغواي، وفي الوقت نفسه أُزيلت قضايا الأنكتاد.

لقد أثيرت قضايا الأنكتاد بصورة واسعة بطلب من البلدان النامية، كان مردها في الأصل عدم رضا البلدان النامية بالنظام السائد ودعوتها إلى نظام جديد–نظام اقتصادي عالمي جديد، كان إنشاء الأنكتاد مرتبط بصورة وثيقة بأفكار راول بريبيتش، مهندس الأنكتاد والأمين العام الأول

* مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، الهدف منه تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الزيادة في فرص التجارة والتنمية المتاحة للبلدان النامية، ومساعدة هذه البلدان على مواجهة التحديات الناشئة عن العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي على أساس أكثر إنصافًا. (ويكبيديا).

للمنظمة، لقد طوَّر مع آخرين نظرية لمناهضة نظرية النمو السائدة، أخذت نظرية مناهضة الهيمنة تعرف بأسماء عديدة: نظرية القصور التنموي؛ أو نظرية المركز والمحيط، أو نظرية التبعية الأمريكية اللاتينية[16].

بظهور نظرية الليبرالية الجديدة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، اختفت نظرية النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهُمِّشت أيضًا مدرسة التبعية.

القضايا التقليدية	قضايا الأنكتاد	القضايا الجديدة لمنظمة التجارة العالمية
ـ السلع المصنعة ـ الدخول إلى الأسواق ـ الإغراق ـ الدعم ـ التعرفات الصناعية ـ فض النزاعات	ـ السلع ـ نقل التكنولوجيا ـ شروط التبادل التجاري ـ الشركات العابرة للحدود	ـ السلع الزراعية ـ النسيج والملابس ـ الخدمات ـ الملكية الفكرية الاستثمار ـ معايير الاستثمار المرتبطة بالتجارة ـ تريمز (Trade ـ Related Investment Measures TRIMs) ـ الاتصالات ـ سياسة المنافسة ـ المشتريات ـ البيئة

مـع هـذه التطورات، أخرجت قضايا الأنكتاد مـن جدول أعمال التجارة؛ أصبحت الأنكتاد الآن مجرد ظل نفسها الأصلية، زد على ذلك أن منظمة التجارة العالميـة، مـن دون قضايـا الأنكتاد، تحولت إلى نـادٍ للبلدان الغنيـة والقوية.

إن تقـديم عرض مختصر عن الكيفيـة التي أتت بهـا القضايا الجديدة إلـى جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، وشـرح وضعها الحالي، قد يكون مفيدًا في تحضـير الأرضيـة لمزيـد مـن التحليـل في هـذا الفصـل والفصول القادمة.

القضايا الجديدة على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية

الزراعـة: لم تـرد الـدول المتقدمـة– لوقت طويـل– أن تدخـل الزراعة إلـى النظـام التجـاري متعـدد الأطـراف؛ كل واحـدة منها طـوَّرت زراعتها تحـت قيـود (حمائيـة)؛ فالسياسـة الزراعيـة الأوروبيـة المشـتركة– علـى سـبيل المثـال– كانت تقوم علـى تقديم الدعم المالي الكبـير للزراعة المحلية والصـادرات، كان المزارعـون الأوروبيـون الـذي يتمتعـون بغطـاء سياسـي يقاومون السـماح بتحرير أسـواق السـلع الزراعية؛ لأن ذلك يعرض أنماط حياتهم للخطر، على أنه بحلول الثمانينيات من القرن العشرين، أدى دعم المنتجـات الأوروبيـة المحلية والصـادرات إلى فائض في المحاصيل وضغوط باتجاه تخفيض أسـعار المواد الغذائية، وتحـت ضغط من الولايات المتحدة، أُدرجت الزراعة على جدول أعمال مفاوضات جولة أوراغواي، وقد توصلت الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبـي إلـى تسـوية سـمح بموجبهـا للـدول المتقدمة بالاحتفاظ بالدعم الذي يشـوِّه التجارة، ويتسـبب في تشـويه الحد

الأدنى للتجارة على أقل تقدير، مهما كان ذلك يعني، كانت البلدان النامية على الهامش في أثناء المفاوضات الزراعية. هـذه هي الكيفية التي أتت بها الزراعة إلى نظام منظمة التجارة العالمية.

حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (تريبس) (Trade–Related Intellectual Property Rights –TRIPS): أُدخلت تريبس إلى حد كبير نتيجة للضغط من الصناعة الدوائية الأمريكية؛ هـم لا يهدفون إلى حرية التجارة بل إلى الحفاظ على الاحتكارات، وهناك اتفاقيات أخرى؛ مثل الاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوجي (CBD) التي تتناول الملكية الفكرية من وجهة نظر الحفاظ على التنوع، غير أن هذه الاتفاقيات تتناقض إلى حد كبير مع اتفاقية تريبس.

الخدمات: تشير هذه الاتفاقيات إلى التجارة في السلع غير المنظورة، بما في ذلك أعمال المصارف، والتأمين، والملاحة، والتموين، والسياحة، والاتصالات وعدد من المسائل الأخرى، وتجري محاولات لإدخال بعض السلع إلى قطاع الخدمات بفروق جوهرية ضبابية؛ مثل تصنيف الطعام والتموين والسجاد على أنها سلع، والفرش بالسجاد خدمة. تحصل الدول المتقدمة الآن على جزء أكبر من إيراداتها من الخدمات وليس من السلع؛ ولذلك يوجد ضغط متزايد منها لتوسيع نطاق الخدمات في منظمة التجارة العالمية.

معايير البيئة والعمالة: لم تكن هذه قضايا تجارية في يوم من الأيام، هنالك مؤسسات دولية أخرى أُنشئت خصيصًا للتعامل معها، ولكن أُدرجت على جدول الأعمال لأن شركات غربية ساجلت بأن الأجور المنخفضة والمعايير البيئية المنخفضة في الدول النامية كانت تعطيها ميزة غير عادلة

في هـذا المجـال، ولذلـك يجب أن تدرج في نظام منظمـة التجارة العالمية من أجل تمهيد أرض الملعب.

السياسـة الاستثمارية: لم تكـن هـذه أيضًـا قضيـة تجاريـة في يـوم من الأيام؛ من ناحية تقليدية وفي حقيقة الأمر أن صندوق النقد الدولي والبنك الـدولي هما المؤسسـتان اللتان تتعاملان مـع حركة النقود ورؤوس الأموال، ومـن المؤكـد أن تنظيـم رؤوس الأمـوال وحركتهـا هما ليسـتا مـن الوظائف المشـروعة لمنظمة التجارة العالمية، وبالرغم من ذلك فقد حُشـرت السياسة الاسـتثمارية في جـدول أعمال مؤتمر منظمة التجارة العالمية في سـنغافورة؛ نتيجـة للضغـوط التـي مارسـتها الشـركات متعـددة الجنسـيات الأمريكيـة والأوروبية، ولقد أُزيلت هذه البنود من جدول أعمال منظمة التجارة العالمية في مؤتمر كانكون الوزاري عام 2003م.

سياسـة التنافس: أيضًـا أُدخلت هذه القضية في نظـام منظمة التجارة العالمية في سنغافورة، بوصفها واحدة من أربع قضايا أطلق عليها اسم قضايا سـنغافورة، الأمر الذي عرَّض للخطر أي نوع من خيارات السياسـة التي قد تمارسها الدول النامية في صالح مشاريعها الطبيعية، وقد أُزيل هذا الموضوع أيضًا من جدول أعمال منظمة التجارة العالمية في مؤتمر كانكون الوزاري.

المشـتريات الحكوميـة: هـذه هي إحـدى قضايـا سـنغافورة الأربع، كان يجـب ألَّا تكـون مدرجـة في نطـاق منظمـة التجـارة العالميـة، ولكنهـا أدخلت هنـاك، مرة أخرى نتيجة ضغط الشـركات الغربيـة، لقد عرض هذا للخطر القـرار السـيادي للـدول الناميـة في الحصـول على سـلع عامة مـن المصادر

الوطنيـة، وقـد رُفعت هـذه القضية أيضًـا من جدول أعمـال منظمة التجارة العالمية في مؤتمر كانكون الوزراي.

تسهيل التجارة: وهـي أيضًـا إحدى قضايـا سـنغافورة، ولكنها ماتزال على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية؛ تُستغَل من قبل البلدان المتقدمة لفتح اقتصاديات البلدان النامية، بذريعة أنها تساعد الدول النامية على أن تصبح أكثر كفاءة في ممارسة التجارة والانخراط في السوق العالمية.

ثـلاث مـن قضايـا سـنغافورة الأربـع التـي ذُكرت هـي الآن خـارج نطاق منظمـة التجـارة العالميـة، غـير أن البلدان المتقدمـة تحـاول تهريب المسـائل الثلاث المفقودة، من خلال الاتفاقيات الثنائية والإقليمية مع الدول النامية، والتـي تدعـى مناطـق التجارة الحـرة؛ على سـبيل المثال، هي تحاول توسـيع مبـدأ المعاملـة الوطنية التي تنطبق على السـلع، وعلى قطاع الاسـتثمار، لقد اعترضت الدول النامية على قانونية مثل هذا التوسيع[17].

الزراعة والأمن الغذائي

نشوء الأمن الغذائي في الزراعة

منـذ عام 1955م، كانت الزراعة تشـكل جزءًا مـن جدول أعمال منظمة التجـارة العالميـة، ولكـن الأمـن الغذائـي لم يكـن كذلـك؛ إن الدخـول إلـى الأسـواق، وليـس الأمـن الغذائي، هـو مبرر وجـود منظمة التجـارة العالمية، وهذا يشـكل تناقضًا بالنسـبة إلى العقل الطبيعي، ولكـن هنا تكمن الطبيعة

الغريبة للنظام التجاري؛ من السهل جدًّا على المرء أن ينسى أن منظمة التجارة العالمية هي مؤسسة تعنى بالتجارة، وليس بالتنمية، لقد أضيفت التنمية إلى جدول أعمالها في مؤتمر الدوحة الوزاري، وكما ذكر آنفًا فإن الدول الكبرى والقوية تحاول جهدها لإزالة التنمية من جدول أعمال جولة الدوحة للتنمية، ومن المفترض أن تتبع التنمية التجارة، وكما قال باسكال لامي: «يجب أن تكون التجارة في صلب انتعاش إفريقيا ونموها؛ حتى يمكننا تحقيق الأهداف الألفية للتنمية». إنه وضع عقائدي لا يمت إلى الواقع بصلة.

تضم جولة الدوحة للتنمية عشرين فصلًا، أهمها تلك التي تتعلق بالزراعة والصناعة والخدمات، القضايا المطروحة للمفاوضات جميعها لها أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية، ولكن بينما البعد الأساسي للصناعة هو اقتصادي وللخدمات اجتماعي، فإن البعد الأساسي للزراعة هو سياسي، كيف يكون ذلك؟ ذلك لأن أي اختراق في موضوع الزراعة في منظمة التجارة العالمية يشكل قاعدة لتقدم المفاوضات في مناطق أخرى، حتى وإن كانت الزراعة نفسها تعتمد على تحقيق الاتفاق في تلك المناطق، لقد كان الوضع كذلك ابتداءً من المؤتمر الاستهلالي في عام 1986م في بونتا ديل إيستي، وانتهاءً بمؤتمر بالي الوزاري في عام 2013م.

التاريخ والمنطق الاقتصادي يوضحان بأنه لا يوجد بلد يستطيع تحقيق النمو من دون الصناعة والتصنيع؛ ولذلك فإن مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول الدخول إلى الأسواق غير الزراعية (ناما) هي أمر حاسم، وإذا حصل المفاوضون التجاريون من الدول النامية على معاملات تعرفاتهم الصناعية بصورة غر صحيحة، فيستطيعون القول وداعًا لتصنيع بلادهم. أما في حال الخدمات، فإذا أساء المفاوضون من الجنوب تقدير أهمية

بُعدهم الاجتماعي، فسيكون لديهم الكثير من الأسئلة للإجابة عنها، إذا ما فقدت بلدانهم السيطرة الوطنية على الصحة والتعليم والنقل والقطاع المصرفي والخدمات الأخرى، غير أنه إذا أخطأ المفاوضون الزراعيون، فإن الحكومات، خاصة في الجنوب، قد تواجه احتمال احتجاجات الناخبين الغاضبين، وحتى فقدان السلطة.

في عام 2008م، قدَّم المقرر الخاص للأمم المتحدة حول حقوق الناس في الغذاء؛ جين زايجلر، تقريرًا قال فيه إنَّه بالرغم من النمو المتحقق في بعض البلدان الجنوبية، فإنَّ هنالك تقدمًا ضئيلًا نحو تخفيض أعداد ضحايا الجوع وسوء التغذية؛ كانت المجاعة تزداد كل سنة منذ عام 1996م، حيث بلغت التقديرات (854) مليون شخص اليوم، بالرغم من الالتزامات بتخفيضها إلى النصف التي أُطلقت في مؤتمر الألفية سنة 2000 وفي قمة الغذاء العالمية عام 2002. كل خمس ثوان، يموت طفل تحت العاشرة بسبب المجاعة والأمراض التي يسببها سوء التغذية، وقال زيجلر في هذا الشأن «الوضع مخيف»[18].

الأسباب الكامنة وراء تردي وضع الأمن الغذائي في الجنوب العالمي

أسهمت أسباب عدة في تردي وضع الأمن الغذائي في بلدان الجنوب، من بينها:

- ظاهرة الاحتباس الحراري التي أدَّت إلى الإخلال بميزان النظام الطبيعي للهواء والماء والأنماط المناخية اللازمة لإنتاج الغذاء.

- ارتفاع أسعار الوقود التي أدت إلى ارتفاع تكاليف الأسمدة والنقل على سبيل المثال.
- الاستيلاء على الأرض، خاصة في إفريقيا، من قبل المزارعين التجاريين الأغنياء وشركات الغذاء العالمية، ما أدى إلى إضعاف صغار المنتجين في قوى السوق.
- تحويل الأرض من إنتاج الغذاء إلى إنتاج الوقود العضوي.
- تفكيك البنية التحتية المالية والمادية للزراعة الريفية؛ إزالة دعم الدولة عن الإنتاج الغذائي؛ تفكيك المستودعات الريفية والمخزون الغذائي المحلي استجابة لبرامج التعديل البنيوي الذي يفرضه صندوق النقد الدولي، والذي يجعل من المزارعين الفقراء ضحايا لتقلبات السوق والوسطاء التجاريين، وشركات الأسمدة العالمية[19].
- المضاربة المالية في قطاع الغذاء.
- الدعم الأمريكي والأوروبي، بما في ذلك نقل الصناديق (انظر أدناه)؛ من أجل الحفاظ على الدعم، وإصلاح السياسة الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي.

يجب الاعتراف بهذه العوامل وغيرها حتى يكون بالإمكان فهم الأسباب الحقيقية وراء الإفقار المتزايد وسوء التغذية والبؤس، خاصة في المناطق الريفية في الجنوب العالمي.

أهمية وجود الزراعة على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية

لقد ذكرنا في السابق أنه تحت نظام الجات الذي سبق منظمة التجارة العالمية، لم ترد الولايات المتحدة ولا الاتحاد الأوروبي أن تكون الزراعة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، فقط عندما وافقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (البلدان النامية ليس لها علاقة) على السماح لدعمهما الذي يشوه العملية التجارية بالاستمرار، أُدخلت الزراعة في نظام منظمة التجارة العالمية، ولا يزال هذا الدعم على حاله تقريبًا، وهو يمثل لبَّ مشكلة سوء الأداء العالمي للنظام الزراعي، في هذه الأيام تستخدم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التشويهات اللغوية المتقدمة والتعبيرات المخففة، مثل تعدد وظائف الزراعة؛ للاستمرار في حماية مزارعيها ومؤسسات التغذية فيها التي تتمتع بنفوذ كبير في الأنظمة السياسية الديموقراطية؛ المشكلة سياسية.

سأتناول مسألة إصلاح السياسة الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي في فصل حول الحرب التجارية الأوروبية ضد إفريقيا (الفصل الثالث)، وأنا هنا أركز بصورة خاصة على قضية الدعم في نطاق مفاوضات منظمة التجارة العالمية، والتي تشبه السير في حقل ألغام؛ إن اللغة الخاصة بالمفاوضات هي لغة موغلة في التعبيرات القانونية والفنية، ولكنني سأحاول شرح ذلك بلغة سهلة.

ظاهرة تحويل الصناديق

ذكرت سابقًا أنه في الثمانينيات من القرن العشرين، أدى دعم المنتجات الزراعية المحلية والصادرات إلى فائض في المحاصيل، وتعرض أسعار المواد الغذائية لضغوط باتجاه الانخفاض، وبموجب الاتفاقية حول الزراعة، فإنه

يتعـيَّن خفض أنواع الدعم جميعها، هنالك حد أدنى للدعم المسـموح به وهو (5) بالمئـة مـن قيمة الإنتاج، أو (10) بالمئة في حالـة الدول النامية، ويوجد أيضًـا حد أعلى، يسـمى القياس الإجمالي للدعم، يُقسَّـم الدعـم إلى فئات مختلفة (أو صناديق)، وذلك بحسـب تأثيرها في الإنتاج والتجارة. فالدعم باللون الكهرماني يرتبط بصورة مباشـرة بمسـتويات الإنتاج، وهو محدود؛ والدعـم الأزرق هـو دعـم محـدد للإنتـاج ولايـزال يشـوه التجـارة، ويجـب تخفيضه تدريجيًّا؛ والدعم الأخضر يفترض أن يتسـبب في أقل التشـوهات، ولكن يجب تقديمه من خلال برنامج تموله الحكومة لا ينطوي على تحويلات من المستهلكين أو دعم الأسعار للمنتجين.

أغلبيـة هـذه الشـروط أُقـرَّت مـن قبـل دول الشـمال العالمـي في جولـة أوراغـواي، وهي تطبَّق بصور غـير متماثلة، وفي غير صالح البلدان النامية، وحتى بين بلدان الشمال، فهي تعمل في غير مصلحة صغار المزارعين.

إن مسـتويات الإنتاج الإجمالية في كل من الولايات المتحدة وأوروبا عالية جـدًّا، حتـى إن الحـد الأدنـى للدعم يصـل إلى مليـارات الدولارات سـنويًّا، وبحسـب البنك الدولي، فإن أوروبا والولايات المتحدة تصرف (380) مليار دولار سـنويًّا علـى الدعـم الزراعـي لوحـده، وأكـثر من نصف دعـم الاتحاد الأوروبـي يذهـب إلـى (1) بالمئـة مـن المنتجين فقـط؛ وهي شـركات الغذاء العملاقـة، وفي الولايـات المتحـدة يذهـب (70) بالمئة من الدعـم إلى (10) بالمئة من المنتجين، وهي أيضًا مؤسسات الأعمال الزراعية الأكبر[20].

النتيجة التي يؤدي إليها هذا الدعم هي إغراق الأسواق العالمية بسلع تباع بأسعار أقل من التكلفة، ما يؤدي إلى سحق الأسعار وإجبار المنتجين في الدول الفقيرة على تخفيض أسعارهم. إن قانون الزراعة الأمريكي ينطوي على برامج تستهدف ثمانية أنواع من المحاصيل، جميعها حساسة بالنسبة إلى الدول النامية: القطن، والقمح، والذرة الصفراء، وفول الصويا، والأرز، والشعير، والشوفان، والذرة البيضاء. لقد كان تأثير ذلك في البلدان الإفريقية فائقًا؛ إذ إنَّ الإنتاج انخفض في كثير من البلدان، وفي حالات كثيرة اضطر صغار المزارعين الذين كانوا ينتجون الحبوب والقطن والدواجن والألبان إلى التوقف عن ممارسة أعمالهم.

لقد استخدمت البلدان النامية أدوات سياسة متقدمة للانتقال من الصناديق الكهرمانية والصناديق الزرقاء إلى الصناديق الخضراء؛ على سبيل المثال، بين عامي 1995 و2009م، تمكن الاتحاد الأوروبي من تخفيض تعرفات الصندوق الكهرماني من (50,181) مليون يورو إلى (8,764) مليون يورو، وتخفيض تعرفات الصندوق الأزرق من (20,846) مليون يورو إلى (5,324) مليون يورو، ولكن وفي الوقت نفسه، رفع الاتحاد الأوروبي تعرفات الصندوق الأخضر من (18,779) مليون يورو إلى (63,798) مليون يورو[21].

إن ظاهرة نقل الصناديق هذه قد أدت إلى تقويض روح اتفاقيات جولة أوراغواي، وفي المقابل- على سبيل المثال- اضطرت البلدان الإفريقية بموجب أحكام منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التجارية الثنائية مع

أوروبا إلى تخفيض المعدلات المطبقة (معدلات التعرفة التي تكون سارية المفعول في وقت معين)، إلى مستويات أقل من المعدلات المستهدفة (الحدود العليا المسموح لهم بها من حماية زراعتهم وصناعتهم)، ما يعرض اقتصادياتهم للأخطار الكامنة في الواردات وإغراق الأسواق بها.

الدعم الداخلي للاتحاد الأوروبي (بناءً على مذكرات منظمة التجارة العالمية)

الأرقام بملايين اليورو

السنة التسويقية تبدأ في	مجموع الصناديق الكهرمانية	مجموع الصناديق الزرقاء	مجموع الحد الأدنى للدعم	الدعم الكلي المشوه للتجارة	مجموع الصناديق الخضراء	مجموع الدعم المحلي
1995	50,181	20,846	825	71,852	18,779	90,631
1996	51,163	21,521	761	73,445	22,130	95,576
1997	50,346	20,443	733	71,521	18,167	89,688
1998	46,947	20,504	525	67,975	19,168	87,143
1999	48,157	19,792	554	68,502	21,916	90,419
2000	43,909	22,223	745	66,876	21,848	88,724
2001	39,391	23,726	1,012	64,128	20,661	84,790
2002	28,598	24,727	1,942	55,266	20,404	75,670
2003	30,891	24,782	1,954	57,626	22,074	79,700
2004	31,214	27,237	2,042	60,493	24,391	84,884
2005	28,427	13,445	1,251	43,123	40,280	83,404
2006	26,632	5,697	1,975	34,304	56,530	90,833
2007	12,354	5,166	2,389	19,909	62,610	82,519
2008	11,796	5,348	1,083	18,226	62,825	81,051
2009	8,764	5,324	1,402	15,489	63,798	79,288

حرب القطن: قضية بلدان القطن الأربع

أصل قضية بلدان القطن الأربع

في 10 يونيو عام 2003م، وفي اجتماع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، أثارت بوركينا فاسو نيابة عن بلدان القطن الأربعة (بينين، بوركينا فاسو، تشاد، ومالي)، قضية الضرر الكبير الذي لحق باقتصادياتها جراء الدعم الأمريكي لصناعة القطن، والذي يشوه العملية التجارية.

يتفق معظم المحللين مع دول القطن الأربع (C–4) بأن الدعم الأمريكي لصناعة القطن هو مشوه للعملية التجارية؛ إذ إنَّ هذا الدعم يؤدي إلى خفض نسبته (10) بالمئة في أسعار القطن العالمية، وقد أراد البنك الدولي وإكسفام أن يثبتا في وقت سابق أن الدعم الأمريكي قوَّض معايير المعاملة الخاصة للبلدان الأقل نموًّا[22]. وجاء في دراسة أخرى أيضًا ما يأتي: «بالنظر إلى تأثير القطن البارز في اقتصاديات بلدان القطن الأربع... فإن أي هبوط طفيف في أسعار القطن يؤثر بصورة كبيرة في مقدرة المزارعين على دفع تكاليف الرعاية الصحية والتعليم والغذاء». إن سعر القطن الجيد يمكن المزارعين من تعزيز إنتاج المحاصيل اللازمة للعيش، ويحد من الهجرة إلى المدن بإبقاء الناس في المناطق الريفية، ويؤدي إلى توطين الثروة في المناطق الريفية التي هي بأمس الحاجة إليها[23]. في دول القطن الأربع، يشكل قطاع القطن رسميًّا ثاني أكبر مشغل للمواطنين بعد الدول الوطنية؛ فهناك قرابة (900,000) وحدة زراعية تعنى بمنح فرص العمل لما بين (7 و 8) ملايين من المزارعين البالغين، وتعيل ما بين (10 و 13) مليون

إنسـان (بمـا في ذلـك الأطفـال والبالغـون غـير المزارعـين) يشـكلون هـذه الوحـدات الزراعية، هذا فضلًا عن أن صناعة القطن توفر الوظائف لعمال يعملون في الأنشطة المرتبطة بالزراعة، والنقل والصناعات التحويلية[24].

يلقـى موقـف دول القطـن الأربـع الدعـم من مجموعـة العشـرين للدول الناميـة والبلـدان الإفريقيـة جميعهـا، قالـت أوغنـدا إنَّ عـددًا مـن الـدول الإفريقيـة الأخـرى تشـاطر الدول الأربـع موقفها، واقترحـت أن يرتفع عدد البلدان في مجموعة القطن ليضم الدول الإفريقية جميعها المنتجة للقطن.

وماذا فعلت منظمة التجارة العالمية بهذا الصدد؟

في 19 نوفمـبر عـام 2004م –بعـد مدة قصيرة من إحالـة بلدان القطن الأربعـة للقضية إلى منظمة التجارة العالمية– شـكَّل المجلس العام للمنظمة لجنة للتركيز على موضوع القطن، كان ذلك قبل عشـر سـنين. في 28 يوليو 2009، أرسـلت دول القطـن الأربع وفدًا عالي المسـتوى إلى واشـنطن لبحث القضية، اسـتُمع لهم بصورة مؤدبة من قبل فريق رسـمي منخفض المستوى، ولكنهم رجعوا إلى بلدهم خاليي الوفاض.

أيضًـا، بسـبب رفض أمريكا الدائـم للتعاون،لم تسـتطع منظمة التجارة العالميـة تحقيـق أي تقـدم، واقترحت دول القطـن الأربع على المجلس العام (قبـل مؤتمـر منظمـة التجـارة العالميـة الوزاري في بـالي عـام 2013م)، أن يصـار إلى تسـوية قضية الدعم المشـوه للتجـارة بحلول نهاية عـام 2014م، وأن يجري الرفع الكلي المباشر لما تبقى من دعم لصادرات القطن في الدول

المتقدمة، وأن تُمنح البلدان الأقل تطورًا حرية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة من دون تعرفة جمركية أو الالتزام بالحصص.

في مواجهة المطلب العالمي تقريبًا بأن تُزيل الدعم للقطن الذي يشوه التجارة، اقترحت الولايات المتحدة إستراتيجية بديلة؛ ففي تقريره لعام 2013م المعنون ربط مسألتي القطن والأمن الغذائي في بلدان القطن الأربع، اقترح المركز العالمي لتطوير الأسمدة الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أن الناس غير الآمنين غذائيًّا في الدول الأربع الذين يبلغ عددهم عشرين مليونًا هم بحاجة إلى المساعدة (وهذا يعني ضمنًا أنه لا توجد حاجة إلى إزالة الدعم الأمريكي): «إن الروابط بين القطن والأمن الغذائي هي روابط معقدة...إن الفقر وغياب الأمن الغذائي في اقتصاديات القطن هي ظاهرة مستفحلة». وهذا يعني أن إنتاج القطن وتصديره لم يمنعا غياب الأمن الغذائي في بلدان القطن الأربعة[25].

تقول دراسة المركز- بعبارة أخرى- أنه بمسعاها لرفع الدعم الأمريكي لصناعة القطن، فإن دول القطن الأربع تختار الهدف الخطأ، وتشير الدراسة إلى هدف مختلف: «توضح هذه النتائج بأن تحسين الأمن الغذائي في دول القطن الأربع يتطلب تدخلات مستدامة ومتناسقة في القطاعات الزراعية (التي توفر الغذاء والدخل معًا للأعداد الكبيرة من القرويين الفقراء، والغذاء لسكان المدن)، علاوة على أنه يتطلب انتباهًا دائمًا للقضايا الملحة، وهي طريقة الحكم وغياب الأمن المدني، ومجموعة من التدخلات في مجالي الصحة والتغذية».

ولهـذا قـررت دول القطـن الأربـع محاولـة إجـراء مفاوضـات من خلال منظمـة التجـارة العالمية؛ تمكنت هذه الـدول في مؤتمر بالي الوزاري لمنظمة التجـارة العالميـة (ديسـمبر 2013م) مـن الحصـول علـى بيـان يعـرب فيـه الـوزراء عن (الأسـف)؛ «ذلك أننـا مازلنا بحاجة إلـى التعليق على مكونات إعلان هونغ كونغ؛ وبالرغم من ذلك فإن الإعلان يوفر قاعدة مفيدة لعملنا المستقبلي؛ وأن منظمة التجارة العالمية سـتنظم جلسات مخصصة؛ لزيادة الشـفافية ومراقبة النواحي المتعلقة بتجارة القطن؛ وإن المدير العام لمنظمة التجارة العالمية سيقدم تقارير دورية عن نواحي المساعدات المتعلقة بتطوير البلـدان المنتجـة للقطن)». لم تكن هنـاك أي إشـارة إلى أن الدعم الأمريكي يشـكل عنصرًا مشـوِّهًا للتجارة، وأنه لذلك يعدُّ غير مشـروع في لغة منظمة التجارة العالمية.

مـا الـذي سـتفعله الآن بلـدان القطن الأربع؟ هـل يتعيَّن عليهـا أن تحمل القضيـة إلـى الهيئة الخاصـة بفض النزاعـات في منظمة التجـارة العالمية؟ نظريًّـا، كل دولـة عضـو في منظمة التجـارة العالمية لها الحـق في اللجوء إلى هيئـة فض النزاعات، إذا شـعرت أن حقوقها تأثرت سـلبًا نتيجـة لقيام بلد آخر بأي عمل، أو الامتناع عن اي عمل، غير أن هذا يتم على مستوى المساواة الرسمية في العضوية، لكن على الأرض، فالحقيقة مختلفة جدًّا؛ ففي الحياة الحقيقية تؤخذ القوة والثروة في الحسبان، هب هيئة فضِّ النزاعات اتخذت قرارًا لصالح بلدان القطن الأربع، وماذا بعد ذلك؟ حسـنًا، لا شـيء... بعد ذلـك. بموجـب قوانـين منظمة التجـارة العالمية، لا توجد نصوص للعقوبات الجماعيـة، تسـتطيع هيئـة فض النزاعـات اتخاذ قـرار قضائي ولكن ليس لديها سـلطة العقوبة؛ إذ يترك هذا للطرف المتضرر أو الأطراف المتضررة،

حتى إنه من الممكن أن تقبل الولايات المتحدة بقرار الهيئة، وبعدها تتحدى دول القطن الأربع أن تفرض عقوبات ضد الولايات المتحدة، ما العقوبات التي تستطيع أن تفرضها الدول الأربع على الولايات المتحدة؟ تستطيع أن ترفع علمًا أخلاقيًّا، لكنها لن تستطيع إحداث أي تغيير مادي في القضية موضوع النزاع، وهذا لا يعني أن الدول الصغيرة والضعيفة يجب ألَّا تلجأ إلى هيئة فض النزاعات، يجب عليها فعل ذلك، ولكن ينبغي لها أن تكون واقعية.

أي نتائج يستطيع المرء أن يستخلصها من ذلك؟ نتيجة واحدة فقط؛ لا توجد أي فرصة لأن تكسب دول القطن الأربع هذه الحرب مع منظمة التجارة العالمية، يقصد بإعلان بالي فقط استرضاء بلدان القطن الأربع؛ إنها تحارب جالوت، إنها حرب أحادية الجانب.

على دول القطن الأربع أن تطور صناعة النسيج الخاصة بها

ولذلك، هذا اقتراح بديل: على بلدان القطن الأربع أن تحذو حذو الهند والصين، تعد هذه البلدان من بين أكبر الدول المنتجة للقطن في العالم، لكنها بدلًا من تصدير القطن، فإنها تستخدمه في صناعة النسيج والصناعات ذات العلاقة، تستطيع دول القطن الأربع بالتعاون مع البلدان الإفريقية الغربية والوسطى، وضع مواردها وعقولها معًا، ووضع إستراتيجية لمدة خمس أو عشر سنوات حول كيفية تخفيض صادرات القطن، والتحول إلى مشاريع محلية وإقليمية من شأنها زيادة قيمة منتوجاتها القطنية؛ أي تطوير صناعة النسيج الخاصة بها، بطبيعة الحال هذا لن يكون سهلًا، فلا يوجد

أي شيء سهل، ولكن يمكن القيام به؛ حيث إنني أنتمي إلى أوغندا، فإنني أقترح أن تُقدِّم أوغندا والدول الأخرى المنتجة للقطن في إفريقيا توصية إلى الاتحاد الإفريقي، وإلى مفوضية الأمم المتحدة الاقتصادية الخاصة بإفريقيا، بتشكيل مجموعة من الخبراء الزراعيين والصناعيين للمساعدة في هذه العملية؛ وهي الانتقال من تصدير القطن الخام إلى استخدامه داخل إفريقيا في تصنيع القارة.

قضية التنمية

هذه واحدة من أكبر القضايا الجدلية في هذه الأيام، مجرد تعريف التنمية يمثل ميدان معركة، ناهيك عن قضايا السياسة وتنفيذها على مختلف المستويات؛ المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية، هناك حديث يدور في بعض الدوائر عن إنشاء دولة تنمية، حيث يجري الاعتراض على الكلمتين.

أهداف التنمية الألفية تختصر التنمية إلى أرقام

على أننا هنا لا نحتاج إلى دخول هذه المنطقة المعقدة من حيث المفاهيم والعمليات، إلا للتذكير أنه في نطاق نظام الأمم المتحدة، اختُصر مفهوم التنمية إلى لعبة أرقام من دون أي عمق[26].

تُعد أهداف التنمية الألفية تمرينًا عاديًّا في نطاق الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية، حيث يتم تجنب المفاهيم الجدلية في صالح التوصل إلى أهداف

ورؤى مشتركة، بطبيعة الحال ليس هناك خطأ في تحديد مثل هذه الأهداف والمؤشرات، فمن المؤكد أن أهداف التنمية الألفية قد وضعت قضية الفقر على خارطة الإعلام العالمي، ولكن بالمنطق نفسه حوَّلت أيضًا الانتباه عن الأسباب النظامية والبنيوية للفقر وتأخر التنمية، أنا أتفق مع مانويل مونتس (Manuel Montes) في قوله: «إن جاذبية أهداف التنمية الألفية الثمانية، أو على الأقل السبعة الأولى منها، كادت أن تكون محط إجماع عالمي، لقد تمكنت من حشد كلٍّ من المصادر والسياسة، على المستويين الوطني والدولي كليهما، في عملية السعي للتخفيف من الفقر، والجوع، وعدم المساواة بين الجنسين، وسوء التغذية والمرض، ومنذ إطلاق أهداف التنمية الألفية، فإن الإثارة حولها شغلت بالكامل المساحة المخصصة للتفكير التنموي، يبدو أن الحديث عن أهداف التنمية الألفية- في الوكالات العالمية وفي الأطر الوطنية- أخرج الفكرة الرئيسة وهي أن التنمية تتعلق بالتحول الاقتصادي... وأن نزع الطابع الاستعماري لأهداف التنمية الألفية هي ضرورية إذا ما أُريد للأهداف المتفق عليها أن تكون تنموية بالفعل»[27].

حقبة أهداف التنمية الألفية تنتهي بنهاية عام 2015م، البيانات الإحصائية الواردة من مصادر الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تتعلق بمدى تحقيق هذه الأهداف تشبه الدخان والمرايا، ففي مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (ريو-20) الذي عقد في ريو دي جانيرو عام 2012م، أطلقت الأمم المتحدة ما يعرف بـ (أهداف التنمية المستدامة) بوصفه جدول أعمال في ميدان التنمية لما بعد سنة 2015م، ومرة أخرى هذا لم يعالج الأسباب البنيوية المسؤولة عن استمرار قصور التنمية في بلدان الجنوب، من المبكر تقييم ذلك، لكن أي شخص مفكر

يحلِّل أهداف التنمية المستدامة سيكتشف أن الأمم المتحدة قامت بمجرد تغيير مسميات الأهداف؛ من أهداف التنمية الألفية إلى أهداف التنمية المستدامة.

جدول أعمال الأنكتاد المفقود يبعث من جديد

تفترض منظمة التجارة العالمية أن التنمية تتبع التجارة، ولكن يبقى السؤال: من خلال أي قنوات يجري وضع المسائل على جدول أعمال التجارة؟ ومن يحصل على ما يجري في خضم المفاوضات التجارية؟

رأينا أن الأنكتاد بحثت في الستينيات من القرن العشرين مسائل تتعلق بالسلع، ونقل التكنولوجيا، وشروط التبادل التجاري، والشركات العابرة للحدود، ولكن وعلى مدى مدة من الزمن، خاصة مع بداية إجماع واشنطن في منتصف الثمانينيات، نُحِّيت هذه القضايا جانبًا بهدوء، وفي مؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري في الدوحة في عام 2001م، وضعت التنمية على جدول الأعمال؛ ولذلك فإن الوضع الآن يشبه ما حدث مع قضايا الأنكتاد، حيث تحاول الدول المتقدمة في الغرب جهدها رفع التنمية من جدول أعمال جولة الدوحة للتنمية، خاصة قضية المعاملة الخاصة والتفضيلية للاقتصاديات الأقل تطورًا.

الصراع الطويل الخاسر على المعاملة الخاصة والتفضيلية

دعونا نستذكر أن المعاملة الخاصة والتفضيلية تمثل مبدأً معترفًا به يعود إلى حقبة ما قبل نشوء منظمة التجارة العالمية- إلى إعلان بونتا ديل

إستي في عام 1986م؛ المادة (15) في الجزء التاسع تقول: «انسجامًا مع الاعتراف بأن المعاملة التفضيلية والأكثر ملاءمة للدول النامية الأعضاء هو جزء لا يتجزأ من المفاوضات، فإن المعاملة الخاصة والتفضيلية بالنسبة إلى الالتزامات يجب توفيرها كما هو منصوص عليه في شروط هذه الاتفاقية، وضُمِّن في جداول الامتيازات والالتزامات». وفضلًا عن ذلك «يجب أن تتمتع الدول المتقدمة بالمرونة كي تنفذ الالتزامات بالتخفيض لمدة زمنية تصل إلى عشر سنوات، وإلا فإنه لن يطلب إلى الدول الأعضاء الأقل تقدمًا الالتزام بالتخفيض».

غير أن مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية حصل على شيء من الثقل القانوني في ختام جولة أوراغواي، فمعظم القضايا التي تهم البلدان المتقدمة أعطيت الصبغة الإجبارية، بدعم من هيئة فضِّ النزاعات ونظام العقوبات، غير أنه لم يكن هذا هو حال الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية؛ إذ إنَّ هذه تندرج تحت التزامات (بذل الجهد الأفضل) لنظام منظمة التجارة العالمية؛ أي إن الأعضاء يلتزمون ببذل ما يستطيعون، ولكن من دون أن يكون لديهم تعهد ملزم بعمل ذلك. لقد اعتُرف بضعف مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية لمدة طويلة من الوقت، وفي نهاية المطاف وافقت الدول الأعضاء في مؤتمر الدوحة على أنه «يجب مراجعة شروط المعاملة جميعها الخاصة والتفضيلية؛ بهدف تقويتها وجعلها أكثر دقة وفاعلية وقابلية للتنفيذ». في أعقاب مؤتمر الدوحة، شكلت منظمة التجارة العالمية لجنة للتجارة والتنمية، حيث وضعت هذه اللجنة في عام 2002 آلية مراقبة لمتابعة البحث، وتنفيذ الشق الخاص بالتنمية من جولة الدوحة، خاصة مسألة (تقوية الأحكام الخاصة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية).

كان هذا آخر شيء يسمع عن تقوية الأحكام الخاصة والتفضيلية؛ فقد نفَّذ المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي تخريبًا ممنهجًا لأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية، ولم يبقَ سوى الاسم منها، أما الأسباب وراء هذه التدمير للمعاملة الخاصة والتفضيلية، فلا يمكن فهمها إلا من خلال الضغط الشديد على الدول المتقدمة في الشمال، وفي الظروف الحالية لتدخل الأسواق وموارد دول الجنوب؛ ركزت الدول المتقدمة في مؤتمر بالي على تسهيل التجارة (القضية الوحيدة الباقية من قضايا سنغافورة الأربعة) ، ولم تكن في مزاج لتقديم تنازلات للدول النامية أو الدول الأقل تطورًا على قاعدة تقوية أحكام المعاملات الخاصة والتفضيلية.

لغة إعلان بالي واضحة تمامًا بهذا الصدد؛ بخصوص تعريف الوظائف/ الاختصاصات بشأن آلية المراقبة، ينص إعلان بالي على أن «الآلية يجب أن تضمن مراجعة أحكام المعاملة جميعها الخاصة والتفضيلية، بما يسهل تكامل البلدان الأعضاء النامية والأقل نموًّا في نظام التجارة متعدد الأطراف». الهدف هو تسهيل اندماج الجنوب مع نظام التجارة المتعدد الأطراف، وليس حمايته من الاعتبارات الخاصة والتفضيلية، وقد أوضح الإعلان ذلك بالقول: «الآلية تكمل، ولا تحل محل آليات المراجعة الأخرى ذات العلاقة و/أو الإجراءات الخاصة بأجهزة منظمة التجارة العالمية الأخرى»، وفي حال لم تفهم آلية المراقبة هذه، فيضاف حاشية تقول : «سيكون للأعضاء الخيار في الاستفادة من الآلية أو آليات المراجعة الأخرى أو أي إجراءات في أجهزة أخرى تابعة لمنظمة التجارة العالمية». ويتابع التقرير «في معرض

قيامها بهذه الوظائف، فإن الآلية لا تستطيع تغيير، أو التأثير بأي صورة في حقوق الأعضاء والتزاماتهم، بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وقرارات المؤتمرات الوزارية والمجالس العامة، أو تفسير طبيعتها القانونية». وهذا يعني أن آلية المراقبة يجب أن تستثني القضايا الجوهرية في الخطاب التجاري المحجوزة للدول الكبرى والقوية، ولكن في إشارة تصالحية، تراجع الإعلان قليلًا: «على أنه ليس هناك ما يمنع الآلية من تقديم توصيات إلى الأجهزة ذات العلاقة في منظمة التجارة العالمية؛ بهدف البدء بمفاوضات حول أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية التي جرت مراجعتها في ظل الآلية».ولكن الإعلان سريعًا ما يضبط النغمة قائلًا إنه في حال وجود شكوك لدى آلية المراقبة حول هذه المسألة «يجب أن تبلغ هذه التوصيات عن عمل الأجهزة ذات العلاقة ومهامها، ولكنها لا تعرف أو تقيد قرارها النهائي». من الضروري أن تُقرأ لغة نص إعلان بالي بعناية كبيرة؛ حتى يفهم أن مسألة التنمية أُزيلت تقريبًا من جدول أعمال منظمة التجارة العالمية.

الخلاصة

تدار منظمة التجارة العالمية، كغيرها من الوكالات متعددة الأطراف، بتوازنات معينة للقوى الاقتصادية والإيديولوجية والسياسية في الحلبة الدولية، وتشكل العلاقات غير المتماثلة للقوى جزءًا من ديناميكية المفاوضات الدولية ونتائجها، وقد لحقت بالجنوب خسارة مهمة جراء إضعاف الأنكتاد، وظهور العالمية الليبرالية الجديدة وانهيار الاتحاد السوفييتي.

يظهر ثقل الشواهد وخبرتي الشخصية أن منظمة التجارة العالمية هي امتداد لذراع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في ميداني التجارة والسياسة الخارجية، اعتادت اليابان أن تكون جزءًا من هذه الزمرة، غير أنها أصبحت قوة من الدرجة الثانية، وتُعد البرازيل وروسيا والهند والصين (بريك)، بصفتها بلدانًا تمارس التصنيع حديثًا، لاعبين مهمين، غير أنها لاتزال تتمتع بنفوذ محدود في منظمة التجارة العالمية. أكثر التحليلات أهمية هو أن منظمة التجارة العالمية قد ابتُكرت من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهنالك نواحٍ بنيوية للمنظمة مقاومة للتغيير، باستثناء ما يناسب المصالح الغربية.

في نطاق منظمة التجارة العالمية، تُعد أوروبا أكثر اللاعبين عدوانية؛ يمتلك الاتحاد الأوروبي أمانة عامة قوية ونشطة في بروكسل، تعززها إستراتيجية أوروبا العالمية، والتي تجري مراقبتها بصورة دقيقة وتوجيهها من قبل مجلس الأعمال الأوروبي[28]. بالرغم من الازدهار الخارجي، تعاني أوروبا أزمة اقتصادية ومالية، وهي أكثر انكشافًا من الولايات المتحدة لأخطار فقدان الأسواق والوصول إلى مصادر النفط والمواد الخام، ينبغي لأوروبا ضمان الوصول إلى هذه المصادر، ليس فقط في الإمبراطورية القديمة ولكن أيضًا في الاقتصاديات الناشئة في البرازيل والصين والهند وروسيا وجنوب إفريقيا.

بطبيعة الحال، الجنوب ليس موحَّدًا كما هي أوروبا؛ تتحدث أوروبا بصوت واحد في منظمة التجارة العالمية، فيما يتحدث الجنوب بأكثر من مئة صوت، والذي يوحد بلدان الجنوب هو تجربتهم المشتركة في معاناة الاستعمار والشعور بالغبن فيما يتعلق بالنظام التجاري؛ أما الذي يقسمها

فهو مصالحها الوطنية المختلفة، في بعض الأحيان يستطيع الجنوب أن يغرد بانسجام، ولكن عندما يجري التملق إلى الكبار منها لإلحاقها بعمليات الغرف الخضراء لمنظمة التجارة العالمية، فإن الانسجام ينهار، وتسرع أوروبا والولايات المتحدة للاستفادة من هذا الوضع؛ على سبيبل المثال، في المؤتمرات الوزارية في الدوحة عام 2001م، هونغ كونغ عام 2005م، وبالي عام 2013م، كانت الدول النامية الكبرى مشغولة بحماية مصالحها ا لخاصة حتى إنه، وبالرغم من التضامن كله الذي كان موجودًا بين مفاوضيها في جنيف، انهارت هذه الوحدة تحت الضغط السياسي، غير أنه، وخلافًا لما جرى في مفاوضات جولة أوراغواي، فإن البلدان النامية هي الآن أكثر اتحادًا وقدرة على مقاومة الضغوط والمطالب غير المنصفة التي توجه إليها، كما جرى في سياتل عام 1999م، وفي كانكون عام 2003م، وفي جنيف عامي 2009 و2011م.

تُعد البلدان الإفريقية من بين الدول الأكثر ضعفًا، لا يعزى هذا الضعف إلى قصور مهاراتهم التفاوضية؛ فقد أظهر المفاوضون الأفارقة في جنيف وحدة رائعة ومهارات تفاوضية على مر السنين، ويكمن الضعف الإفريقي في رأس المال والقيادة السياسية؛ حيث يمثل المسؤولون والسياسيون في إفريقيا أهدافًا سائغة للضغط السياسي (خاصة من أوروبا) وللاعتماد على العون الخارجي، يشكل الفساد جزءًا من هذا، غير أن الخطر الأكبر الذي يواجه إفريقيا هو ما يدعى (مساعدات التنمية)؛ لأنه يسلب إفريقيا سياستها الاقتصادية المستقلة. تجلب المساعدات معها (تشويه السياسات) مثل برامج التعديل البنيوي، تفسد الرشى البيروقراطيين والسياسيين، فيما تفسد المساعدات سياسات الدول، ومن جانب آخر لا يمكن عَدُّ منظمات

المجتمع المدني التي تعمل في القضايا التجارية والديون والتنمية لاعبين غير مهمين؛ فهي قادرة في بعض الأحيان على دفع إداراتها البيروقراطية وقادتها السياسيين لحماية مصالح إفريقيا وتعزيزها في مفاوضات التجارة العالمية (سنرى مزيدًا من هذا في الفصل التالي).

تشكل منظمة التجارة العالمية منتدًى للمفاوضات التجارية، الافتراض الذي تتبناه في أن التنمية هي منتج مصاحب للتجارة يستند إلى الإيديولوجية الضعيفة لليبرالية الجديدة، فلا توجد براهين دامغة تدعم هذا الافتراض، وفي حقيقة الأمر، تستقطب التجارة غير المقيدة البلدان بين غني وفقير، ومن المفارقات أنه في الوقت الذي تدعم فيه البلدان الغنية الأسواق المفتوحة للبلدان الفقيرة، فإنها تمارس الحماية، كما شاهدنا آنفًا بالنسبة إلى الزراعة. هنالك جدل يدور حول التجارة العادلة، خاصة بين المنظمات غير الحكومية، ولكن في نطاق منظمة التجارة العالمية، لا يعدو الأمر كونه ذرًّا للرماد في العيون.

منظمة التجارة العالمية ليست بذات اللطف والحيادية التي غالبًا ما توصف بها، إذ إنَّ قواعدها هي عرضة للتغير استجابة لأهواء البلدان القوية، ففي جولة أوراغواي، وافقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على إدراج الزراعة ضمن اتفاقية الجات، بعد أن سمح كل من الطرفين للآخر حرية فرض الدعم المشوِّه للتجارة، ولكن يشكل الدعم الأمريكي والأوروبي الآن عاملًا رئيسًا في زيادة المجاعة في الجنوب العالمي، وفضلًا عن ذلك باستطاعة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التلاعب بالقواعد التجارية، والانتقال بين صناديق الكهرمان والخضر والزرق والحدود الدنيا؛ من

أجل زيادة (وليس تخفيض) الدعم الذي تقدمه. زد على ذلك أن الولايات المتحدة ترفض إزالة الدعم الذي تقدمه لمنتجي القطن فيها، بصرف النظر عن التهديد الذي تشكله لحياة الملايين في إفريقيا، وفي ضوء ذلك يصبح قانون النمو والفرص في إفريقيا وسيلة للخداع والنفاق.

منظمة التجارة العالمية تشكل أرضًا للمعركة؛ حيث تتصارع الأطراف المتحاربة حول قضايا حقيقية، تشكل مصدر هلاك في تأثيرها في أرواح ملايين الناس في الجنوب كما تفعل الحروب الحقيقية. التجارة تفضي إلى القتل، تستخدم فيها القوى الكبرى أسلحة متقدمة -مجادلات فنية، وأطروحات قانونية، وأسلحة أيديولوجية وسياسية مع أساليب حاذقة ومخادعة- فتاكة كما هي هجمات الطائرات من دون طيار. تُغيِّر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قواعد منظمة التجارة العالمية كما تريد؛ على سبيل المثال، يشكل مبدأ (إما الانضمام إلى اتفاقيات المنظمة جميعها أو عدم الانضمام) وسيلة للخروج بنتيجة متوازنة في نهاية المفاوضات، ولكن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي دأبتا وبصورة متزايدة على محاولة تغيير هيكل هذا المبدأ؛ من أجل الحصول على حصاد مبكر في بعض القضايا لصالحها، وعندما لا يتلاءم نظام التجارة متعددة الأطراف مع مصالحهما، فإنهما يلجآن إلى الاتفاقيات التي تضم عددًا محدَّدًا من الأطراف داخل منظمة التجارة العالمية، أو إلى اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية أو الإقليمية التي تعقد خارج إطار المنظمة. المحاولات الأوروبية لعقد اتفاقيات شراكة اقتصادية هي موضوع الفصل التالي.

03

اتفاقيات الشراكة الاقتصادية: حرب أوروبا التجارية على إفريقيا

حتى تفهم إفريقيا، من الضروري أن تفهم أوروبا، تمامًا مثلما هو ضروري أن نفهم الفقراء حتى نفهم الأغنياء.

مقدمة: ثلاثة معالم مستمرة للعلاقات الأوروبية-الإفريقية

في عام 1884م، نقشت أوروبا قارة إفريقيا على خارطة، وتوجهت لاحتلالها، دُمِّرت الحضارات القديمة، وأُقيمت علاقات تحكمها السلع وعلى المستويات جميعها من قبل القوى الغازية، منذ ما سُمِّي بـ (استقلال)

البلدان الإفريقية في الستينيات من القرن العشرين، سُرِّعت عملية تسليع الاقتصاديات الإفريقية، جرى استيعاب العلاقات الرأسمالية من قبل شعوب القارة جميعها، قامت أوروبا في حقبة ما بعد الاستقلال بمجرد تغيير صورة علاقاتها مع إفريقيا، وليس مضمونها.

للعلاقات الأوروبية–الإفريقية ثلاثة معالم رئيسة مستمرة، هي:

1. علاقة مبنية على عدم التماثل في القوة؛ أولئك الذي يفصلون الاقتصاد عن القوة (كما يميل الاقتصاديون إلى القول) يملكون فهمًا جزئيًّا فقط لما يدعم تلك العلاقة؛ الاقتصاد مهم ولكنه لا يعكس القصة كاملة.
2. علاقة بُنيت على مر قرن من الزمان، ودخلت في بنية المؤسسات والثقافة، ومسلك طرفي المعادلة. ستأخذ وقتًا طويلًا من الكفاح المخطط والمنظم للانفصام عن ثقافة تابعة بصورة أساسية لأحد الجانبين، وثقافة استعمارية مهيمنة في الجانب الآخر. تحقَّق بعض التقدم في هذا الاتجاه خلال الخمسين سنة الماضية (منذ أن أصبحت غانا مستقلة في عام 1957م)، ولكن هناك مشوار طويل ينبغي قطعه.
3. مايزال الخطاب ونسق المفاوضات اللذان صيغا في الحقبة الاستعمارية مستمرين حتى هذه الأيام، ولا مجال للمبالغة في هذه النقطة؛ إن التعبيرات الضرورية التي ينبغي فهمها في نطاق سياقها التاريخي المناسب هي: الأفضلية، التعامل بالمثل، وعدم التبادل

بالمثل. لقد أصبحت هذه الكلمات لاحقًا جزءًا من مفردات لغة منظمة التجارة العالمية.

أين بدأ ذلك كله؟ إذا أردت أن تفهم الحاضر، فعليك معرفة الماضي.

الجزء الأول: السياق التاريخي

نظام الأفضلية الاستعماري بوصفه صورة من صور الحرب التجارية

الأفضليات الاستعمارية: مصيدة مفاهيمية

بدأت العلاقة الحالية بين إفريقيا وأوروبا في يونيو عام 2000م، عندما وقِّعت اتفاقية كوتونو بين إفريقيا وأوروبا، كان من المفترض أن يُعاد التفاوض على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الإقليمية (التي غُيِّرت لاحقًا إلى اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وهو تمييز حاذق سأشرح أهميته لاحقًا) بعد عام 2008م؛ من أجل استبدال أفضليات غير التعامل بالمثل بعلاقات التعامل بالمثل. لماذا؟ لأنه كانت هناك وجهات نظر تقول بأن الأفضليات الأوروبية الممنوحة لإفريقيا لا تتماشى مع مبدأ التعامل بالمثل في منظمة التجارة العالمية، وهي لا تنصف بقية المجتمع التجاري، خاصة البلدان الأخرى في الجنوب -مثل الفلبين وكوستاريكا- اللتين لا تتمتعان بمثل هذه الأفضليات.

لذلك، من المهم فهم معنى الأفضلية وعدم التعامل بالمثل؛ متى، ولماذا أصبحت هذه التعبيرات جزءًا من مفردات لغة التجارة الدولية؟ كيف أصبح

تعبير عدم التعامل بالمثل جانبًا من نظام الأفضلية التجارية؟ هل كانت الأفضلية التي مُنحت لإفريقيا تحمل تفضيلًا حقيقيًّا؟ هل كان ذلك يمثل امتيازات منحتها أوروبا إلى إفريقيا، أو أنها ربما كانت تعني عكس ذلك؛ أفضلية أعطتها (أو انتزعت من) البلدان الإفريقية إلى البلدان الاستعمارية التي كانت تتحكم في اقتصادياتها؟ هذه الأسئلة بطبيعة الحال ذات صبغة خطابية، ولكن مجرد إثارتها يبقى أمرًا مهمًّا.

جذور عدم التعامل بالمثل تعود لنظام لأفضليات الاستعماري

كل ما يندرج اليوم تحت اسم الأفضلية تعود جذوره إلى النظام الاستعماري، عندما كانت إفريقيا تخدم المصالح الاستعمارية على حساب المستعمرات، ما الذي كان يشكل حاجات أوروبا الاستعمارية إبان الحقبة الاستعمارية؟

بصورة أساسية، كان هنالك ثلاثة احتياجات:

1. سلع رخيصة للصناعات الأوروبية في منافسة البلدان الاستعمارية الأخرى.
2. سوق للمنتجات المصنعة.
3. السيطرة على النقود والائتمان بوصفها قاعدة لتراكم رؤوس الأموال.

وكيف جرت الاستجابة إلى هذه الاحتياجات من قبل (أو انتزاعها من) المستعمرات؟ لقد تم ذلك من خلال أربع وسائل:

1. بقوة السلاح، حيث حُوِّلت مجتمعات ما قبل الاستعمار لخدمة المصالح الاستعمارية.
2. عن طريق تأسيس نظام حكومة استعماري على المستوى السياسي.
3. عن طريق تأسيس بنية للخدمات المالية والمصرفية وخدمات النقل والتأمين؛ وذلك لتوفير التمويل ووسائل النقل للبضائع الواردة إلى المستعمرات والصادرة منها.
4. عن طريق تأسيس نظام للأفضليات على المستوى الاقتصادي، حيث كانت منتجات المستعمرات تتمتع بحق الدخول؛ على سبيل المثال إلى السوق البريطانية، مقارنة بالسوق اليابانية.

إذن، أصل فكرة الأفضلية في حقيقة الأمر، يمثل مصيدة مفاهيمية، تُعرض اليوم وكأنها امتياز لإفريقيا؛ وفي الحقيقة كانت على الدوام -وماتزال- امتيازًا من إفريقيا إلى أوروبا، في أثناء الحقبة الاستعمارية كان محظورًا على أوغندا- على سبيل المثال- تصدير القهوة أو القطن إلى بلدان مثل اليابان أو ألمانيا، وحتى وإن كانا في ظل السوق الحرة يعرضان أسعارًا أعلى؛ الأفضليات، وليست التجارة الحرة، كانت تناسب المصالح الاستعمارية، وليس مصالح المستعمرات.

دور الأفضليات في دعم أوروبا في مدة ما بين الحربين

كيف استطاعت الأفضليات الإفريقية (في مقابل التجارة الحرة) لأوروبا الاستعمارية أن تدعم الأخيرة في سنوات نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية الحرب العالمية الثانية (1918-39) وسنوات الحرب العالمية الثانية 1939-45)؟ كانت أوروبا في حالة سلام في وقت ما بين الحربين، ولكن كانت هناك

حـرب أخـرى تحت السـطح تـدور رحاها بـين البريطانيـين والأمريكيين؛ في القرن التاسـع عشـر، كانت بريطانيا تستغل المسـتعمرات الأمريكية لضمان وارداتهـا مـن السـلع –مثل القطـن والدخان– لتشـغيل صناعاتهـا، وعندما حصلـت أمريـكا علـى اسـتقلالها في عـام 1776م، كانـت الولايـات المتحدة بحاجـة إلـى هذه السـلع في عملياتهـا التصنيعية، ففقـدت بريطانيا كلًّا من مصادر السـلع والأسـواق، فكان هذا أحد أسباب استعمارها لإفريقيا؛ كانت بحاجـة إلـى ضمان مصدر بديل للسـلع الصنـاعية؛ القطـن من أوغندا على سبيل المثال، ناهيك أنها كانت بحاجة إلى تطوير سوق للمنتجات الصناعية البريطانية.

في الثلاثينيـات مـن القـرن العشـرين، غرقـت أوروبا وأمريـكا في حقبة كسـاد عميـق، على المسـتوى المحلي تناولـت نظريات جون مينـارد كينز (في إنجلـترا)، ونظريـات الصفقـة الجديـدة لروزفلـت (في الولايـات المتحدة) تحديـات متشـابهة برزت مـن خلال كسـاد الثلاثينيـات، علـى أنهما– على المسـتوى الـدولي– كانتـا في حالـة حـرب؛ حـرب حول العمـلات والأسـواق. يصف روبرت سكيديلسـكي؛ كاتب سـيرة حياة كينز، كيف أن بريطانيا، من أجل أن تحافظ على أفضلياتها التجارية الاسـتعمارية، قامت بتعبئة خمس وعشـرين من مسـتعمراتها للانضمام إلى تعويم نزولي للجنية الإسـترليني مقابل الدولار؛ كان تبرير سكيديلسـكي لهذا العمل (الحمائي) ضد الدولار مثيرًا للاهتمام؛ يقول في هذا الشأن: «لقد كان الأمر بالكامل خطأً أمريكيًّا؛ حفاظ أمريكا على تعرفة عالية جعل من الصعب جدًّا على إنجلترا تصدير بضاعة إليها، وتسديد الديون المترتبة عليها لأمريكا»[29].

تطورت المنافسة بين بريطانيا والولايات المتحدة حول الأسواق والموارد إلى حرب اقتصادية كاملة؛ رفضت الولايات المتحدة أن تقبل تخفيض قيمة الجنية الإسترليني بوصفه اجراءً دفاعيًّا من قبل إنجلترا، كانت لدى الولايات المتحدة شكوك بأن بريطانيا تستخدم صندوق تسوية سعر تبادل الجنيه الإسترليني؛ لإبقاء سعر تبادل الجنية منخفضًا لفرض تراجع في الصادرات الأمريكية، وبوصفه إجراءً انتقاميًّا، أوقفت الولايات المتحدة إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب في أبريل عام 1933م، بالرغم من وجود احتياطيات كبيرة لديها[30].

شيء واحد يبرز بوضوح من قصة سكيديلسكي حول التجاذبات الأمريكية-البريطانية في مدة ما بين الحربين؛ وهو أن التلاعب بالعملات ونظام الأفضليات كان هدفه حماية بريطانيا الاستعمارية (وليس المستعمرات) ضد أطماع للولايات المتحدة وسياساتها (الحمائية).

كيف أنقذت إفريقيا أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية؟

ما غفل عنه معظم المؤرخين الغربيين -وهو أمر مهم جدًّا- أن المستعمرات (وليس الولايات المتحدة) هي التي دعمت أوروبا ليس فقط في مدة ما بين الحربين، ولكن أيضًا- وبصورة أساسية- في أثناء الحرب العالمية الثانية التي دارت رحاها بين قوى استعمارية؛ قامت إفريقيا بذلك من خلال:

- توريد المواد الغذائية والسلع الحيوية لدعم المجهود الحربي والجنود الذين يقاتلون في الجبهات.
- الدعم المالي والنقدي.

- هلاك آلاف من الجنود من المستعمرات في جبهات القتال في إفريقيا وآسيا، ناهيك عن المجزرة المادية الضخمة التي حدثت في البلدان الإفريقية؛ حيث خاض الأوروبيون حروبهم بالوكالة[31].

إنها قصة مثيرة للاهتمام، إمَّا أن المؤرخين الاستعماريين قفزوا عنها أو عالجوها بصورة عابرة، دعوني أستكشف المثل الأوغندي في أثناء الحرب العالمية الثانية؛ بين عامي 1941 و1945م، أنشأ البريطانيون نظام الشراء بالجملة؛ لإنتاج القطن والقهوة وتسويقهما وتصديرهما، لقد أُخضع كامل محصول القهوة لبرنامج احتكاري من قبل مجلس تسويق القهوة الأوغندي؛ كان المصدرون البريطانيون يدفعون إلى الفلاحين الأوغنديين (150) جنيهًا إسترلينيًّا مقابل كل طن من القهوة، ويبيعونه في السوق العالمية بسعر يتراوح بين (800 و1000) جنيه للطن[32].

إنه استغلال فاضح بالمقاييس كلها؛ في حالة القطن، أصبحت شركات الحلج تعمل بوصفها وكلاء للدولة البريطانية -كان شراء القطن وتحديد أسعاره يتم بالجملة، فيما نظَّمت الحكومة الاستعمارية مجموعة المصدرين لتصدير القطن بأسعار تحددها الدولة البريطانية بالتعاون مع مصالح القطن الاحتكارية البريطانية، ربما كان من المناسب في ذلك الوقت لشعب أوغندا أن يقوم بالتجارة مع الأعداء -ألمانيا واليابان- والحصول على أسعار أفضل، لكن ذلك كان محظورًا، ليس فقط لأن أوغندا أيضًا (ليس بمحض إرادتها) كانت في حالة حرب مع ألمانيا واليابان، ولكن أيضًا بسبب نظام الأفضليات الاستعماري الذي كان سائدًا قبل الحرب، والذي جرى تضمينه في البنية التحتية الاقتصادية الاستعمارية.

أمريكا وأوروبا تواصلان حربهما حول الأسواق والموارد الإفريقية

في أثناء الحرب العالمية الثانية، وبوصفه جزءًا من الجهد الحربي الجماعي، قدَّمت الولايات المتحدة -بموجب خطة تمويلية تدعى (مساعدات تحويل الملكية على أساس الإقراض أو التأجير)- ما قيمته (50,1) مليار دولار (ما يعادل 650 مليار دولار في هذه الأيام) من الإمدادات العسكرية إلى بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي والصين وبلدان حليفة أخرى[33]، غير أن الولايات المتحدة أرفقت هذه المساعدات ببطاقة سعرية، وعلى نحو يعكس الأخلاقيات التي ترافق عنجهية التفوق (حيث يجري استذكار دعوة وودرو ولسون إبان الحرب العالمية الأولى إلى منح المستعمرات حق تقرير المصير الوطني)، طالبت الولايات المتحدة مقابل هذه المساعدات بضرورة أن تُعطي بريطانيا وفرنسا الحرية لمستعمراتهما في آسيا وإفريقيا، كانت هذه الدعوة بالنسبة إلى المستعمرات بمثابة موسيقى تشنف الآذان؛ تمثل عقيدة لتحريرها، ولكن بالنسبة إلى الولايات المتحدة، كانت في واقع الأمر تمثل عقيدة استعمارية -موسيقى من نوع آخر- إيديولوجيا لتحررهم، وإستراتيجية لإرغام البلدان الاستعمارية (خاصة بريطانيا وفرنسا) على فتح أراضيها للبضائع والاستثمارات الأمريكية بوصفه جزءًا مما تسميه سياسة الأبواب المشرعة، وإذا ما جرت تعريتها من عباءتها الأخلاقية، فإن مساعدات تحويل الملكية المرتكزة إلى الإقراض والتأجير إلى أوروبا كانت بمثابة طريقة ذكية لإبلاغ حلفائها العسكريين بأنه إذا ما أُزيلت الأفضليات الاستعمارية، فإننا سنمدُّكم بمساعدات عسكرية تصل إلى بضعة مليارات من الدولارات[34].

لقد اتُّبعت مساعدات نقل الملكية المرتكزة إلى الإقراض والتأجير مباشرة بعد الحرب بخطة مارشال لمساعدة أوروبا على النهوض من الحرب[35]، ومن المعروف الآن أن الهدف الحقيقي لهذه الخطة كان يتعلق بالجغرافيا السياسية؛ أي منع انتشار الشيوعية عن طريق بناء قاعدة صناعية في أوروبا، وغالبًا ما تُقدَّم خطة مارشال في الأدبيات الاقتصادية لهذه الأيام بوصفها نموذجًا تحذو حذوه الدول التي تقدم المساعدات إلى إفريقيا[36]، وفي تمحيص أعمق للموضوع، يتضح أن خطة مارشال لم تكن نموذجًا جيدًا كما كان يجري الحديث عنها، إن ما يُعترَف به حاليًّا هو أن مشروع مارشال كان يمثل خطة مبنية على الحقائق والمعطيات، تهدف أساسًا إلى تمكين الدول الغربية (بما فيها ألمانيا) واليابان للنهوض اقتصاديًّا؛ من أجل مواجهة التحدي المتمثل في الاتحاد السوفييتي، وما كان يبدو حينئذٍ بأنه مسيرته التي لا يمكن وقفها نحو احتلال شرق أوروبا ووسطها، حتى أبواب برلين.

شرعت الولايات المتحدة مباشرة بعد الحرب بإنشاء بنية تحتية اقتصادية عالمية تسهل لها الهيمنة؛ أي منظمة الجات (وهي نسخة مخففة للتجربة الفاشلة لإنشاء منظمة التجارة الدولية)، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والأهم من ذلك، الدولار بوصفه عملة احتياط دولية ترقى إلى الذهب.

لقد قدم سكيديلسكي عرضًا للصراع بين القوة البريطانية المتراجعة والقوة الأمريكية الناشئة في نطاق تشكيل العالم الجديد، وهي معركة كان من المفروغ منه أن تخسرها بريطانيا بحكم التطور التاريخي[37].

اتبعت أوروبا إستراتيجية ذات شقين للتخلص من تهديد سياسة التعددية والأبواب المشرعة التي تتبعها الولايات المتحدة؛ أولًا: العمل مع الولايات المتحدة في ميدان التعاون الأمني والعسكري؛ انضمت أوروبا إلى حلف الأطلسي في عام 1949م (بالرغم من أن أوروبا – في حقيقة الأمر– تركت معظم عبء مواجهة التهديد من جانب الاتحاد السوفييتي للولايات المتحدة. لقد أصبح هذا الموضوع قضية جدلية فيما بعد –أفضت إلى تقاسم العبء– بين الولايات المتحدة وأوروبا). أما الشق الثانية لهذه الإستراتيجية فيتعلق بحماية الأفضليات الاستعمارية ضد أي تجاوزات من قبل الولايات المتحدة، ولهذا الغرض، أقامت أوروبا علاقات خاصة مع المستعمرات السابقة اتخذت شكلي الكومونويلث والفرانكوفونية، كان لكل منهما خصوصياته؛ بالنسبة إلى الكومونويلث، كانت الملكة تمثل رأس هذا النظام، وفي بعض البلدان الأعضاء، كما هو الوضع في معظم بلدان الكاريبي، كانت الملكة تمثل حتى رأس الدولة، حيث تُمثَّل بشخص يسمى الحاكم العام، وفي حالة الفرانكوفونية، كانت فرنسا تشجع طبقة نخبوية محلية في المستعمرات الجديدة ليصبح أفرادها أعضاء في الطبقة الحاكمة في فرنسا، والأهم من ذلك، ربطت أوروبا عملات المستعمرات السابقة بالعملات الاستعمارية؛ الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي، ومن خلال ذلك لم تكن بريطانيا وفرنسا قادرتين فقط على التحكم في العرض النقدي في المستعمرات السابقة، ولكن أيضًا من خلال نظام معتمد للمصارف والائتمان (المساعدات)، استطاعتا التحكم في إنتاج وتسويق الموارد التي احتاجتها أوروبا لمواصلة تلبية متطلبات الشركات الأوروبية.

وبانخراط الولايات المتحدة المتزايد في النواحي العسكرية والأمنية لحلف الأطلسي، تمكنت أوروبا من تعزيز هيمنتها الاقتصادية والمالية على جزء كبير من إمبراطوريتها السابقة، خاصة في إفريقيا والكاريبي وفي جزر الباسيفيكي، فيما تمكنت المستعمرات الأخرى -في آسيا- من القتال من أجل تحقيق استقلالها الاقتصادي النسبي؛ على سبيل المثال، انضمت كل من الهند وماليزيا إلى الكومونويلث ولكن لم تُربطا بأنظمة الأفضليات التجارية البريطانية أو عملتها، أما في حالة فيتنام، فقد اضطر شعبها لخوض حرب تحرير، بداية ضد الفرنسيين وبعد ذلك ضد الولايات المتحدة، معظم هذه المعلومات التاريخية تُغفل في التحليل المعاصر في معرض مقارنة أرقام النمو في آسيا بالتخلف النسبي في إفريقيا[38].

الجزء الثاني: العلاقات التجارية الأوروبية- الإفريقية المعاصرة

التأثيرات البنيوية لنظام الأفضليات على إفريقيا

كان نظام الأفضليات الاستعماري- في حقيقة الأمر- يمثل حالة من الأفضليات المقلوبة؛ نظام يحابي أوروبا، وليس إفريقيا، ومع ذلك وللمفارقات الغريبة التي تدعو للسخرية، دفع الأفارقة (وما زالوا) يدفعون للاعتقاد بأنهم كانوا مدينين (ومازالوا) في بقائهم على قيد الحياة للأفضليات التي كانوا يتمتعون بها (ومازالوا يتمتعون) في الأسواق الأوروبية، من حيث

المنطق الغريب هذا صحيح؛ إنه يشبه العبد المدين للأفضليات التي يمنحه إياها مالكه ليبقى على قيد الحياة كي يكون قادرًا على خدمة سيده.

إن التأثيرات البنيوية لنظام الأفضليات البغيضة هذه واضحة؛ لقد أصبح اقتصاد المستعمرات تابعًا للاقتصاد الاستعماري، واستمر هذا حتى اليوم، بعد خمسين سنة من تحرر إفريقيا السياسي (وليس الاقتصادي)؛ إذ تستخرج الإمبراطورية الموارد (الزراعية والمعدنية) وتستغل العمالة الرخيصة في المستعمرات من أجل تصنيعها فيما تستمر الأخيرة تعاني بنية غير متطورة، تُنتج المستعمرات الجديدة ما لا تستطيع استخدامه أو استهلاكه؛ مثل القطن والكاكاو، فيما تستورد من أوروبا البضائع الجاهزة؛ مثل المواد الغذائية المصنعة والمنسوجات والمنتجات الهندسية. لقد أنتجت الأفضليات- في المدى البعيد- بنى اقتصادية تعتمد فيها المستعمرات على أوروبا؛ ابتداءً من إنتاج البضائع والخدمات، إلى البنى المالية (المصارف والأنظمة المالية)، والسياسات الضريبية والمالية، والهياكل التعليمية، وأنظمة الحكم، والثقافات، وفوق ذلك كله، طريقة تفكير النخب التي وضعت في السلطة من أجل خدمة احتياجات أوروبا؛ إنها بنية عملاقة من التبعية المتنكرة في ثوب الأفضلية.

تستحق هذه الفكرة أن تبقى في الذاكرة؛ إذ يوجد لها تأثير عندما نأتي لفحص وضع المفاوضات الحالية لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية؛ خذ الموز على سبيل المثال، فبسبب نظام الأفضليات استوردت بريطانيا الموز من إفريقيا ومنطقة الكاريبي، واستوردته فرنسا أيضًا من ساحل العاج والكمرون وجزر الجوادلوب والمارتينيك، أما إيطاليا فقد استوردته من

الصومال، وعندما فُكِّك نظام الأفضليات بموجب نظام منظمة التجارة العالمية، واجهت المستعمرات السابقة احتمال فقدان حقِّها في إدخال منتوجاتها إلى الأسواق الأوروبية من دون تعرفات، وقد شكا صغار المزارعين في الكاريبي من أن فقدان الأفضلية سيخضعهم للمنافسة من جانب مناطق منتجي المزارع الكبيرة؛ مثل ديل مونتي في الفيليبين وأمريكا الوسطى، الأمر الذي ستكون له آثار مدمرة في اقتصاديات عديدة في منطقة الكاريبي؛ أصبح الموز مجالًا لتجاذبات رئيسة في التسعينيات من القرن العشرين بين المجموعة التي تضم بلدان إفريقيا ومنطقتي الكاريبي والباسيفيك من جهة، وبين بلدان الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى[39].

أو خذ السكر؛ في وقت الحرب الباردة، كان بمقدور بلد مثل الموريشس- على سبيل المثال- تصدير (100) بالمئة من إنتاجها من السكر إلى أوروبا بأسعار أعلى من الأسعار العالمية، ولهذا كان الاقتصاد يعتمد بصورة كلية على السكر، وتبعًا لذلك على أوروبا، وعندما جاء الوقت لجعل أسعار صادرات الموريشس من السكر منسجمة مع الأسعار العالمية، كان عليها إحداث تحول بنيوي في كامل اقتصادها.

كان الموز والسكر والقطن واللحم البقري من بين أصناف السلع الرئيسة لإنتاج المستعمرات التي أخذت تواجه تحديات هائلة؛ بسبب الاعتماد عليها الذي أوجده نظام الأفضليات الاستعماري، لقد كانت إعادة هيكلة كامل نظام الأفضليات بمثابة كابوس؛ إذ إنها تشبه قلبًا لمجرى التاريخ خلال السنوات المئة الأخيرة.

خلفية اتفاقية كوتونو

كانت الزراعة –إنتاج السلع الغذائية والزراعية والتجارة بها– تشكل إحدى القضايا الأكثر إثارة للجدل في العلاقات بين قارتي إفريقيا وأوروبا؛ إفريقيا تحتاج إلى الغذاء من أجل العيش ، والسلع الأخرى من أجل التصنيع، كان بمقدور الولايات المتحدة بعد عام 1776م التحكم في السلع؛ مثل القطن والسكر من أجل التصنيع الخاص بها ، وفي الوضع الجيوسياسي والاقتصادي المعاصر، لا تستطيع أوروبا السماح لإفريقيا بالذهاب إلى المربع الأمريكي، كما يوضح العرض التالي.

إحدى المصاعب التي تواجه أوروبا تتمثل في النظام التجاري الجديد الذي جرى الاحتفاء به بتوقيع اتفاقيات جولة أوراغواي، لقد نجحت أوروبا في هذه السنين كلها في الإبقاء على الزراعة خارج النظام التجاري، علاوة على أن الزراعة لم تكن ضمن اتفاقية الجات القديمة، ونتيجة للضغط من قبل الولايات المتحدة، أُدرجت الزراعة ضمن اتفاقيات جولة أوراغواي في عام 1995م، وضمن نطاق منظمة التجارة العالمية لاحقًا، كان رأي الولايات المتحدة أنه بموجب نظام منظمة التجارة العالمية تُعدُّ السياسة الزراعية المشتركة أمرًا مشوِّهًا للسوق، لقد أجبرت أوروبا على إنهاء نظام الأفضليات لبلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي.

بموجب السياسة الزراعية المشتركة القديمة، كان الاتحاد الأوروبي قد قدم أفضليات استعمارية إلى المستعمرات السابقة؛ حتى يكون بمقدورها إنتاج الغذاء الضروري (اللحم البقري، والموز، والسكر، وغيرها) لأوروبا، وضمن لها أسعارًا تفوق الأسعار السائدة في السوق العالمية، كان هذا يهدف

إلـى توفـير الأمن الغذائـي لأوروبا في سياق الحرب البـاردة، وضمن أوروبا نفسـها، كانت السياسـة تقضي بالحفاظ على المنتجين عاليي التكلفة الذين لا يتمتعـون بالكفاءة السـوقية (المشـوهين للسـوق)، وذلـك مـن خلال حدود دنيا للأسـعار بضمان الدعم، مع التخلص من الفائض العرضي في السـوق الدوليـة وتقـديم حسـومات للتصدير، وبهـذا كان الأمن الغذائـي لأوروبا في الأيـام الخطـرة للحرب الباردة يشـكل هدفًا إسـتراتيجيًا. أما مـن الناحية المالية، فكانت التكلفة باهظة، لكنها كان تُعدُّ مبررة تحت الظروف السائدة في ذلك الوقت، وعلاوة على ذلك كانت التكلفة أيضًا باهظة من ناحية خلق التبعية لمجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، ولكن في ذلك الوقت كانت تُقدَّم إلى هذه البلدان على أنها امتياز خاصٌّ لها.

عندما انتهت الحرب الباردة بحلول عام 1991م، لم يعد بالإمكان تبرير دفعات الاسترداد الكبيرة الخاصة بالتخزين والتصدير على المستوى المحلي الأوروبـي، فضـلًا عـن أنـه لم يعد بالإمـكان الدفاع عـن المعاملـة التفضيلية لمجموعـة دول إفريقيـا والكاريبـي والباسـيفيكي، وفي مواجهة هـذا الوضع، أعطـت أوروبـا الأولوية لحمايـة مزارعيها،؛ ففي عـام 1992م، حدث تحول رئيس في السياسـة الزراعيـة المشـتركة من نظـام دعم الأسـعار إلى الدعم المباشر للمزارعين، كان الهدف من ذلك تخفيض الأسعار المحلية للمنتجات الزراعية، من دون تآكل مدخولات المزارعين، نُظر إلى مثل هذا الإجراء على أنه يتماشى مع نظام منظمة التجارة العالمية؛ إذ كان يعدُّ أقلَّ تشويهًا للعملية التجاريـة بموجب تصنيفات الصناديق الخضـراء والزرقاء[40]، وفضلًا عن ذلـك، فـإن تخفيض الأسـعار وإغـلاق الفجوة بين أسـعار الاتحـاد الأوروبي والأسـعار العالميـة، قـدَّم حافـزًا لمصنعـي المنتجـات الزراعيـة في الاتحـاد

الأوروبي للإنتاج من أجل التصدير، وبالفعل كان هذا هو أحد الأهداف الرئيسة للسياسة الزراعية المشتركة الجديدة، تحت ضغط من الصناعات الغذائية، أصبح الهدف تزويدَ صناعة الغذاء الأوروبي بمدخلات زراعية أولية؛ وذلك حتى يتسنى الحصول على حصة في السوق الدولية للأغذية المصنعة.

أصبحت أوروبا بحاجة إلى أسواق أوروبا ومواردها أكثر من الولايات المتحدة على سبيل المثال، وبدخول الصين إلى إفريقيا، كان على أوروبا أن تفقد الكثير بسبب عدم قدرتها التنافسية النسبية في مواجهة الصين، وعن طريق استخدام ما يطلق عليه المساعدات الإنمائية والاستثمارات والتكنولوجيا، تستطيع أوروبا منافسة الصين، وكذلك منافسة الهند والبرازيل، وفوق ذلك كله، تحاول أوروبا استغلال علاقتها التاريخية بإفريقيا من أجل تعظيم مكانتها المتميزة في مواجهة منافسيها العالميين.

على هذه الخلفية شرعت أوروبا في نسج خيوط عنكبوتها لإفريقيا.

اتفاقية كوتونو التجارية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان إفريقيا، الكاريبي، الباسيفيكي: معاهدة غير متكافئة

لومي تحل محل ياوندي وكوتونو تحل محل لومي

عُقدت أول اتفاقية تجارية بين المفوضية الأوروبية والمستعمرات الأوروبية الفرانكوفية السابقة في إفريقيا في ياواندي، الكاميرون، في عام 1963م، وفي عام 1969م، عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقية منفصلة مع بلدان منطقة البحيرة الكبرى الثلاث في شرق إفريقيا (كينيا، أوغندا، تانزانيا)، أطلق

عليها اسم اتفاقية أروشا، وعقدت أيضًا المفوضية الأوروبية اتفاقيات مماثلة مع المستعمرات السابقة الأخرى في الكاريبي والباسيفيكي، وفي السبعينيات من القرن العشرين، قررت المفوضية الأوروبية جمع هذه البلدان كلها في إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي في نظام تجاري مشترك.

في عام 1974م، اجتمع مفاوضون من مجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي ومن المفوضية الأوروبية في دار السلام (في ما كان يسمى حينئذٍ فندق كيليمانجارو)؛ لإجراء مفاوضات حول ما سُمِّي لاحقًا لومي 1، كان وزير خارجية غويانا؛ شريداث رامفال، يقود وفد المفاوضات الذي يمثل بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، في ذلك الوقت كنا أنا والبروفيسور داني نابيوديري نعمل بوصفنا أستاذين في جامعة دار السلام[41]. في وقت لاحق، سمعنا في أروقة فندق كيليمانجارو أن رامفال كان مفاوضًا جيدًا، وقد قدَّم دفاعًا جيدًا، غير أن الاتحاد الأوروبي استعرض عضلاته السياسية وعضلات المساعدات، حيث تمخضت مفاوضات لومي 1 عن صفقة سيئة بالنسبة إلى إفريقيا، وفي وقت لاحق ألَّف كتابًا حول لومي أسماه اتفاقية لومي وأزمة الاستعمار الجديد: تقييم لاتفاقيات لومي 1–3 Lomé Convention and the Crisis of Neocolonialisms: An Evaluation of Lomé I–III[42] مايزال هذا الكتاب من أفضل منتقدي اتفاقية لومي؛ ناهيك عن أن وجهة النظر الرئيسة التي يعرب عنها ماتزال سارية المفعول حتى يومنا هذا.

في عام 2000م، حلَّت اتفاقية كوتونو الموقَّعة بين الاتحاد الأوروبي وبين تسعة وسبعين بلدًا من إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، محل اتفاقية لومي، وبعبارة أخرى حلَّت لومي محل ياواندي كما حلت كوتونو محل لومي[43].

أصبحت هذه البلدان جميعها ضمن القبضة الاستعمارية الجديدة للاتحاد الأوروبي، ولاتزال كوتونو حتى يومنا هذا تشكل اتفاقية الإطار الرئيس بين أوروبا وإفريقيا، عندما وقعت عام 2000م، كان من المفروض أن يظل مفعولها ساريًا لمدة عشرين عامًا.

ترتكز الاتفاقية بصورة أساسية على ستة مبادئ:

1. مبدأ المساواة: يعترف كل من الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي بسيادة الطرف الآخر في إجراء المفاوضات حول الاتفاقيات التجارية.
2. مبدأ التفريق: ينبغي أن تأخذ المفاوضات في الحسبان مستوى التطور لكل بلد، خاصة البلدان الأقل نموًّا والدول غير الساحلية والجزرية.
3. مبدأ المناطقية: تعترف اتفاقية كوتونو بإستراتيجية التنمية طويلة الأمد التي تنطوي عليها المناطقية في مجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي.
4. مبدأ الالتزام المتبادل: يجب على كل طرف أن يقدم التزامات تبعًا لما اتفق عليه في أثناء سير المفاوضات.
5. مبدأ المشاركة: المشاركة من قبل الناشطين غير الحكوميين؛ مثل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات المحلية.
6. مبدأ احترام حقوق الإنسان الذي يُراقب من خلال الحوار والتقييم المستمرين.

معاهدة غير متكافئة

سأتناول تنفيد اتفاقية كونوتو لاحقًا في هذا الفصل[44]. سأوضح أنه بالرغم من المبادئ المتفق عليها آنفًا من حيث التكافؤ والاحترام المتبادل، فإن اتفاقية كوتونو تبقى معاهدة غير متكافئة؛ فمن حيث الأساس، هي اتفاقية بين كتلتي قوة غير متماثلتين؛ القوة (الحقيقية) لخمس عشرة دولة (الآن سبع وعشرون) أعضاء في الاتحاد الأوروبي، تتحدث بصوت واحد يُنسَّق في بروكسل، في مواجهة القوة (الوهمية) لسبعين بلدًا أعضاء في مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، تتحدث بأصوات عديدة. تمتلك أوروبا سوقًا واحدة؛ ولديها قوانين موحدة تُطبَّق على الدول الأعضاء جميعها؛ وحرية حركة للناس والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال، وسياسات مشتركة بشأن التجارة والزراعة وصيد الأسماك والتنمية المناطقية؛ واتحاد نقدي يتمثل في منطقة اليورو؛ وسياسة مشتركة حول الشؤون الخارجية والأمن[45]. أما دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي فتتمتع بميزات متفاوتة كثيرًا من حيث النواحي الجغرافية والسكانية والاقتصادية، زد على ذلك أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يتراوح بين (9,000) دولار في بعض بلدان الكاريبي إلى ما يقل عن (100) دولار في البلدان الإفريقية الأشد فقرًا.

تمتلك أوروبا أمانة عامة قوية ونشطة في بروكسل، تدعمها إستراتيجية أوروبية عالمية، وتجري مراقبتها وتوجيهها عن كثب من قبل مجلس الأعمال الأوروبي[46]. قد يجادل المرء بأن هذه المراقبة وهذا التوجيه من خارج المفوضية الأوروبية يشبهان مجلس حرب شركات أوروبي، وفي المقابل لا توجد لدى مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي أمانة عامة

حقيقية؛ إذ إنَّ التنسيق الوحيد بين هذه الدول يجري في بيت بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي في بروكسل، بمشاركة سفراء هذه الدول المعتمدين لدى العواصم الأوروبية، هم يبذلون جهدهم في ظل الظروف السائدة، ولكنهم في الغالب يقعون تحت رحمة ما تقدمه المفوضية الأوروبية من أجل صيانة بيت بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، والبدلات اليومية التي تقدمها المفوضية الأوروبية من وقت لآخر لتمكينهم من حضور (الورش) والمؤتمرات الدولية. معظم بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي تعاني الضوائق المالية، لدرجة أن عددًا كبيرًا منها يعتمد على الاتحاد الأوروبي وعلى المساعدات التي تقدمها الدول الأخرى من أجل تعديل ميزانياتها الوطنية؛ ولهذا السبب تشعر هذه الدول بالسعادة لقيام المفوضية الأوروبية، وهي المؤسسة نفسها التي يتفاوضون معها حول مستقبل اقتصادياتها الوطنية والإقليمية، بتمويل مسؤوليها في بيت بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي في بروكسل.

جوهر اتفاقية كوتونو

عند التطرق إلى جوهر اتفاقية كوتونو، فإن أول شيء يجب فهمه هو أن هذه الاتفاقية لا تتعلق برفاه بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي وتنميتها؛ إنها تتعلق بمحاولات الاتحاد الأوروبي المحافظة على مقدرته التنافسيه في السوق الدولية في مواجهة الولايات المتحدة واليابان، وبصورة متزايدة الصين والبلدان الأخرى المُصنَّعة حديثًا، هذا هو جوهر اتفاقية كوتونو والعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي. إنَّ النتائج التي يُتوصَّل إليها من خلال تحليل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية واضحة تمامًا؛ تجني أوروبا أعظم الفوائد وتضمن

ميزتها التنافسية التي ستكون مهددة في حالة اندماج البلدان الإفريقية أولًا، إن ما توصلت اليه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الخاصة بإفريقيا تدعم وجهة النظر هذه بصورة كاملة[47].

في ضوء ما تقدم، يصبح من المثير للاهتمام معرفة الكيفية التي تعاملت بها أوروبا مع رفاهية إفريقيا واحتياجاتها التنموية، وبالرغم من أن الوصول إلى الأسواق الأوروبية هو من الأهمية بمكان، إلا أن الشغل الشاغل لإفريقيا هو حماية اقتصادها ضد الهجمات الخارجية. أما القضايا الإفريقية من حيث الأهمية فهي كما يأتي:

1. السيادة الغذائية التي تعتمد على الإنتاج المحلي، والتحكم في وسائل الإنتاج الأساسية، مثل الأرض والمياه والبذور والتكنولوجيا.
2. الزراعة، أولًا وقبل أي شيء آخر، بوصفها وسيلة لكسب الرزق؛ إذ يعتمد ما بين (70) و(75) بالمئة من الشعب الإفريقي على الزراعة، وأي خطوة مجنونة ومتسرعة نحو التحرير ستُعرِّض معيشة هؤلاء الناس للخطر، حيث يعاني معظمهم الفقر المدقع. تُمنح البلدان الأقل تطورًا- على سبيل المثال- معاملة تفضيلية في الدخول إلى الأسواق الأوروبية، وذلك بإعفائها من التعرفات ومتطلبات الحصص، غير أنه يطلب إليها مقابل ذلك تحرير أنظمتها التجارية في ميداني الغذاء والزراعة، وفي الوقت الذي تستطيع فيه قلة من البلدان الأقل تطورًا الاستفادة من الإعفاء من التعرفات والحصص (بسبب ما يسمى بقيود التوريد)، فإنها تصبح رهينة الواردات

الغذائيـة والزراعيـة (بمـا في ذلك الإغـراق) من البلـدان الأوروبية والبلدان الأخرى.

3. على أن الزراعة التي تعتمد على الحيازات الصغيرة، كما هو الحال في الوقت الحاضـر، لا تستطيع إحـداث التحـول في إفريقيـا، فمـن الضـروري لإفريقيـا إحـداث تحـول في الزراعة حتى يتـم تصنيعها؛ ينبغـي لإفريقيـا أن تُطـوِّر مقدرتهـا الذاتيـة في إنتـاج الأسـمدة، والجـرارات، والحاصـدات، ومعـدات الـري، والمدخـلات الصناعية الأخـرى في الزراعـة؛ حتـى تتمكـن الصنـاعـة والزراعـة من السـير معًـا بانسـجام، لقد حـدد الهيكل الاسـتعماري لتقسـيم العمل مكان الزراعة في إفريقيا ومكان الصناعة في أوروبا.

4. إزالـة الاختلالات وحالات عدم التنـاسـق في منظمـة التجارة العالمية فيما يتعلق بالزراعة؛ على سبيل المثال، لا تستطيع البلدان الإفريقية تقـديم الدعـم المحلـي لقطاعاتها الزراعية، ليـس فقط بسـبب قيود الموازنة، ولكن أيضًـا- بالنسـبة إلى العديد من هذه البلدان- بسبب الشـروط التي يفرضها صنـدوق النقد الدولي والـدول المانحة، هذا بالإضافة إلى أن إفريقيا ليس لها حق الدخول إلى ما يسمى بحماية الصنـدوق الأخضـر مـن الـواردات مـن الخـارج، حتـى وإن كانـت المفوضية الأوروبية-على سبيل النفاق- تتحدث عن حرية التجارة.

5. لقد تحـركت أسعار السلع وشروط التجارة الخارجية ضد إفريقيا في اتجاهـات طويلة الأمد في السـنوات الثلاثين الماضيـة[48]، فضلًا عن أن أسـعار السلع (خاصة المواد الغذائية) قد تذبذبت بصورة عنيفة

في السنوات الأخيرة، ما أدى إلى خسارة في الإيرادات، وتصاعد أسعار الغذاء والمحروقات، وحدوث أعمال شغب بسبب الغذاء.

6. تشكل المعلومات المحلية والتهديدات التي تنطوي عليها الكائنات المعدلة وراثيًّا لأنواع البذور المحلية مصدر قلق كبير لإفريقيا، وهي قضية خلا منها في معظم الأحيان جدول أعمال مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ناهيك عن أن إفريقيا لديها مصادر قلق أخرى؛ مثل: معارضة تسجيل براءات الاختراع الخاصة بصور الحياة؛ وسيادة إصدار التنظيمات التي تؤثر في الأمن الغذائي والصحة؛ والقلق بشأن حماية التنوع البيولوجي الذي تنطوي عليه اتفاقية التنوع البيولوجي؛ والحفاظ على حقوق المزارعين.

7. مستويات الحماية المناسبة من الإغراق الزراعي من قبل أوروبا، وتخفيض الدعم للمزارعين الأوروبيين؛ كانت المفوضية الأوروبية تتحدث كثيرًا عن تخفيض الدعم للزراعة؛ في حقيقة الأمر، لقد زيدَ هذا الدعم على مر السنين، ومازال هذا الدعم يرتفع، وفضلًا عن ذلك، فإن إصلاح السياسة الزراعية المشتركة يجعل المنتجات الأوروبية أكثر تنافسية؛ لأنها تستبدل دعم الصادرات بالمساعدات المباشرة للمزارعين.

8. ضمان دخول المنتجات الزراعية المصنعة إلى الأسواق، خاصة إلى الدول التي هي خارج البلدان الأقل تطوُّرًا؛ مثل جنوب إفريقيا وكينيا والموريشوس.

بالنسبة إلى السؤال: كيف هي الاستجابة الأوروبية للأولويات الإفريقية؟ الجواب هو أن اتفاقية كوتونو قد عكست فعليًّا ترتيب الأولويات، وذلك

بوضع البند الأخير (8 في القائمة أعلاه) بوصفه البند الأول، ووضع البند الأول في أسفل القائمة، وحتى نكون أكثر دقة، فإن اتفاقية كوتونو تتعامل فقط مع البند الثامن في القائمة؛ إذ نُحِّيت البنود السبعة الأخرى من جدول الأعمال، لقد جرى التعامل مع الزراعة بوصفها سلعة يمكن المتاجرة بها، فيما تحتل قضية الوصول إلى السوق صلب المفاوضات جميعها.

ريبا، إيبا، أيبيا، فيبا، سيبا (REPA, EPA, IEPA, FEPA, CEPA): النسخ المشوهة لاختصارات المفوضية الأوروبية

كانت الفكرة الأساسية المستخدمة في اتفاقية كوتونو هي اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الإقليمية (ريبا) (Regional Economic Partnership Agreements –REPAs)، وعلى نحو بطيء، أُسقط الحرف (آر) من ريبا، كيف حصل هذا؟ ولماذا هو من الأهمية بمكان معرفة ذلك؟ إن مبدأ التكامل الإقليمي أمر مهم جدًّا بالنسبة إلى مجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، تقول المادة (35,2) من اتفاقية كوتونو: «ينبغي أن يبنى التعاون الاقتصادي والتجاري على مبادرات التكامل الإقليمي لدول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، مع الأخذ في الحسبان أن التكامل الإقليمي يمثل أداة رئيسة لدمج بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي في الاقتصاد العالمي». كان الجدول الزمني لمراحل مفاوضات اتفاقية كوتونو على النحو الآتي:

1. عملية بدء المفاوضات: مشاورات واسعة بين دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، ومشاورات إقليمية.
2. خطة عمل دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي.

3. إرشادات إجرائية لبلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي للتحضير، وإجراء المفاوضات للتوصل إلى ترتيبات تجارية جديدة.
4. بناء القدرات لدعم التحضير لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية.
5. المرحلة الأولى: خطة العمل من يناير 2001م حتى سبتمبر 2002م.
6. المرحلة الثانية: 2004–2006م؛ مفاوضات جوهرية.
7. المرحلة الثالثة: 2007م؛ إنهاء المفاوضات والتوقيع.

كان البند الأول على جدول الأعمال المشاورات الإقليمية، وكان البند الرابع بناء القدرات، أما البند الأول فقد نُفِّذ بصورة سطحية جدًّا وبسرعة، في حين لم يُتطرَّق إلى البند الرابع تقريبًا، لقد حضرت العديد من جلسات المفاوضات؛ أحيانًا بوصفي عضوًا رسميًّا في الوفد الأوغندي، وفي أحيان أخرى بوصفي ممثلًا لمنظمات المجتمع المدني، وأستطيع القول بشيء من الثقة إن المفوضية الأوروبية لا تمتلك النية لمساعدة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي على المضي قدمًا في التنسيق الإقليمي، وقد استطاعت دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي الحفاظ- لبعض الوقت- على وحدتها وتضامنها، ولكن المفوضية الأوروبية تمكنت بمرور الوقت من تفتيتها؛ لم ترد أوروبا التفاوض مع مجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي بوصفها كتلة واحدة، وفي وقت لاحق عندما جاءت أوروبا لتفاوض بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي كلًّا على حدة، أصبح من الواضح أن المفوضية الأوروبية تتجه لتفتيتها –خاصة إفريقيا- بصورة أكبر، وفي حالة شرق إفريقيا- على سبيل المثال- فإن المفوضية الأوروبية استغلت التمييز بين كينيا والبلدان الأخرى في المنطقة؛ كانت كينيا الدولة الوحيدة التي ليست من بين البلدان الأقل تطورًا، ولهذا لم ينطبق عليها نظام أفضليات

الدول الأقل تطورًا التابع لمنظمة التجارة العالمية، الأمر الذي حدا بالمفوضية الأوروبية للتعامل مع كينيا بصورة منفصلة، وهذا يبين الكيفية التيي جرى فيها تحويل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الإقليمية (ريبا)، في اتفاقية كوتونو الأصلية إلى اتفاقيات للشراكة الاقتصادية (إيبا)؛ ببساطة عن طريق اختفاء حرف (آر) خلسة في معظم الأحيان.

بالنسبة إلى بناء القدرات، سأعطي توضيحًا بسيطًا، في 3 يونيو عام 2001م، وفي اجتماع (كنت حاضرًا فيه)، أعلن رئيس اللجنة التجارية في مجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والكباسيفيكي عن وجود تهرب في عقد الندوات الإقليمية، وأن الدراسات التحليلية قد أُخِّرت بسبب التأخر في صرف الأموال المقررة من المفوضية الأوروبية؛ وهي الأموال التي تم الالتزام بها بموجب اتفاقية كوتونو، حدث هذا تكرارا؛ لقد أوقفت المفوضية الأوروبية دفع النقود التي التزمت بها، وكما ذكرت سابقًا، كان سفراء دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي يعملون من خلال مقر مجموعتهم في بروكسل الذي تمتلكه المفوضية الأوروبية؛ كانوا يعتمدون على تبرعات المفوضية وما تقدمه من بدلات يومية لتمويل حضورهم الاجتماعات والمؤتمرات، ونظرًا إلى هذه الدرجة من الاعتماد على أموال المفوضية الأوروبية، فإنه من السذاجة المفرطة الافتراض بأن المفوضية الأوروبية ستقوم بجهد خاص لتمويل عقد الندوات الإقليمية والدراسات التحليلية.

لقد جرى تكديس كل شيء ضد بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي وفي صالح المفوضية الأوروبية؛ كانت المفوضية تقرر السرعة التي تسير بها المفاوضات، وجدول الأعمال، والتحضيرات المؤدية إلى المفاوضات، والنصوص التي سيُتفاوض عليها، كانت المفوضية الأوروبية هي التي تحضر

النصوص كل مرة، وما على سفراء دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي الا التوقيع على السطور المنقطة أو التفاوض؛ كانت المفوضية الأوروبية في عجلة من أمرها لبلوغ المرحلتين الثانية والثالثة من الاتفاقية، وكانت بيروقراطيتها تقع تحت تأثير متزايد من جماعات الضغوط (على سبيل المثال، الصناعات الغذائية وشركات الصناعة الدوائية)؛ ولذلك كانت في عجلة من أمرها في غالب الأحيان لتوضيب الأمور، أما النتيجة فكانت أن بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي لن يكون في مقدورها أبدًا تحقيق التكامل الإقليمي، أو من أجل ذلك الانخراط في تحليل مدروس للقضايا المعقدة التي تقدمها لها المفوضية الأوروبية. بالنسبة إلى العديد من سفارات بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، كان تغير الموظفين متكررًا ونزويًّا؛ ولذلك عندما أسقطت المفوضية الأوروبية بصورة حاذقة الحرف (آر) من مفهوم اتفاقيات (ريبا)، لم يلاحظ أي أحد في إفريقيا ذلك، وكانت المفاوضات تدور بعد وقت قصير حول اتفاقيات (إيبا)، وفي نهاية المطاف أصبحت إفريقيا منقسمة على نفسها على نحو تمكنت معه المفوضية الأوروبية من بدء مفاوضات مع البلدان منفردة، وهو ما كانت تمليه بيروقراطية المفوضية في بروكسل وليس احتياجات التنمية والرفاه لشعوب إفريقيا.

ولذلك، وبمرور الوقت-كما هو الأمر بالنسبة إلى المرآة المشوهة- (ريبا REPA) [اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية] أصبحت (إيبا EPA) [اتفاقية الشراكة الاقتصادية]، كما أن (إيبا) أصبحت (أيبيا IEPA)[اتفاقية الشراكة الاقتصادية المؤقتة)]، وبعدها (فيبا FEPA) [اتفاقية إطار الشراكة الاقتصادية]، ثم (سيبا CEPA) [اتفاقية الشراكة

الاقتصادية الشاملة]. استمرت (إيبا) بوصفها اتفاقية مركزية، وبالرغم من أنه لم يتحدث أحد عنها، فإن (إيبا) في حقيقة الأمر تحولت إلى (نيبا) (NEPA)؛ أي (إيبا) الوطنية؛ لأن المفوضية الأوروبية أخذت بالفعل بتوقيع اتفاقيات وطنية منفصلة مع الأقطار الإفريقية بصورة منفصلة.

كيف هزم شعب شرق إفريقيا المفوضية الأوروبية؟

دار السلام

عندما دخل الرئيس جاكايا كيكويتي مقر الدولة حيث كان الرئيس مكابا وأنا ننتظره في يوم 3 يونيو من عام 2010م الحار والرطب، حيًّا مكابا بعبارة ترحيب تقليدية هي (شيكامو)، كان كيكويتي يصغر مكابا باثني عشر عامًا، وعمل في مجلس وزراء مكابا أولًا بوصفه وزيرًا للمالية وبعدها وزيرًا للخارجية، وفي عام 2005م، خلف مكابا بوصفه رئيس تانزانيا، التفت كيكويتي اليَّ، وذكَّرني بأنني كنت معلمه قبل ثلاثين عامًا في جامعة دار السلام، وبعد أن استوعبت هذا الاعتراف الذي لم يكن متوقعًا، تحولت بسرعة إلى العمل الذي كنا بصدده؛ كان العمل يدور حول الكيفية التي يمكن بها إقناع كيكويتي، ومن خلاله قادة المجتمع الإفريقي الشرقي، بألا يوقع إطار اتفاقية الشراكة الاقتصادية (فيبا)؛ كان يمكن لهذه الاتفاقية أن تكون كارثية بالنسبة إلى تانزانيا وإلى بلدان المجتمع الإفريقي الشرقي وإلى إفريقيا.

كانت تانزانيا قد وقعت بالفعل الاتفاقية المؤقتة (إيبا) في عام 2009م، وتوقعت المفوضية الأوروبية على نحو مؤكد بأن توقِّع دول المجتمع الإفريقي

الشرقي اتفاقية (فيبا)، كان من المنتظر أن تُوقَّع اتفاقية (فيبا) في خمسة أيام؛ أي يوم 8 يونيو، وكان من المتوقع أن يؤدي توقيع (فيبا) إلى توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (سيبا)، وحيث إنَّ بنجامين مكابا كان مُتمرِّسًا في تعقيدات مفاوضات (إيبا)، فقد ترك لي مهمة شرح الهدف الذي عقد من أجله اجتماعنا، وحيث إنني كنت متسلِّحًا بالأوراق الفنية الخاصة بالموضوع التي أعدَّتها إيلين كوا وأعضاء فريقها من الخبراء التجاريين في مركز الجنوب –كان من بينهم بيتر لونينبورغ و واس ميوسونج– شرعت في الوقت المحدود للرئيس بشرح لماذا يجب ألا تُوقَّع اتفاقية (فيبا) من قبل تانزانيا ودول المجتمع الإفريقي الشرقي.

كان مركز الجنوب قد أعد قائمة بإحدى وعشرين مسألة، لقد تصفحت هذه المسائل في الليلة الماضية، واختصرتها إلى السبع الأهم، وهي التي أضعها في القائمة الآتية، إنها تظهر كيف أن المفوضية الأوروبية كانت تتحكم في جدول أعمال المجتمع الإفريقي الشرقي، وتحاول إجبار المنطقة على توقيع اتفاقية لم تكن أحادية الجانب وغير نزيهة فقط، بل لأنها أيضًا كانت تتجاوز إطار منظمة التجارة العالمية، ويمكن أن أضيف أنه بالرغم من أن جزءًا من اللغة كان فنيًّا، فإنه ليس من الصعب فهم أهميتها الاقتصادية والسياسية.

المسائل السبع الأكثر جدلًا في النص الأوروبي المقترح على المجتمع الإفريقي الشرقي لاتفاقية (فيبا)

1. طلبت (فيبا) إلى المجتمع الإفريقي الشرقي تحرير (80) بالمئة من التعرفات من سوق المجتمع الإفريقي الشرقي (EAC)، من شأن

هذا أن يفتح هذه السوق لتدفق الواردات الأجنبية التي ستقتل أي صناعة محلية في دول المجتمع، وتتسبب في بطالة عارمة.

2. سمحت فيباV لـ (17,4) بالمئة فقط من قيمة الواردات من أوروبا إلى بلدان المجتمع الإفريقي الشرقي بصفتها منتوجات حساسة، وذلك لم يكن كافيًا، وحتى تكون هناك سياسة تجارية نشطة تدعم التصنيع، يتعيَّن أن تكون لدى المجتمع الإفريقي الشرقي المرونة لحماية الإنتاج المحتمل في المدى البعيد.

3. لم يقدِّم الاتحاد الأوروبي أي تخفيضات في دعمه للمواد الغذائية، ولم يكن محتملًا أن يقوم بذلك مستقبلًا لأسباب سياسية محلية؛ ولهذا فانه بموجب بنود اتفاقية (فيبا)، يمكن للأوروبيين أن يرسلوا غذاءهم المدعوم إلى منطقة شرق إفريقيا، وأن يهددوا الصناعات التي تعتمد على الغذاء في المنطقة، وكذلك الأمن الغذائي لها في المدى البعيد.

4. حظرت مادة الركود في اتفاقية (فيبا)؛ المادة (13) على المجتمع الإفريقي الشرقي زيادة التعرفات لمدة خمس وعشرين سنة هي مدة التحرير، ومن شأن ذلك منع المجتمع الإفريقي الشرقي من استخدام التعرفات لحماية الصناعة الإفريقية الشرقية في المستقبل، وهي -في الأحوال جميعها- كانت متعارضة مع المادة (24) من اتفاقية الجات.

5. لم تسمح المادة (15) من (فيبا) بفرض ضرائب جديدة على الصادرات، أو أنها جعلت من الصعب تطبيقها؛ لم يتَّفق هذا القيد على السياسة مع أحكام منظمة التجارة العالمية، والأهم من ذلك

أن المجتمع الإفريقي الشـرقي كان بحاجة إلى فرض الضرائب على الصادرات من أجل الحفاظ على موارده الطبيعية وتكريسها لعملية التصنيع مستقبلاً.

6. قضـت المادة الخاصة بالدولة الأكـثر رعاية؛ المادة (16) في اتفاقية (فيبا) بأن أي امتياز يمنحه المجتمع الإفريقي الشـرقي-على سبيل المثال إلى الصين أو الهند أو البرازيل- يجب أن يتسع ليشمل أوروبا أيضًـا، وكان مـن شـأن هذا بصـورة عملية أن يقوِّض جهـود إفريقيا الرامية إلى بناء علاقات بين دول الجنوب.

فيمـا كنـت أشـرح كل قضيـة للرئيـس، كان مسـاعدان في سـكرتاريته يدوِّنـان الملحوظات، وطلب الرئيـس مزيـدًا من التفصيل حول هذه المسـائل والإسـتراتيجية التي يمكن لدول المجتمع الإفريقي الشرقي اتباعها،ولم يكن مـن الصعـب إقناع الرئيـس بـأن المجتمع الإفريقي الشـرقي يجـب أن يبقى موحَّدًا، وألَّا يسمح للمفوضية الأوروبية بتقسيم المنطقة عن طريق لعب ورقة عدم انطباق مواصفات البلدان الأقل تطوُّرًا ضد كينيا. بموجب نظام منظمة التجـارة العالميـة، أُعفيـت البلـدان الأقـل تطـورًا مـن الالتزامـات بتخفيض التعرفـة، ولكن ليـس كينيـا. أنهينـا محادثتنا بالحصول علـى تطمينات من الرئيـس كيكويتـي بأنـه لن يكـون طرفًا في أسـلوب المفوضيـة الأوروبية هذا القائم على (فرق تسـد)، كان الوقت قد حان لي ولبن مكابا لأخذ صور من قبل الصحافة، ونغادر.

عندمـا صعدت إلى الطائرة في طريقي إلى كمبالا ،كنت أتأمل محادثتي مـع الرئيـس كيكويتي، وكيـف أن مجرد حديث منـي كان كافيًا لمواجهة تأثير مسـاعدات التنميـة التـي تقدمهـا أوروبـا إلى تنزانيـا وشـرق إفريقيا؛ كيف

يمكن مناشدة صانعي السياسة الإفريقية ليتخلوا عن الاعتماد على هذه المساعدات التي تعرض سيادتهم في تقرير سياساتهم للخطر؟ كيف يمكن لشرق إفريقيا مقاومة توقيع اتفاقية (إيبا) مع الاتحاد الأوروبي، حتى وإن كان ذلك سيعني فقدان مساعدات التنمية[49]؟ وهل أن القيد المزدوج المتمثل في الحقيقة البنيوية للاعتماد على المساعدات ومتلازمة التبعية النفسية يعني أن زيارتي كان مصيرها الفشل المسبق؟ وإذا كان باستطاعة فرد في قمة سلطة الدولة في إفريقيا التغلب على متلازمة تبعيته النفسية أو تبعيتها النفسية، فهل سيكون في مقدوره أو مقدورها -أيضًا- التغلب على القيد البنيوي؟ وهل يملك أفراد في سلطة الدولة أي تأثير يمكِّن من التغلب على القيد البنيوي، أو أنه قُدِّر لهم من خلال هذا القيد البنيوي أن يبقوا أذلاء إلى الأبد؟ ولوضع الأمر في سياق شخصي بعض الشيء، هل باستطاعة الثقة التي وضعتها في كيكويتي (حتى وإن أثارته مؤقَّتًا) التغلب على تشاؤم روحي المشككة؟

كامبالا، نيروبي، مومباسا

عرفت كمبالا بتلالها السبع الرائعة (الآن يوجد فيها أكثر من ذلك) وبجامعة ماكيريري الجاثمة على إحداها، لقد حاضرت في جامعة ماكيريري بين عامي 1964 و1969م، إلى أن أرسلني إلى المنفى انقلاب عيدي أمين العسكري، وبعد رحلة جميلة من مطار عنتيبي بجانب بحيرة فيكتوريا، استقرَّ بي المقام في فندق متواضع في كمبالا؛ كلفني بن مكابا ومارتن خور (المدير التنفيذي لمركز الجنوب) بمقابلة الرئيس يوويري موسيفيني، لقد عرفته جيدًا في أثناء الكفاح السابق ضد ديكتاتورية عيدي أمين (بعد سقوط عيدي أمين في عام 1979م، كنا نعمل في مجلس الوزراء نفسه تحت

إمرة الرئيس بينيسا). كان موسيفيني يُعرَف على نطاق واسع بأنه رجل قوي، ذو بديهة سريعة وتفكير متَّقد يخترق التفاصيل ليصل إلى القضايا الأكبر؛ رجل اعتاد على اتخاذ القرارات الحاسمة، وكان من الأهمية بمكان أن نكسب موسيفيني إلى جانبنا. بحسب تطور الأمور، لم يكن باستطاعتي مقابلته؛ ولذلك كتبت له رسالة تتخذ منحى ما أبلغته إلى الرئيس كيكويتي، آملًا (من أجل أيامنا الخوالي) أن يجد الوقت لقراءتها، ولكن ذلك لم يحدث؛ لقد احتججت عندئذٍ لإشراك منظمة المجتمع المدني الأوغندية في هذا الجهد من أجل تحدي المفوضية الأوروبية.

في عام 1998م، قدمت إلى كمبالا لافتتاح فرع لمعهد إفريقيا الجنوبية للمعلومات والمفاوضات التجارية (سيتيني)، الذي أسَّسته في زيمبابوي في السنة المنصرمة؛ كان الهدف (ولايزال) من إنشائه مساعدةَ المسؤولين التجاريين في جنوب وشرق إفريقيا على العمل من أجل تحقيق صفقات أفضل للمنطقة في أثناء مفاوضات منظمة التجارة العالمية والمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، من بين الحضور في اجتماع ماكيريري كانت جين نالونجا التي كانت حينئذ تشغل منصبًا مرموقًا في مصرف أوغندا، وفي غضون بضعة أشهر، تركت منصبها لمساعدتي على تأسيس مكتب سيتيني في كمبالا، ولإدارته بوصفها مديرة له، كانت جين قد طورت ملكات رائعة في عرض حجج سياسية واقتصادية ذات طابع فني، وبصوت رنان ينم عن الثقة وبطريقة تختصر المصطلحات لتصل إلى الفكرة الرئيسة، في عام 2004م، التحق بها ناثان إيرومبا الذي عمل ذات يوم سفيرًا لأوغندا في جنيف، وكان خبيرًا لامعًا في الشؤون التجارية، أصبح ناثان المدير الإقليمي لمعهد سيتيني،

أما في نيروبي فقد كان مكتب سيتيني هناك يدار من قبل أودور أونجوين؛ أحد قدماء الناشطين السياسيين ضمن المنظمات غير الحكومية.

أتيت على ذكر سيتيني نظرًا إلى الأهمية التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية والناس الذين يعملون فيها؛ هنالك سوء فهم شائع بأن المنظمات غير الحكومية هي مجرد (دكاكين كلام)، إن انطباعًا كهذا لا يعدو كونه تعبيرًا أحادي الجانب ومتحيزًا، سيتيني يمثل فقط إحدى المنظمات غير الحكومية العديدة في المنطقة (وفي إفريقيا)، أخذ على عاتقه حماية مصالح الناس العاديين عندما تكون حكوماتهم من الضعف بمكان بحيث لا تستطيع مقاومة إملاءات الإمبراطورية، وهنالك منظمة غير حكومية أخرى هي لجنة حقوق الإنسان الكينية التي حضَّرت أوراقًا عن المضامين القانونية لتوقيع دول المجتمع الإفريقي الشرقي لاتفاقية (فيبا)، والتي ناشدت قادة شرق إفريقيا الإحجام عن المتاجرة بأرواح أفراد شعبنا مع أوروبا [50]. إضافة إلى ذلك كانت هنالك منظمات عدة غير حكومية تعمل ضد فرض الأوروبيين اتفاقيات (فيبا) على شعب إفريقيا الشرقية، ويمكنني أيضًا الإضافة بأنه كان من بين هذه المنظمات بعض النشطاء الأقوياء في المنظمات غير الحكومية الأوروبية، الذين تضامنوا مع شعب إفريقيا الشرقية، وساعدوا كثيرًا في أثناء الكفاح ضد اتفاقيات (إيبا)، وهنا أذكر بعضها؛ تحالف الحركة الفلمنكية للشمال والجنوب التي يطلق عليها (11, 11, 11)، والتي تتخذ من بروكسل مقرًا لها، ونشطاء مثل مارك مايز، ونشطاء من شبكة أبروديف الأوروبية مثل كارين أولمر؛ والبرنامج الإفريقي التابع لمؤسسة روزا لوكسيمبورغ فاونديشن (برلين).

وفي نطاق التحضير للهجوم الأوروبي المتوقع على جبهة (فيبا)، نظَّم معهد سيتيني لقاءات عدة مع مختلف أصحاب المصالح، بما في ذلك المسؤولون الحكوميون، والقطاع الخاص، وأعضاء في البرلمانات الوطنية وفي دول مجموعة شرق افريقيا، ومنظمات مجتمع مدني أخرى، وأجهزة الإعلام؛ وذلك للإعراب عن قلقهم حول اتفاقيات (فيبا)، الآن وعند هذه النقطة، يصبح دور الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا حاسمًا؛ لذلك قررت منظمات المجتمع المدني استهداف أعضاء الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا، كانوا يعملون ضد (ليس فقط المفوضية الأوروبية القوية وذات الموارد الكبيرة)، ولكن أيضًا ضد سكرتارية المجتمع الإفريقي الشرقي في أروشا؛ وهي أحد أجهزة المجتمع التي كان ينبغي أن تعمل للحفاظ على المجتمع الإفريقي الشرقي، ولكنه بدا وكأنه يقف مع المفوضية الأوروبية، كانت المفوضية الأوروبية قد استطاعت فعلًا التغلغل في بيروقراطية مجموعة شرق افريقيا في أروشا، في محاولة لتهيئة الأرضية لتوقيع اتفاقية (فيبا). في 9 يونيو عام 2010م، أصدرت سكرتارية مجموعة شرق افريقيا والمفوضية الأوروبية بيانًا مشتركًا قالتا فيه إن اتفاقية (فيبا) كانت جاهزة للتوقيع في اجتماع دار السلام، في خطوة أولى نحو توقيع اتفاقيا (سيبا) في نهاية نوفمبر 2010م.

كان جهازا المجتمع الإفريقي الشرقي -السكرتارية والجمعية التشريعية- يعبران عن وجهتي نظر مختلفتين، ليس فيما يتعلق باتفاقية (إيبا) فقط، ولكن أيضًا حول قضية مهمة أخرى وهي الحصول على أموال من المفوضية الأوروبية لتمويل أنشطتهما، كانت السكرتارية تعتقد أن المحادثات قد امتدت لسنوات، وينبغي أن تصل إلى نهاية؛ أما الجمعية

التشريعية فكانت تؤيد وجهة نظر تقول بأن مجموعة شرق افريقيا يجب ألَّا يتسرع في توقيع وثيقة تقف وراءها المفوضية الأوروبية، وفضلًا عن ذلك كانت الجمعية التشريعية تعارض الاستجابة لإغراءات الكرم المادي للمفوضية الأوروبية، وفي اجتماعها في كيجالي في شهر أبريل عام 2011م- على سبيل المثال- رفضت الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا استخدام منحة بمبلغ (3,48) ملايين دولار، حصلت عليها سكرتارية مجموعة شرق افريقيا من وكالة التنمية الدولية السويدية (سيدا)؛ لتسهيل عملية مفاوضات اتفاقية (إيبا)؛ جادلت الجمعية التشريعية بأن استخدام منحة من (سيدا) لتمويل المحادثات لن يعرض المفاوضات للخطر بما يعيق مصالح دول الشراكة فقط، ولكنه أيضًا سيلحق الضرر ويضعف من إمكانية اتخاذ الأخيرة مواقف أقوى في المفاوضات [51].

من أجل مقاومة هذا الهجوم المزدوج -خارجيًّا من قبل المفوضية الأوروبية، وداخليًّا من قبل سكرتارية المجتمع الإفريقي الشرقي- فقد أعد معهد سيتيني ورقة موقف وُقِّعت لاحقًا من قبل عدد من منظمات المجتمع المدني في أنحاء إفريقيا الشرقية جميعها، سيكون لهذه الورقة تأثير حاسم في مومباسا ودار السلام في الأيام القليلة القادمة؛ المحطة الأولى كانت مومباسا.

الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا تجتمع في مومباسا

كان أحد الأصوات الرئيسة للشعب في إفريقيا الشرقية يتمثل في أعضاء الجمعية التشريعية لمجموعة شرق افريقيا، كانت الجمعية قد أنشئت بموجب معاهدة وقَّعتها أوغندا وكينيا وتانزانيا في 30 نوفمبر عام 1999م لتأسيس كتلة مجموعة شرق افريقيا، انضمت بوروندي ورواندا إلى المعاهدة

في 18 يونيو عام 2007م، وبموجب المعاهدة، تتألف الجمعية التشريعية من: تسعة أعضاء يُنتخبون من قبل كل دولة مشاركة، أعضاء بحكم مناصبهم، وهم الوزير أو مساعده المسؤول عن شؤون المجتمع الإفريقي الشرقي من كل دولة مشاركة، والأمين العام والمستشار القانوني لمجموعة شرق افريقيا. من مجموع أعضائها البالغ اثنين وخمسين (في عام 2010م)، كانت الجمعية تضم عشرين امرأة؛ النساء الأكثر نشاطًا في الدفاع عن حقوق الشعب في المنطقة، وكانت مهمة الجمعية التشريعية لمجموعة شرق افريقياتتمثل في تشريع القوانين، والمراقبة، وتمثيل الشعب في إفريقيا الشرقية؛ في محاولة لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للمنطقة، حيث إن مشروعات القوانين التي تجيزها الجمعية التشريعية ويوافق عليها رؤساء الدول الخمس الأعضاء تصبح ملزمة لحكومات البلدان الخمسة، وبهذا تشكل الجمعية التشريعية- على الأقل نظريًّا- جهازًا تشريعيًّا (فوق وطني) لمجموعة شرق افريقيا.

اجتمعت الجمعية التشريعية لمجموعة شرق افريقيا في مومباسا في الأسبوع الأول من شهر يونيو عام 2010م، وبحلول ذلك الوقت، أُغرِق أعضاء الجمعية بوابل من الوثائق حول اتفاقية (فيبا)، ومن بين تلك الوثائق رسالة من سفراء الدول الأعضاء في جنيف إلى وزراء تجارة البلدان الأعضاء في مجموعة شرق افريقيا، وعدد من الملخصات وأوراق الدفاع من مجموعات المجتمع المدني، بما في ذلك بيان أعدَّه معهد سيتيني ووقع عليه العديد من المنظمات غير الحكومية؛ كان الجميع يحاول إقناع دول مجموعة شرق افريقيابعدم توقيع مسودة اتفاق (فيبا) التي أعدَّتها المفوضية الأوروبية، كان ممثلو المنظمات غير الحكومية-بما فيها نالونجا، أودور، ومنظمات

أخرى- في ردهة الفندق حيث يقيم أعضاء الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا[52].

تمثلت نتيجة هذا الجهد الجماعي في قرار أُعِدَّ بعناية، ووافقت عليه الجمعية في 3 يونيو، بدأ القرار باستهلال سياسي قوي يعرب عن رغبة مجموعة شرق افريقيا في توقيع اتفاقية (فيبا)، شرط أن تقدم حلًّا لعدد من المسائل العالقة ضمن مقاربة إقليمية، كان من بين هذه المسائل العالقة عدد من القضايا الواردة في الصندوق أعلاه، وقال قرار الجمعية إنه ما لم يوجَد حل مناسب لهذه المسائل، فإن إطار (إيبا) سيلزم المجتمع الإفريقي الشرقي بمعدلات تبادل تجاري سيئة، وقال القرار إن بلدان المجتمع الإفريقي الشرقي ليست منافسة للاتحاد الأوروبي؛ ولذلك فإن الواردات من الاتحاد الأوروبي ستعرض عملية التصنيع في دول المجتمع للخطر، فضلًا عن أنَّ من شأن دعم الاتحاد الأوروبي للمنتجات الزراعية تهديد مزارعي المجتمع الإفريقي الشرقي، خاصة في مجال صناعة الألبان، ومن ثم تهديد الأمن الغذائي في المنطقة، وأنذر القرار مفاوضي بلدان المجتمع الإفريقي الشرقي بأنه اذا لم يتمَّ التفاوض حول الاتفاقية بصورة عادلة، فإن سياسات الاتحاد الأوروبية (الحمائية) ستعرض المجتمع الإفريقي الشرقي لممارسات تجارية غير نزيهة لا تتفق مع أهدافها التنموية، وانتهى القرار بدعوة مجلس وزراء المجتمع الإفريقي الشرقي إلى تأخير توقيع اتفاقية (فيبا)؛ وذلك من أجل مراجعتها، وطرحها للموافقة البرلمانية سواء في الدول الأعضاء أو على المستوى الإقليمي.

قرار الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا الذي يطلب إلى مجلس الوزراء تأخير التوقيع على اتفاقية (فيبا) حتى تُحلَّ القضايا الجدلية جميعها أصبح وبصورة مفاجئة أمرًا مثيرًا للمشاعر؛ لقد اكتسب وزنًا سياسيًّا جديدًا؛ كان وفد المفوضية الأوروبية في مأزق: ماذا هم فاعلون الآن؟ كيف يستطيعون تفادي هذا الصوت غير المريح وغير المتوقع للبنية الديموقراطية للمجتمع الإفريقي الشرقي؟ الديموقراطية شيء جميل، ولكن ليس عندما تعترض طريق مجلس الأعمال الأوروبي، مجلس حرب الشركات، يجب أن تأتي الأرباح قبل الديموقراطية. أعلم من خبرتي السابقة أنه عندما كان الأوروبيون يفشلون في الماضي في أخذ ما يريدون بسبب اعتراض المنظمات غير الحكومية أو السياسيين الوطنيين أو المسؤولين في الدولة، فإنهم يلجؤون إلى الوزراء أو حتى إلى رؤساء الدول؛ من أجل القفز فوق العقبات الديموقراطية من أسفل [53]؛ ولهذا في هذه المناسبة أيضًا، اعتقد دي جت أن الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا ليست مهمة؛ وأنه يستطيع أن يصل إلى الرئيس كيكويتي الذي كان في تلك السنة رئيسًا لقمة المجتمع الإفريقي الشرقي، غير أنه عندما اتصل دي جت هاتفيًّا بمجلس الدولة في دار السلام من أجل التحدث مع الرئيس كيكويتي، أُبلِغ بأدب أن الرئيس -لسوء الطالع- خارج المدينة.

عندما أُبلغت بذلك، تأمَّلت انطباعاتي بعد حديثي مع الرئيس كيكويتي بصحبة الرئيس السابق مكابا: هل الأفراد في سلطة الدولة يمتلكون من التأثير ما يمكنهم من التغلب على القيد البنيوي، أم إنه محكوم عليهم بالفشل في ظل قيدهم البنيوي ليبقوا عبيدًا إلى الأبد؟...هل ستتغلب الثقة

التي وضعتها في كيكويتي على تشاؤم روحي المشككة؟ لقد شعرت بسعادة غامرة عندما أوفى الرئيس بوعده.

لقد ربح الشعب الجولة ، والأهم من ذلك البرلمانيون الإفريقيون الشرقيون في الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا، على الأقل في يونيو عام 2010م.

صغار المزارعين في كينيا يتحدون الدولة بشأن اتفاقيات (إيبا)

كان الموقف الذي تبنته الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا، بالرغم من جهود المفوضية الأوروبية لإضعافها، قد أتخذ في القمة؛ أي على المستوى التشريعي، وهو أمر لم يستطع وزراء الحكومة تجاهله، ولكن يتعيَّن عليَّ أن أخبركم أيضًا عن كفاح الشعب على مستوى القاعدة.

فيما كانت الدول والحكومات الإفريقية لاتزال في مرحلة التغاضي/ التكيف، كان الناس في القواعد يتحركون إلى مرحلة المقاومة؛ في عام 2007م، سجَّل منتدى صغار المزارعين في كينيا دعوى ضد الحكومة الكينية حول مسألة اتفاقية (إيبا)؛ كانت وجهة نظر المنتدى أنه إذا تمَّت الموافقة على اتفاقيات (إيبا) في صورتها الحالية، فإنها ستعرض معيشة ملايين المزارعين في كينيا وبقية منطقة الشرق الإفريقي للخطر، كان بإمكانهم أن يضيفوا أن اتفاقيات (إيبا) ستؤخر تصنيع كينيا والمنطقة.

احتاجت المحكمة العليا الكينية ست سنوات لتصل إلى قرار، في 30 أكتوبر عام 2013م، حكمت المحكمة العليا لصالح المزارعين، علاوة على أن المحكمة وجَّهت الحكومة لوضع آلية لإشراك ذوي المصالح (بما في ذلك صغار المزارعين)، في المفاوضات الجارية حول اتفاقية (إيبا)، وزيادة على

ذلك، لنشر معلومات خلال ثلاثين يومًا عن المفاوضات؛ للتوعية الشعبية، ولتشجيع النقاش حول هذه القضية ذات الأهمية القصوى بالنسبة إلى الشعب الكيني.

الوضع منذ شهر سبتمبر 2014م

في 20 سبتمبر عام 2014م، جرى تداول خبر بأن الدول الخمس الأعضاء في المجتمع الإفريقي الشرقي وقعت اتفاقية الشراكة الاقتصادية (إيبا) مع أوروبا، لماذا، وبعد قرابة أربع سنين من المقاومة الناجحة لضغوط الاتحاد الأوروبي، توقِّع دول المجتمع الإفريقي الشرقي الاتفاقية؟ ماذا الذي حصلوا عليه بموجب هذا الاتفاق؟

دعونا ننظر إلى الموضوع بشيء من العمق؛ في إيجاز داخلي في 23 مايو 2013م لرئيس مركز الجنوب -الرئيس مكابا- أوضحت سكرتارية المركز أن التكلفة المقدرة لتوقيع اتفاقية (إيبا) ستتجاوز منافعها بكثير، أورد هنا بعض النقاط الرئيسة لهذا الإيجاز:

1. أربع من الدول الأعضاء في المجتمع الإفريقي الشرقي -بوروندي، رواندا، تانزانيا، يوغندا- هي من البلدان الأقل تطورًا، وحتى لو أنها لم توقع اتفاقيات (إيبا)، فإن تجارتها مع الاتحاد الأوروبي لن تتأثر؛ إذ إنَّها ستستمر في التمتع بالوصول إلى السوق الأوروبية من دون تعرفات أو حصص، بموجب الاتفاقية المعقودة مع الاتحاد الأوروبي والمعنونة (كل شيء باستثناء السلاح).
2. الدولة الوحيدة التي ستتأثر هي كينيا (حيث إنها ليست من البلدان الأقل تطوُّرًا). بموجب بند الدولة الأولى بالرعاية، فإن كينيا ستواجه

تعرفات أعلى من تلك الواردة في نظام الأفضليات المعمم (GSP)، وحتى حينئذٍ، فإن صناعة الأزهار هي التي ستتأثر بصورة أساسية؛ عندما تدخل الأزهار الكينية السوق الأوروبية فإنها ستواجه تعرفات تتراوح بين (5, 8 و 12) بالمئة. في المجمل، ومن دون اتفاقية (إيبا)، فإن صادرات كينيا إلى الاتحاد الأوروبي ستواجه تعرفات جمركية بقرابة (97) مليون دولار سنويًّا، وفي مقابل ذلك وبعد توقيع اتفاقية (إيبا)، فإن كينيا ستواجه احتمال فقدان إيرادات بقرابة (742) مليون دولار سنويًّا بحلول نهاية المدة المقررة للتنفيذ وهي أربع وعشرون سنة، إذا ما أخذت بالحسبان الزيادة في الواردات.

3. بالمقارنة، فإن الإيرادات التي ستفقدها (مع افتراض زيادة الواردات) البلدان الأربع الأخرى الأقل تطوُّرًا الأعضاء في المجتمع الإفريقي الشرقي، إذا ما وقعت الاتفاقية، فقد احتُسبت كما يأتي:
   - (940) مليون دولار سنويًّا لتانزانيا.
   - (597) مليون دولار سنويًّا لأوغندا.
   - (241) مليون دولار سنويًّا لرواندا.
   - (24) مليون دولار سنويًّا لبوروندي.

4. لم تكن هذه تمثل الخسائر كافة، إن توقيع اتفاقية (إيبا) سيعرض معيشة ملايين عدة من صغار المزارعين للخطر، إضافة إلى مزارعي الدواجن والناس الذي يعيشون على صناعة السمك في شرق إفريقيا؛ سيكون هناك تأثير في آفاق مستقبل التصنيع في شرق إفريقيا، وقد جادل مركز الجنوب بأن بلدان المجتمع الإفريقي الشرقي لديها مقدرة تنافسية أكثر من الاتحاد الأوروبي في (10) بالمئة فقط من

خطوط التعرفة الكلية، وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي قد يتفوق من حيث القدرة التنافسية على الصناعات الإفريقية الشرقية في عقر دارها في (90) بالمئة من خطوط التعرفة، بتحرير (82) المئة من التعرفات كما تطالب به اتفاقية (إيبا)، فسيُحرَّر (2,366) خط تعرفة، ما يجعل إمكانية الحصول على إنتاج محلي مستقبلاً من هذه المنتجات أمرًا مشكوكًا فيه. أما قائمة القطاعات التي قد تتأثر بالواردات من أوروبا فتضم الآتي:

- المنتجات النفطية المصنعة.
- المنتجات الكيماوية للزراعة.
- السلع الكيماوية.
- الأدوية، المطاعيم، المضادات الحيوية.
- المنتجات الصناعية الوسيطة.
- المنتجات الصناعية النهائية.
- صناعة السيارات.
- المنتجات الزراعية.
- الكتب والكراسات والمواد المطبوعة الأخرى.

وقد ختم إيجاز مركز الجنوب بالقول: «ولهذا، فإن تكلفة توقيع اتفاقية (إيبا) بالنسبة إلى تانزانيا وللمجتمع الإفريقي الجنوبي بصورة كلية تفوق منافعها».

فيما عدا هذا التقييم من قبل مركز الجنوب والتحليلات المماثلة من قبل منظمات المجتمع المدني التي تتخذ من شرق إفريقيا مقرًّا لها –مثل معهد سيتيني ومفوضية حقوق الإنسان الكينية– لم تكن هنالك دراسات

شاملة مقارنة، سواء من الوزارات ذات العلاقة في حكومات شرق إفريقيا أو من سكرتارية شرق إفريقيا في أروشا.

ومع ذلك، وفيما كان الكتاب في طريقه إلى المطبعة، توصلت حكومات شرق إفريقيا إلى اتفاقيات (إيبا)، ولم يبقَ غير التوقيع، وفي ضوء التحليل السابق لمركز الجنوب ومنظمات المجتمع المدني الأخرى التي تتمتع بالخبرة في قضايا تتعلق بتجارة إفريقيا مع العالم، لا بد للمرء من طرح السؤال: لماذا تتوصَّل حكومات مجموعة شرق افريقيا إلى اتفاق يتعارض مع مصالح اقتصادياتها وشعوبها؟

والجواب عن هذا السؤال ينبغي أن ينتظر كشفًا كاملًا لما جرى وراء الكواليس خلال الأشهر التي سبقت توقيع الاتفاق، وهي مهمة متروكة للمؤرخين. في هذا الوقت، واعتمادًا على خبرتي ومعلوماتي بالممثلين الرئيسين في هذه الحرب، كل ما أستطيعه هو أن أقترح مناطق قد يرتادها المؤرخون في المستقبل للقيام بمزيد من البحوث الأكثر شمولية.

5. ازدياد ضغط الاتحاد الأوروبي منذ إخفاقه في إقناع المجتمع الإفريقي الشرقي بتوقيع اتفاقية (سيبا) في نوفمبر عام 2010م. لقد أصدر الاتحاد الأوروبي ما يرقى إلى الإنذار: إذا لم تُوقَّع اتفاقية (إيبا) بحلول 1 أكتوبر عام 2014م، فإن شرق إفريقيا يستدعي بذلك عملًا مضادًّا خطيرًا من قبل الاتحاد الأوروبي، سيكون من شأنه إلحاق الأذى باقتصاديات شرق إفريقيا[54].
6. ضغط متزايد من قبل صناعة الأزهار في كينيا، وهي صناعة تتحكم في شركات عالمية كبرى وبعض الشخصيات الكينية الغنية والمؤثرة.

7. إضعاف القيادة السياسية الإفريقية الشرقية في مواجهة اتفاقية (إيبا)؛ قد يكون ذلك بمثابة نتيجة مباشرة لاعتمادهم على المساعدات التنموية التي وعدت بها أوروبا. في كتاباتي السابقة وصفت المنافع المتأتية من المساعدات التنموية على أنها أمر وهمي[55].

8. تأثير اعتماد سكرتارية المجتمع الإفريقي الشرقي على العون من الاتحاد الأوروبي؛ ما يزيد بقليل على (60) بالمئة من ميزانية المجتمع الإفريقي الشرقي للسنة المالية (2014– 2015م) (17, 78 مليون دولار) كان يُموَّل من قبل المانحين، و (32) بالمئة (9, 41 مليون دولار) كان يمول من الدول الخمس الأعضاء في المجتمع الإفريقي الشرقي، كان هنالك أيضًا تمويل متواضع بمبلغ (5) ملايين دولار من وكالات أخرى؛ ولذلك لم يكن مستغربًا أن يرى الاتحاد الأوروبي في سكرتارية المجتمع الإفريقي الشرقي حليفًا له في الإسراع بعملية توقيع اتفاقيات (إيبا).

9. إضعاف تأثير الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا ومنظمات المجتمع المدني في سير المفاوضات الخاصة باتفاقية (إيبا) بين عامي 2010 و2014م.

10. عامل إضافي مساعد تمثل في الديناميكية الجيوسياسية العالمية التي ظهرت إفريقيا الشرقية من خلالها وكأنها تقف إلى جانب البلدان الغربية –بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي– ضد التهديد المتزايد لما يسمى (الإرهاب الإسلامي). كان وجود دول حلف الأطلسي في إفريقيا (خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا

وفرنسا) مرحبًا به منذ الإطاحة بالقذافي في ليبيا، والفوضى التي أخذت تعم الشرق الأوسط ومنطقة الصحراء امتدادًا إلى الصومال؛ لقد تسلمت البلدان الإفريقية الشرقية -خاصة كينيا وأوغندا- ما قيمته ملايين الدولارات من المعدات العسكرية من الغرب بين عامي 2012 و2014م.

غير أن التوصل إلى اتفاقية شيء، وإقرارها من قبل برلمانات الدول ذات العلاقة قبل تنفيذها شيء آخر، لقد بقي عدد من القضايا المهمة التي تركت من دون حل، من بينها: قضية الضرائب على الصادرات (حق بلدان المجتمع الإفريقي الشرقي في فرض ضرائب على تصدير السلع التي كانت تحتاجها من أجل تصنيعها)؛ ومسألة مادة الإخفاق في التنفيذ (التي تخوِّل المفوضية الأوروبية فرض عقوبات ضد بلدان المجتمع الإفريقي الشرقي التي تخفق في الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والديموقراطية والحكم الرشيد)؛ ومسألة ما يدعى مادة اللقاء مرة أخرى، التي تتعلق بقضايا الاستثمار، والمشتريات الحكومية، وسياسة المنافسة والخدمات.

وبعد ذلك، هنالك قضية تنفيذ اتفاقية (إيبا)، إذ إنَّ توقيع الاتفاقية يشكل شيئًا وتنفيذها يعدُّ شيئًا آخر.

استنتاجات

أولًا: خبرة إفريقيا في علاقتها مع أوروبا توضح أن التجارة كلمة ناعمة من أجل الحرب فقط؛ إن تهديد أوروبا بفرض عقوبات بوصفه سلاح إقناع أخيرًا في مفاوضات (إيبا) كان عملًا من أعمال الحرب. سأتناول

هـذه القضية مـرة أخرى في الفصل الخامس؛ العقوبـات التجارية بوصفها أعمال حرب.

ثانيًـا: نحـن نتعامـل مع هياكل راسـخة خلفتهـا في إفريقيا مئة سـنة من الحكم الاسـتعماري، كان المرء يعتقد بأن خمسـين سـنة كافية للتخلص من هذه الهياكل؛ تمتلك البلدان الآسـيوية سـجلًا أفضل من إفريقيا في التعامل مع هذه المعضلة، ربما كان ذلك يتعلق بنوعية القادة لديهم؛ لكنني أعتقد أن ذلك له علاقة أكبر بالجغرافيا السياسية للمنطقتين.

ثالثًـا: يجـب أن يتـم تجنـب الاسـتخلاصات المقـررة مسـبقًا (غالبًا من اليسـار)، التي تقضي بأن الجهود جميعها التي تبذل في العمل مع القيادات الفاسدة للمستعمرات الجديدة مآلها الفشل؛ إنه ضرب من الدوغماتية، إذا مـا دفـع بالموضوع إلـى نتيجته المنطقية، فإنه يقود حتمًا إلى طريق مسـدود: لا يمكـن فعل شـيء حتى تكـون هنالك نهاية للرأسـمالية، أو أن يكون هنـالك تغيير في النظام يحمل قيادة ثورية إلى السـلطة، قد يحدث هذا، ولكن حتى تحدث هذه الأشياء، فيجب أن تُدمَّر هياكل التبعية، ليس بالضرورة بضربة واحـدة، ولكـن قطعـة قطعـة. سـأعود لهـذا الموضـوع في الفصـل السادس، والمعنون من الحرب إلى السلام: نظرية وممارسة التغير الثوري.

رابعًـا: إحـدى هـذه القطـع التـي يتعـيَّن كسـرها مـا يدعـى المسـاعدات التنموية؛ فقد تحول العون المؤسسـي إلـى هياكل وعادات لديها نزعة لإعادة إنتاج نفسها، وقد حدث هذا لكامل صرح مفاوضات اتفاقية (إيبا). إن بيت مجموعـة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسـيفيكي في بروكسـل يمثل أكثر من تعبير عماري لهذا الصرح؛ إنه تعبير عن يد متسـولة تقول لسـيدها، أعطني

بعض المال حتى أستطيع دراسة الوضع وتحضير نفسي للتفاوض معك، إنها قمَّة السذاجة؛ إذا أردت التحدث مع خصمك، فموِّل (بناء مقدراتك)، كما هو معلوم في المصطلحات الرسمية.

خامسًا: يجب تفكيك لغة المفاوضات التجارية بحيث يمكن فهمها من قبل المواطن العادي، فهذه التعبيرات الفنية لم تسقط من السماء، فهي تمتلك تاريخًا وهدفًا، وإذا ما استُخلصت من التاريخ، فإن المصطلحات تكتسب الحياة الخاصة بها؛ الكلمات تتحول إلى حقائق، لقد رأينا كيف أن كلمات (الأفضلية، والتعرفات التفضيلية) تسرَّبت إلى مفردات المفاوضات التجارية إبان الحقبة الاستعمارية كأفضليات استعمارية، وتطورت إلى شيء يشبه الضد، والشيء الذي كان في الحقيقة أفضلية في صالح الإمبراطورية قُدِّم وكأنه أفضلية في صالح المستعمرات. هذا التحريف اللغوي واستخدام المجاز الاستعماري يخفيان وراءهما نظامًا استغلاليًّا قمعيًّا، من المفهوم أن الاصطلاحات الفنية المتعلقة بالمفاوضات التجارية لا يمكن تجنبها، ولكن من مهمة المفاوضين التجاريين من دول الجنوب إيضاح مضامينها بالنسبة إلى سياسات الدول وحياة الناس العاديين وأعمالهم.

للذهاب أبعد من الكلمات، يصبح الإمساك بالحكاية أكثر أهمية؛ الروايات الاستعمارية لاتزال مستمرة، إذا لم تكتب قصتك، فإن آخرين سيكتبونها لك. هذا الكتاب يتناول الجانب الذي يخصنا من القصة حيث نرويها.

04

التكنولوجيا وحروب الملكية الفكرية

أحد الأسلحة الفتاكة في حرب الغرب التجارية ضد البقية هو الملكية الفكرية؛ لقد حُوِّل الإرث العام للإنسانية -بما في ذلك المعرفة الطبية وبذور الغذاء- إلى ملكية في ظل النظام الرأسمالي، يُباع ويُشترى تحت اسم الملكية الفكرية. يتناول هذا الفصل الكفاح في مختلف هيئات الحكم العالمية، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو)، ومنظمة الجمارك العالمية (wco). ويتناول أيضًا التكنولوجيا وجهود إفريقيا والعالم الثالث من أجل التصنيع.

مقدمة

من الحقائق التي يُعترف بها على نطاق واسع من خلال التاريخ المكتوب أن التشارك في المعرفة يقود إلى مضاعفة هذه المعرفة، أي سلعة مادية تنقرض عندما تستهلك، أنا أستهلك تفاحة فهي لم تعد موجودة، غير أن المعرفة هي أمر خارق للطبيعة، تُثرى عندما تستهلك من قبل دائرة دائمة الاتساع من المستهلكين؛ تُحوَّل المعرفة إلى سلعة يقصد من ورائها الربح[56].

في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين عملت في بلدان عدة في شرقي وجنوبي إفريقيا، ثم لمدة أربع سنوات في مركز الجنوب من 2005 إلى 2009م، ومن خلال خبرتي أستطيع القول إن الدول الصناعية في الشمال كانت تحاول وعلى نحو منظم، إفشال أي جهود تبذلها بلدان الجنوب لتصنيع نفسها؛ لقد حاولت الشركات الكبرى فيها -وللأسف نجحت- في خصخصة المعرفة، واستخدامها في زيادة أرباحها على حساب حياة الناس، أُقدِّم أمثلة إيضاحية من القطاعين الزراعي والصيدلاني للدلالة على ذلك.

في عام 2009م، وبعد أن أنهيت عملي في مركز الجنوب، كنت أعمل بوصفي أستاذًا زائرًا، ولمدة ثلاثة أشهر، في جامعة أبسالا في السويد، لفت انتباهي ذات يوم موضوع في صحيفة؛ لقد كان تقريرًا عن التحالف الدولي لأحزاب القرصنة (PPA) الذي عقد في أبسالا، أعلن التحالف في بيانه، بين أشياء أخرى، أنه لا ينبغي السماح بمنح براءات اختراع تتعلق بالحياة (بما في ذلك البذور والجينات). هذا بالضبط ما كنت أدعو إليه في الثمانينيات والتسعينيات -أي قبل قرابة عقدين من الزمن- وذلك عندما كنت أعمل

في المناطق الريفية في جنوبي إفريقيا. لم يعر أحد أدنى اهتمام لما كنت أقول؛ ولذلك أسعدني أن أرى أصوات أحزاب القرصنة الناشئة في أوروبا يُنصت إليها، وإن كانت أهدافها تختلف بعض الشيء عن أهدافي[57]. منذ عام 2009م، أتبعت هذه الأحزاب انتصاراتها بالحصول على مقاعد نيابية في مجالس البرلمان الوطنية الأوروبية، لكن بالنسبة إلينا في الجنوب، فإن استخدام المعرفة المغلفة بأنظمة الملكية الفكرية من دون دفع عوائد كبيرة إلى مالكي هذه المعرفة يشكل عملًا من أعمال القرصنة. وتستمر الحرب.

إنها شركات البذور والمنتجات الصيدلانية في الغرب هي التي سرقت المعرفة الخاصة بالبذور والمنتجات الدوائية من الجنوب، غير أنه في الوقت الذي كانت هذه المعرفة تُقتسم فيه بوصفها موجودات عامة، فإن الشركات الغربية التي استقت هذه المعرفة من الجنوب، مضت قدمًا في الادعاء بأن هذه المعرفة هي ملكيتها الخاصة، إنها تتحمل الوزر –الوزر الأخلاقي– لموت ملايين الناس الذي يمكن تجنبه في الجنوب، والذين لا يستطيعون الحصول على الأدوية المسجلة بصفتها براءات اختراع؛ على سبيل المثال ضد الإيدز والملاريا والسل والأمراض المميتة الأخرى، إنها قصة خسيسة، لكن الموضوع لا ينطوي كلية على الشؤم والكآبة؛ إذ إنَّ الذين يسيطرون على هذا النظام (الشركات العالمية والمنظمات الدولية التي يسيطر عليها الغرب) لا يستطيعون التصرف كما يريدون على نحو كامل؛ فالحرب لا تضع أوزارها دائمًا بانتصار العسكريين أو المفكرين الأقوياء.

الابتكار، التطوير، الملكية الفكرية

تسليع المعرفة ظاهرة حديثة نسبيًّا

إن تسليع المعرفة- أو تحويل المعرفة إلى ملكية خاصة للشركات العالمية هو نتاج لظهور الرأسمالية في أوروبا، كان ذلك قبل خمس مئة سنة تقريبًا، وحتى في تلك الأثناء احتاجت خصخصة المعرفة لوقت طويل، في حقيقة الأمر لم يحدث ذلك بصورة فعلية حتى إنشاء منظمة الملكية الفكرية العالمية في عام 1967م؛ أي قبل أقل من خمسين سنة؛ لماذا احتاج الأمر إلى هذا الوقت الطويل؟ السبب هو أنه على مر مئات السنين، كانت البلدان الصناعية في العالم تستعير ابتكارات بعضها، وتنسخها وتسرقها، وتستخدمها بصورة غير مشروعة؛ لأنها كانت مشغولة بعملية تصنيع أنفسها، ولم تشعر هذه البلدان بأهمية ملكية ابتكاراتها إلا في المئة سنة الأخيرة، لاتزال هذه الدول تتقاسم المعرفة فيما بينها من خلال شركاتها العالمية، ولكنها الآن عندما بدأت البلدان النامية بتحديها، أخذت ببناء الأسوار (الحمائية) حول هذه الملكية. ادَّعى الأوروبيون (والآن الأمريكيون واليابانيون) بأنهم يمتلكون حصريًّا الابتكارات والتكنولوجيا التي مهروها بطابعهم الفكري؛ فالسويسريون- على سبيل المثال- طوَّروا صناعتهم الصيدلانية من خلال ما يطلق عليه اليوم القرصنة في ظل ويبو؛ وهي منظمة- على سبيل المفارقة- تتخذ من العاصمة السويسرية مقرًّا لها.

معظم الناس في الغرب لا يعرفون بأن العِلم الأوروبي بُني على ما توصل إليه قدماء المصريين، والأمريكيون الأوسطيون، والصينيون،

والهنود، والإغريق، والرومانيون البيزنطيون، والعلماء المسلمون في العصور الوسطى، إن حقبة العصور الوسطى الأوروبية (بين قرابة 500 إلى 1100 ميلادي) غالبًا ما توصف بأنها حقبة (العصور المظلمة) التي كانت تمثل انتكاسة مقارنة بالحقبتين التقدميتين السابقتين اللتين سادتا إبان عهد الإمبراطوريتين الرومانية والإغريقية، وعندما جاءت حقبة التنوير الأوروبي[58]، كان ذلك نتيجة لعمليات معقدة، من بينها تحرير العلوم من العقيدة الدينية. لقد أثَّرت العلوم الإسلامية في إعادة وصل أوروبا بالمؤلفات اليونانية الكلاسيكية وبالعلوم، خلال حقبة التنوير، على أنه- في أيامنا هذه- وبسبب العنصرية بطابعها المؤسساتي والخوف من الإسلام، حُجِب هذا الجزء من التاريخ عن الأجيال الحديثة؛ فالشباب في أوروبا يعتقدون بأن العلوم الحديثة جميعها ابتكار غربي؛ أي إن الشمال هو المنتج للمعرفة، والجنوب مستهلك لها، هذا ما يقف خلف الأنانية والغطرسة الأوروبيتين.

غالبًا ما يُشار إلى اتفاقية بيرن (1886م) على أنها تشكل بداية نظام الملكية الفكرية، غير أن هذا لا يعدو كونه صحيحًا جزئيًّا، ويتعلق بجزء صغير جدًّا من الحقيقة؛ لقد كانت هذه الاتفاقية تهدف بصورة أساسية إلى حماية الأعمال الأدبية، وجرى التوصل إليها تحت تأثير فيكتور هوجو والقانون الفرنسي (حق المؤلف). لقد جوبهت باعتراض كبير؛ على سبيل المثال، كان رأي هولندا أن من شأن هذه الاتفاقية إطفاء جذوة صناعة الطباعة الهولندية، وقَّعتها المملكة المتحدة سنة 1887م، ولكنها رفضت تنفيذ أجزاء كبيرة منها، حتى توقيع قانون حقوق النشر والتصاميم وبراءات الاختراع في عام 1988م؛ أي بعد مئة سنة،. لم توقع الولايات المتحدة اتفاقبية بيرن حتى عام 1989م.

أسطورة الملكية الفكرية بوصفها ضرورة للابتكار والتطور

تبعًا لذلك، لم أُعجب بالأسطورة التي ابتدعها العقائديون الغربيون المهيمنون حول ضرورة الملكية الفكرية لعملية الابتكار والتطوير، لا يوجد أدنى ما يثبت ذلك، وفي حقيقة الأمر، يشكل نظام الملكية الفكرية عائقًا رئيسًا لتطوير العلوم والصناعة، خاصة في الجنوب؛ لقد انتقد تقرير التقييم العالمي لعلوم وتكنولوجيا الزراعة –وهو عمل قام به قرابة أربع مئة من الخبراء العلميين– أنظمة التجارة والملكية الفكرية الحالية بوصفها مؤسسات تحابي البلدان الغنية على حساب الدول الفقيرة، وقال التقرير إن الملكية الفكرية، كما تطبق في حماية الكائنات الحية المعدلة وراثيًّا، قد أثرت في البحث العام وحقوق المزارعين في الحصول على البذور[59]. زد على ذلك أن مجموعة الخبراء الاستشاريين العاملة للبحث والتطوير التابعة لمنظمة الصحة العالمية، أصدرت تقريرًا في نسق مماثل حول قضيتي البحث والتطوير في مجالي الصحة والأدوية[60]؛ لقد أوصت هذه المجموعة في تقريرها اتباع مقاربات مفتوحة بالنسبة إلى البحث والتطوير والابتكار، والتوصل إلى اتفاقية ملزمة تضمن بأن تتحول نتائج البحث والتطوير إلى سلعة عامة، بمعنى ألَّا تكون خاضعة للامتلاك ولكن تسمح بحرية الاستخدام، من أجل إنتاج أدوية لسد الحاجة، خاصة في البلدان النامية.

هل الدول النامية محقة في دعم نظام الملكية الفكرية؟

في هذه الأيام نسمع محاجة قادمة من البلدان التي انخرطت في التصنيع حديثًا في الجنوب، تقول إنها ليست بالضرورة مناهضة لنظام

الملكيـة الفكريـة؛ غـير أنهـا مناهضـة لاحتكارها مـن قبل الغـرب، هي تريد فرصة لتطوير ابتكاراتها ونظام ملكيتها الفكرية الخاص بها.

دعونـا نتأمـل هـذا للحظة، يوجد شـيء غـير صحيح يتعلق بهـذا الموقف أيضًـا؛ أنـا أعترف بأنـه يوجد طرفان في هـذا الجدل، لكننـي لاأزال أتبنى وجهـة النظـر القائلـة بأن نظـام خصخصة مـا يُفترض أن يكـون جزءًا من المعرفة العامة (جزءًا من المشاعات) هو نظام غير صحيح وغير مبرر.

من منظور البلدان التي شـهدت التصنيع حديثًا في الجنوب، ومع الأخذ بالحسبان الهوة الكبيرة الموجودة بينها وبين الدول الصناعية الغربية، فإنه من الممكن تفهم هذا؛ إن النظام الحالي المسيطر على الاحتكارات الخاصة بالمعرفـة الصناعيـة (بموجـب معظـم الاعتبـارات، تمتلـك الـدول المتقدمة قرابـة (95) بالمئـة من براءات الاختراع كلها في جميع أنحاء العالم) يحبط قدرتها على التصنيع؛ ما يشـكل أحد الأسـباب الرئيسة الكامنة وراء تأخير أو إعاقة التصنيع في الجنوب، توجد تكلفة مرتفعة جدًّا لعملية تحويل الملكية الفكرية من الشـمال إلى الجنوب؛ على سـبيل المثال، الصين تتحرك باتجاه إشـغال مركـز التصنيـع في العـالم في أيامنـا هـذه، غير أنه من غـير المعلوم بصورة عامة أن الصين تدفع ثمنًا باهظًا لنقل التكنولوجيا؛ فهي تدفع أكثر مـن أربعـة مليارات دولار سـنويًّا مقابل براءات الاخـتراع لوحدها؛ في بعض الحـالات ونأخـذ مثـالًا علـى ذلـك ماكنـات (DVD)، حيث تدفع الشـركات الصينيـة أكثر مـن (30) دولارًا بوصفها عائدات لكل ماكنـة، فيما يحصل المصنعون الصينيون على دولارين فقط[61].

في مواجهة هذا الوضع، تنخرط ليس الصين فقط، ولكن أيضًا بلدان أخرى في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، في قرصنة الملكية الفكرية، لقد أصبحت أهدافًا للدول المتقدمة، لقد أنشأت البلدان الغربية نظامًا مدروسًا للرقابة على الجنوب، أطلقت عليه اسم (الجاسوسية الصناعية)، وهو أمر ينطوي على تناقض، إذ إنَّ هذه البلدان تسرق وتمارس القرصنة على بعضها في الوقت ذاته[62].

إن برنامج مكافحة التزوير وفرض القوانين الخاصة بالملكية الفكرية ينطوي على مشاركة مئات من الشركات العالمية المتمركزة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفروعها في البلدان الأجنبية، مثل التحالف ضد التزوير والقرصنة التابع لغرفة التجارة الأمريكية، ومبادرة فرض الملكية الفكرية: حملة لحماية أمريكا، وشراكة الأمن والرفاه في أمريكا الشمالية. بالنظر إلى أن الشمال فشل في فرض علاجات مدنية من خلال المحاكم المحلية، فإنه يحاول تجريم خروقات الملكية الفكرية وتدويلها، وتوسيع مجال فرض القوانين من خلال منظمات مثل منظمة الصحة العالمية، خاصة فريق العمل الدولي الخاص بمكافحة تزوير المنتجات الطبية (إيمباكت)، واللجنة الاستشارية الخاصة بفرض القوانين (ACE) التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتفاقية التجارية الخاصة بمكافحة التزوير (أكتا)، والمعايير التي يجب استخدامها من قبل الجمارك من أجل تطبيق حقوق موحدة (سيكيور)، والشرطة الدولية (الإنتربول).

تستخدم البلدان الغربية اتفاقيات الملكية الفكرية، واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية، ومعاهدات الاستثمار واتفاقيات الشراكة الاقتصادية في تعزيز مصالحها الاقتصادية؛ على سبيل المثال، المادة (11)

دي من اتفاقية الملكية الفكرية لعام 1996م، المعقودة بين الولايات المتحدة وكمبوديا تحد من مرونة كمبوديا بالنسبة إلى نظامها القانوني الخاص بحماية النباتات، وتنص اتفاقية كوتونو بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا على تسجيل براءات الاختراع الخاصة بالتكنولوجيا الحيوية والأصناف النباتية، وعلى الحماية القانونية لقواعد البيانات.

ولهذا، نعم، يمكن بلورة قضية جيدة في الدفاع عن قيام البلدان النامية بتحدي أنظمة الملكية الفكرية التي يفرضها الغرب والمنظمات الدولية التي يسيطر عليها الغرب، من الواضح أنه ما دامت الرأسمالية هي النظام المسيطر على الإنتاج والتبادل العالميين، فإنه سيكون من الخطأ إنكار مقدرة بلدان الجنوب على اتخاذ إجراءات وقائية ضد الشمال، إن احتكار الغرب للمعرفة غير مقبول، فضلًا عن أن تجريم انتشار المعرفة الصناعية ونظام الجاسوسية العالمية الذي ولده لا يمثلان فقط هدرًا للموارد؛ لقد أوجدا أيضًا دولة بوليسية عالمية، وعالمًا أرويليًّا[63].

بالرغم من دعمي لقيام الدول النامية بعمل دفاعي في الظروف الراهنة، فإنني سأستمر في الإصرار على أن نظام خصخصة المعرفة الصناعية برمته هو عمل غير صحيح؛ لقد مرت أوقات كان نقل التكنولوجيا يتم فيها على أساس التضامن وليس العائدات؛ في أعقاب الحرب الاستعمارية الثانية بين عامي 1939 و1945م، نقل الاتحاد السوفييتي كميات ضخمة من المعرفة الصناعية ليس فقط داخل الكتلة السوفييتية، ولكن أيضًا إلى بلدان مثل الصين والهند، زد على ذلك أن بعض التطورات الأخيرة تنبئ كثيرًا عن المستقبل؛ فنقل المعرفة هذه الأيام أيضًا يتم باستخدام ما يدعى تكنولوجيا المصدر المفتوح الذي لا يحمل ترخيصا بحق النشر[64]، وفضلًا عن ذلك،

فإن ناشطي المجتمع المدني يتخذون مواقف وبصورة متزايدة ضد احتكار المعرفة، في عام 2012م، اضطر الكونغرس الأمريكي إلى سحب إجراءين تشريعيين مقترحين، يهدفان إلى منح الحكومة سلطة منع الدخول إلى مواقع أجنبية على الإنترنت على أساس أنه يشكل خرقًا لحقوق النشر، وفي يوم واحد، هو 18 يناير عام 2012م، وُقِّعت عشرة ملايين التماس مناهضة لمشروعي القانون؛ قانون وقف القرصنة على الإنترنت (سوبا) وقانون حماية الملكية الفكرية (بيبا).

تستطيع معارضة نظام الملكية الفكرية ولكن مع اختيار التكنولوجيا الخاصة بك

يحاجج منظرو الملكية الفكرية في بعض الأحيان بأن الذين يعارضون الملكية الفكرية هم مناهضون للتكنولوجيا، وأنهم معارض التغيير الجدد (Luddites)[65]. إنه تكتيك يشتت الانتباه؛ أنا معارض لنظام الملكية الفكرية؛ أي تحويل التكنولوجيا إلى ملكية خاصة بهدف الحصول على (دخل ريعي) من قبل أولئك الذين يدعون امتلاكها، لكنني لست ضد الابتكار أو التكنولوجيا في حد ذاتها؛ ذلك لأن المجتمع لا يستطيع التطور من دون الابتكار، ومن ناحية أخرى ليست أنواع التكنولوجيا كلها تؤدي إلى التطور؛ إذ إنَّ بعضها يعيق التطور؛ فإذا كانت تكنولوجيا معينة تضر بصحة الإنسان أو البيئة- على سبيل المثال- فهذا يعني أنها تعيق التطور بالمفهوم الذي أستخدم التعبير فيه، وفي بعض الأحيان قد أذهب إلى تأييد العودة إلى التكنولوجيا القديمة؛ مثلًا استخدام غاندي لآلة (تشارخا) في إنتاج قماش (خادي) المنسوج محليًّا لم يكن تصرُّفًا على غرار ما فعله أتباع نيدلود

أو تصرُّفـا رجعيًّـا، بـل كان عمـلًا سياسـيًّا ذكيًّا ضد الحكم البريطاني[66]. وبالأسـلوب نفسه، أسـتطيع أن أحاجج بأن استخدام البذور المحلية، مقارنة مع البذور المعدلة وراثيًّا، هو عمل غير رجعي؛ إنه تصرف صحيح في مواجهة هيمنة احتكارات البذور. بشـأن هذه المسـألة، ومسائل أخرى عديدة، أعتقد أن المبدأ الاحترازي يشكل مرشدًا معقولًا للعمل، ويقضي هذا المبدأ بأنه إذا كان هنالك خطر في أن يؤدي عمل ما أو سياسة ما إلى إلحاق الضرر بالناس أو البيئة، فإنه – في غياب الدليل العلمي– يصبح من الحكمة توخي الحذر، في حالـة البـذور المهجنـة لم يعـد الأمـر يتعلـق بغيـاب الدليل العلمـي؛ توجد أدلة كافية على أن حياة ملايين النـاس في خطر؛ بسـبب السـعي إلى تعظيم الأربـاح لاحتـكارات البـذور العملاقـة العالميـة. مـن الأهمية بمـكان التمييز بـين التكنولوجيـا والابتكار مـن ناحية، وبين نظام الملكيـة الفكرية من ناحية أخرى؛ لا يشـكل الاثنان الشـيء نفسـه بتاتًا، بالرغم مـن أن منظري الملكية الفكرية يريدوننا أن نعتقد بأن أحد هذه الأشـياء (الابتكار) غير ممكن ولا معقول من دون الشيء الآخر (الملكية الفكرية).

حروب التكنولوجيا: حالة البذور الزراعية

البذور المهجنة إحدى أوجه التكنولوجيا

يوجد شيء واحد حول البذور يصعب فهمه: إنه إطلاق وصف التكنولوجيا علـى البذور المهجنة؛لم أسـتطع فهم ذلـك بصورة كاملة بتاتًـا حتى أجريت بحثًا على الذرة البيضاء في منطقة موشي–أروشـا إبان تدريسـي في جامعة

دار السلام في السبعينيات من القرن العشرين؛ في عام 1975م، كانت تانزانيا تواجه نقصًا خطيرًا في الغذاء، ألقى بعض المراقبين باللائمة في نقص الغذاء على برنامج جوليوس نيريري في التوطين القسري للناس في الأرياف، غير أن الخبراء الذين تحدثت إليهم في أثناء بحثي أخبروني بأن هنالك سببين رئيسين لذلك: الأول كان الجفاف الشديد الذي حصل في المدة 1973–1975م، أما الثاني فهو استخدام تانزانيا لبذور محلية ضئيلة الإنتاج، وحتى ذلك الوقت، كان معظم المزارعين يستخدمون بذورًا مخزنة من حصاد العام السابق، غير أن بعض المزارعين متوسطي الحيازات استخدموا أيضًا أنواعًا محسنة طُوِّرت محليًّا عن طريق استخدام أسلوب التلقيح المفتوح، قالوا بعد ذلك إنه يتعيَّن على تانزانيا الانتقال من الذرة المحلية إلى المهجنة.

بعد قرابة خمس عشرة سنة، زرت المنطقة في عام 1990م، كان معظم صغار المزارعين لايزالون يستخدمون الأنواع المحلية؛ لم يكن بإمكانهم شراء البذور المهجنة، بعضهم يستخدم البذور المهجنة (سي.جي.4141). بعد تحرير السوق، قدمت شركات أجنبية لتسوق بذورها، كانت بذور (سي.جي.4141) التي تبيعها كارجل (شركة كبرى عالمية)، تتنافس بشدة مع الأصناف التي كانت تنتجها تانسيد (شركة تانزانيا للبذور) محليًّا وتبيعها؛ تشكل بذور (سي.جي.4141 CG4141) تكنولوجيا محسنة. أخبرت بأن المزارعين يفضلون (سي.جي.4141) بسبب غزارة محصولها، غير أنها كانت باهظة الثمن، وتحتاج إلى كميات أكبر من المياه والأسمدة، ولا تتمتع

بالجودة التخزينية كما هي حال البذور القديمة، وتوجد أيضًا الأوغالي (ذرة مطحونة يخبز منها الكعك) التي كانت تصنع من محاصيل هذه البذور، لكنها لا تتمتع بحلاوة بذور الذرة القديمة، غير أن تانسيد لم تكن تتمتع بالإمكانات المالية التي تتمتع بها كارجل؛ كانت كارجل هي الأكثر ربحًا لهم، غير أن المزارعين كانوا يغرقون في الدين؛ كانت (سي.جي.4141) تنطوي على حقوق ملكية فكرية تتمتع بها كارجل، تمكنت كارجل من جمع عوائد طائلة من وراء استخدام بذورها.

المعرفة التقليدية: هل تتفوق على المعرفة الحديثة؟

زرت أيضًا قريتين في جنوب غرب تانزانيا – يوكويلي ومسيا. كان الناس في القريتين منخرطين في برنامج الزراعة التي تعتمد على مدخلات خارجية منخفضة؛ وهي ممارسات زراعية تهدف إلى تعظيم استخدام المعرفة والموارد المحلية، والتقليل من استخدام المدخلات الخارجية، كان الناس يجرون تجارب على استخدام يوتوبا (تريفوسيا فوجيللي)؛ وهي شجرة محلية يعرف الناس أنها تستخدم بصفتها مبيدًا حشريًّا؛ وذلك للسيطرة على الآفات التي تصاحب إنتاج الذرة وتخزينها، اعتاد الناس في المنطقة على استخدام أوراق هذه الشجرة وتحويلها إلى محلول سائل لرش المحاصيل، وقد أجروا التجارب على تحويل هذه الأوراق إلى مسحوق؛ إذ إنَّه من الأسهل تخزين المبيدات الحشرية على هيئة مسحوق، وزيادة على ذلك كانوا يزرعون أوكاسيا ألبيدا (شجرة محلية)، ويجففون القنب لتثبيت

النيتروجين في التربة، علاوة على أنهم زرعوا العديد من أصناف الأشجار والشجيرات المحلية (مثل أنزيجاتي)، كانت المعرفة التقليدية بشأن هذه النباتات في طريقها إلى الزوال.

كانوا يستشيرون (النجانجا) العشابين[67]، وكبار السن لتحديد هذه الأشجار، وقد استخدمت المعرفة التي حصلوا عليها في زراعة هذه الأصناف المحلية ومضاعفة عددها، لقد حضرت إحدى (ورشهم) جلساتهم حيث كان النجانجا يحثون الفلاحين الفقراء على تقدير معرفتهم التقليدية، وفي ما يأتي ملخص للملاحظات التي دوَّنتها خلال الورشة؛ قال أحد العشابين: «إن الزراعة لا تعنى فقط بالحصول على المردود العالي؛ إنها أيضًا تعنى بالحفاظ على التربة، إذ تتكون التربة من طبقتين: الدبال الموجود على وجه التربة، الذي يغذي الميكروبات والنباتات العليا، ويعتني بالحياة الحيوانية، وطبقة وجه الأرض التي تتكون في معظمها من الصخور الرسوبية». كان الفلاحون يومئون برؤوسهم بالموافقة، وأنهم يعلمون ذلك، كانوا يسألون: «ولكن، ما الخطأ في نشر الأسمدة في التربة؟». يجيب العشاب: «تساعد الأسمدة الميكروبات على النمو؛ تتغذى هذه الميكروبات على الدبال، وتجعله يتحلل بأسرع مما لو كانت غير موجودة، ما يمكن المحاصيل من النمو على نحو أسرع أيضا». عند ذلك نهض أحد القرويين، وسأل: «ما الخطأ في ذلك؟» أجابه العشاب: « إذا لم يتوافر دبال يمسك التربة، فإنها تنجرف، ويتعين عليك حينئذٍ استخدام كميات أكبر فأكبر من الأسمدة؛ لتزوِّد التربة بمغذيات اصطناعية، وتستمر الدورة؛ ولهذا فان كلفة الطاقة

لإنتـاج وحـدة من الغـذاء ترتفع، صحيـح أنك تحصل على مـردود أكبر لكل هكتـار مـن الأرض، غـير أن جزءًا متزايـدًا منه يذهـب إلى الشـركات ثمنًا للأسـمدة؛ ولذلك قد تزيد المسـاحة التي تزرعها، لكنك تحصل على مردود أقل، أنت تعمل الآن من أجل مصلحة الشركات، هذه هي النتيجة المباشرة، لكن النتيجة في المدى البعيد والأهم هي أنك تفقد السيطرة على تربتك؛ قد تكون الأرض ملكًا لك، غـير أن التربة لم تعد لك». لقد أنصت بدهشـة إلى معلومات النجانجا.

غير أن هؤلاء العشـابين لم يكونوا في حالة يسـر؛ كانت هنالك ثلاث قوى تعمـل ضدهم؛ القوة الأولى: تمثَّلـت في المنظمات غير الحكومية التي يمولها الاتحاد الأوروبي؛ مثل (جلوبال 2000) التي كانت توزع السـماد مجانًا على المزارعـين. القوة الثانية: الضغط من المزارعين التقدميين الموسـرين الذين يفتخـرون بمردودهـم العالي نظرًا إلى اسـتخدامهم البـذور المهجنة. القوة الثالثـة: الضغط من خـبراء الزراعة الحكوميين، الذين يدعمون اسـتخدام المدخـلات الخارجيـة بكثافـة في الزراعـة. كان النجانجـا بحاجـة إلى وقت لإيضـاح نتائج التقليل من اسـتخدام المدخلات الخارجيـة في الزراعة، غير أن الناس أُبلغوا بعدم وجود وقت: التنمية تعني مردود مرتفع ونتائج سريعة، كان يبدو لي أنهم في عجلة من أمرهم، كما لو كانوا يريدون اللحاق بالقطار للوصـول بسـرعة إلى وجهـة معينة، في حقيقة الأمر كانت هناك قوى سـلبية عاملة، رأت في نموذج التنمية البديل خطرًا على مصالحها.

إنها معركة؛ تمارس الشركات رقصة الحرب المخيفة فوق تراب إفريقيا، وتلقى هذه الشركات الدعم من وكلاء الدول والوكالات المانحة الغربية التي تدفع بالأسمدة والمبيدات الحشرية إلى الناس قائلة لهم: «أسرعوا، أسرعوا، أسرعوا» لبلوغ وجهة مشكوك في أمرها تدعى النمو، فيما يحثُّ الناس العاديون (الأكثر استنارة منهم) البقية على التوقف والتفكير في ما يصنعون، وإلى أين يتجهون.

مونسانتو

تتمثل أكثر النواحي جاذبية في البذور المهجنة في إنتاجها العالي، أما أكثر النواحي تدميرًا فيها فتتمثل في إقصاء المزارعين الفقراء الذين لا يستطيعون تحمل التكلفة العالية للإنتاج، البذور تشكل جزءًا فقط من مشهد أكبر، الأمر يتعلق بالتحكم ليس فقط في إنتاج الغذاء ولكن أيضًا في إنتاج الأسمدة والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب والآبار الأنبوبية والمعدات الزراعية الميكانيكية، مثل الجرارات والحاصدات؛ ولذلك إنها بالفعل تشكل ظروف حرب حقيقية بين رؤوس الأموال الكبيرة من ناحية والمزارعين الفقراء من ناحية أخرى[68]؛ أي إن ملايين المزارعين المعوزين يقفون في صف، وفي الصف الآخر تقف مجموعة من كبريات الشركات العالمية التي تتحكم في البذور المعدلة وراثيًّا والمواد الكيماوية، أكبر هذه الشركات شركة مونسانتو. لم تكن بداية هذه الشركة في إنتاج البذور، ولكنها بدأت بصفتها شركة كيماوية، وكما يوضح الرسم الآتي، فقد توصلت إلى شبكة اتفاقيات

لتبادل التراخيص مع عدد من الشركات الكيماوية التي تنتج مختلف أنواع المواد السامة (السموم).

اتفاقيات تبادل التراخيص للبذور المعدلة وراثيًا

فيل هوارد ـ جامعة ولاية ميشيغان ـ سبتمبر 2013م

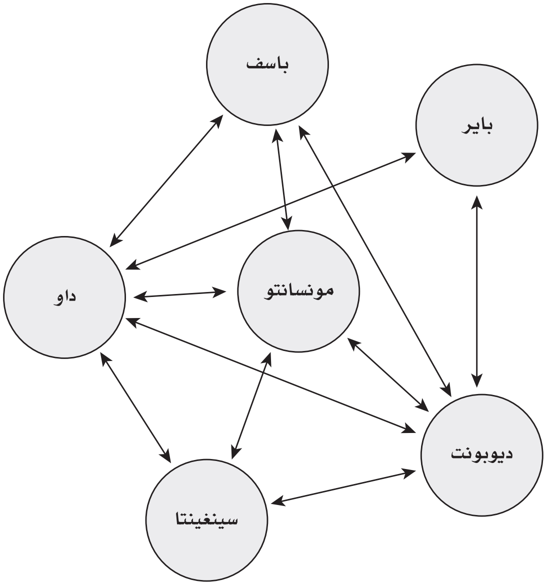

في عام 2005م، تقدمت مونسانتو بطلب للحصول على براءة اختراع لتطبيق تقنيات جديدة في تربية الخنازير، واجهت هذه الخطوة معارضة من منظمة جرينبيس التي حاججت بأن مونسانتو تحاول الادعاء بملكية تقنيات عادية لتربية الخنازير، وفي فبراير عام 2012م، قدمت منظمتان غير حكوميتين – (نافدانيا) و (لا براءات اختراع للبذور) – شكوى ضد مونسانتو، ادعيتا فيها بأن مونسانتو سرقت شمامًا مقاومًا للفيروسات

من الهند، أنا أدرك أن لكل قصة وجهين، وأن مونسانتو ومحاميها الذين يتلقون رواتب عالية لديهم روايتهم الخاصة بهم، ومع ذلك فإن ما ذكرته آنفًا كافٍ لتوضيح المعركة الجارية حاليًّا بين ما يملكه الناس (تقنيات تربية الخنازير في أوروبا والشمام في الهند)، وتملك هذه المعرفة المسبقة من قبل أمثال مونسانتو. لم تنتهِ القصة هنا؛ في 20 يناير عام 2013م كانت هناك احتجاجات في مختلف أنحاء العالم ضد مونسانتو، شملت (436) مدينة و(52) بلدًا، وقد قدرت وكالة أنباء أسوشييتدبرس عدد المحتجين بمليونين[69].

في فصل سابق حول منظمة التجارة العالمية، رأينا كيف أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كانا يصرفان مليارات الدولارات كل سنة على الدعم الزراعي لمساندة مزارعيهما، وإذا ما فكرت بذلك، فسيكون من الواضح أن هذا الدعم يذهب فعليًّا لإغناء شركة مونسانتو وأمثالها في هذا العالم، التي تنتج البذور والأسمدة والمعدات الزراعية، زد على ذلك أنني أعيد سرد قصة ملايين مزارعي القطن في البلدان الإفريقية الأربعة، وهي: بينين، بوركينا فاسو، تشاد، ومالي، والذين دُمِّروا فعليًّا بوصفها نتيجة مباشرة لدعم الولايات المتحدة لمنتجي القطن فيها؛ يذهب هذا الدعم في نهاية المطاف إلى خزائن مونسانتو وكبار الشركات الأخرى، هذا ليس كل شيء؛ بعد حصول مونسانتو على حقوق براءات اختراع بشأن بذورها، فإنها تُرسل المزارعين العاديين إلى المحاكم بتهمة خرق هذه الحقوق، ففي أحد تقاريره، قال مركز الأمن الغذائي إنه منذ شهر ديسمبر 2012 م اكتشفت (142) قضية خرق براءات اختراع ضد (410) من المزارعين، و (56) من صغريات الشركات في أكثر من (27) دولة. تمكنت مونسانتو من جمع مبلغ

ضخم بحدود (23) مليون دولار. اشتركت في هذه الدراسة حملة (أنقذوا بذورنا)[70]. قامت مونسانتو بتطوير ما سُمِّي بالعامية (البذور المدمرة)، فبمجرد وضع هذه البذور في التربة فإنها تنتحر (أي تدمر نفسها)، الأمر الذي يضطر معه المزارع لشراء بذور جديدة في السنة التالية.

إذا لم يكن هذا حربًا، فما هو؟

تجربتي في وادي زامبيزي في زيمبابوي

سأسرد في هذا السياق مدة أخرى من تجربتي في زيمبابوي في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين؛ في ذلك الوقت، كنت أعمل خبيرًا في التنمية الريفية في شمال زيمبابوي، بالقرب من الحدود مع زامبيا،؛ وهي منطقة تدعى جوروي في المنخفضة؛ لأنها تقع في الجزء المنخفض من جرف يمتد لمسافة ألف متر ويفصل وادي زامبيزي عن بقية زيمبابوي، انتشرت التجمعات البشرية حول المنطقة الخصبة نسبيًّا أسفل الجرف وبمحاذاة الوادي والأنهار التي تتدفق في المنطقة، حتى نهر زامبيزي العظيم الذي يجري في موزامبيق وزامبيا وزيمبابوي. لقد أقامت الحكومة الاستعمارية سدًّا على نهر زامبيزي، وأنشأت إحدى أكبر البحيرات الصناعية في العالم، وهي بحيرة كاريبا. تاريخيًّا، كان الناس يعيشون على الموارد الموجودة في النهر والغابات، كانت المنطقة تنتج غذاءً وفيرًا؛ حيث كان الناس يعيشون على الأسماك والقدوس والجاموس والحيوانات البرية الأخرى والفواكه، ولكن بعد بناء السد، استُؤصلت هذه الموارد من حول البحيرة ودفع بها جنوبًا نحو الجرف؛ حرم الناس الوصول إلى الأسماك والحياة البرية؛ ماديا

وبموجب القانون، لقد احتفظ بها الآن من أجل السياح القادمين من الغرب لممارسة صيد السمك والحيوانات؛ كانت السياحة تدر دخلًا جيدًا للدولة الاستعمارية ولمشغلي الرحلات، غير أنها أفقرت الشعب، ونتيجة للهجرة من جورو في العليا في الثمانينيات، واجهت موارد الوادي ضغطًا خطرًا. عندما وصلتُ إلى المنطقة في أواسط الثمانينيات، كان الناس يكافحون من أجل الحصول على الأساسيات التي تبقيهم على قيد الحياة؛ لاحظت إزالة للغابات في مساحات شاسعة وأنشطة غير قانونية لصيد السمك والحيوانات، ونشأ أيضًا توتر بين القبائل من السكان الأصليين والمهاجرين من أعلى الجرف.

أدى ذلك إلى إرهاق البيئة الطبيعية للأرض، كان بالإمكان تحمل ارتفاع درجة الحرارة –فوق 25 مئوية– ومعدل أمطار تحت (600) ميليغرام سنويًّا؛ لزراعة الحبوب المحلية (مثل الدخن والذرة)، وللحفاظ على الحياة البرية والأسماك والفواكه شبه الاستوائية، غير أن الحكومات المتعاقبة (الاستعمارية وبعد حقبة الاستعمار) أدخلت زراعة الذرة والقطن وتربية المواشي، وحتى تجعل ذلك ممكنًا، قدمت هذه الحكومات إغراءات لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى المنطقة؛ وذلك لتوفير بذور الذرة والقطن المهجنة، فضلًا عن أنها جلبت كميات ضخمة من المبيدات الحشرية للقضاء على ذبابة النوم، ولتسهيل تربية المواشي. لا يتعين على المرء أن يكون أنشتاين حتى يفهم أن هذا هو الشيء غير الصحيح تمامًا الذي يمكن عمله في هذا الوادي.

أحضرت الشركة السويسرية سيبا جايجي (هي الآن جزء من نوفارتيس) بذور الذرة والقطن المهجنة إلى الوادي، لقد اعتدت على زيارة

المزارع حيث تُفرض زراعة هذه المحاصيل كانت الزراعة تفرض فرضًا؛ لأن الإنتاج كان يتأتى من خلال الإغراء باستخدام كميات كبيرة من الأسمدة والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب، ولدى دخول هذه المزارع، كان يُرحَّب بنا من قبل شركة سيبا جايجي ومن قبل من يطلق عليهم (خبراء الإرشاد) الذين كانت وزارة الزراعة ترسلهم إلى هناك؛ لتعليم الفلاحين المزارعين الجهلة كيفية زراعة الذرة والقطن، كان كل واحد منا يعطى قبعة كتبت عليها الكلمات (كوهوا باكورو) التي تعني حرفيًّا «أقطف كثيرا» أو «محصول وفير»؛ ولذلك ومرة أخرى، الأمر المهم كان المردود العالي، وليس تكلفة الإنتاج أو حياة الناس.

ماذا عساني أفعل بصفتي خبيرًا للتنمية الريفية في وضع كهذا؟ كنت قد استؤجرت بصفتي مستشارًا من قبل الاتحاد اللوثري العالمي، استغرقت وقتًا لدراسة الوضع، ولم يمضِ وقت طويل حتى وجدت حلفاء ، وبسبب جهلي، لم أتوقع منهم الكثير ؛ عندما استعمر البريطانيون المنطقة في التسعينيات من القرن التاسع عشر، دمَّروا على نحو منظم (كما فعلوا في الأماكن الأخرى في إفريقيا) البنى المحلية للسلطة السياسية، كان الزعماء الذين يمارسون سلطتهم بفضل نسبهم الملكي قد أجبروا على التحول إلى موظفين مدنيين بأجور، أما الذين رفضوا (مثل زعيم الوادي مزارا باني) ، فكان يُبعدون أو يُجبرون على المغادرة، حيث كانوا يستبدلون بآخرين، كان هؤلاء الزعماء الاستعماريون يجمعون الضرائب وينظِّمون فرقًا لعمل السخرة نيابة عن البريطانيين، حتى إنهم فقدوا سلطتهم في توزيع الأراضي؛ ولهذا فإن هؤلاء المتعاونين القسريين فقدوا شرعيتهم في نظر الناس.

غير أنني اكتشفت شيئًا مثيرًا جدًّا للاهتمام؛ لم يكن الزعماء السابقون قد ماتوا حقيقة؛ إذ إنهم بعد موتهم الجسماني، أصبحوا أجدادًا ملكيين (مهوندورو)، وكانوا يتواصلون مع الناس من خلال وسطاء روحانيين، أما أشهر هؤلاء فكانت الوسيطة مبويا نيهاندا التي كانت من بين القيادات في أثناء حرب شيمورينجا الأولى ضد البريطانيين في التسعينيات من القرن التاسع عشر، إلى أن قُبض عليها وأُعدمت. في مراحل الحكم البريطاني جميعها، وتبعًا لذلك تحت حكم المستوطنين (بقيادة سميث)، حافظ مئات من الوسطاء الروحانيين على استمرار المقاومة ضد الاحتلال البريطاني، لقد وفرت روح مبويا نيهاندا الإلهام الذي كان وراء حرب شيمورينجا الثانية في السبعينيات من القرن العشرين؛ وجَّه الوسطاء الروحانيون في السبعينيات من القرن العشرين مقاتلي حركة التحرير في غابات وادي زامبيزي وجباله. لقد شُوِّهت سمعة الزعماء (خاصة أولئك الذين نُصِّبوا من قبل حكومة سميث)، دون أن يمس ذلك الوسطاء الروحانيين، كانوا يعيشون حياة صارمة من دون إسراف؛ سواء في ملبسهم أو في علاقاتهم مع الجنس الآخر، وفضلًا عن ذلك، في إحجامهم عن استخدام المنتجات الغربية، بما في ذلك الأدوية الغربية. هذا آخر ما سيطر على مخيلتي.

أصبح الوسطاء الروحانيون حلفاء لي في مجابهة سيبا جايجي وخبراء التطوير الذين تعينهم وزارة الزراعة؛ كانوا يحذرون الناس من مغبة استخدام الأسمدة؛ لأن من شأنها- كما كانوا يقولون: «تسميم أرضكم ولن يكون بمقدوركم زراعة الدخن والذرة البيضاء». وكانوا أيضًا يحذرون من استخدام المبيدات الحشرية لأنها «تقتل ذبابة النوم»، كان من الصعب علي في بداية الأمر فهم المنطق الكامن وراء المحاججة الخاصة بذبابة النوم، قلت لهم: حسنًا، فذبابة النوم تقتل الناس، غير أن الوسطاء الروحانيين

أوضحوا لي أن الناس عاشوا مع ذبابة النوم والحياة البرية لمدة ألف عام، والأهم من ذلك أن ذبابة النوم تلحق الأذى بالمواشي وليس بالحياة البرية، كانت البيئة مناسبة للحياة البرية وليس للمواشي، يعرف الناس كيف يصطادون الغزلان والقدوس ويعتاشون على الحياة البرية، غير أن المواشي التي جلبوها إلى الوادي من أعلى الجرف تحتاج إلى المراعي، الأمر الذي فاقم من مشكلة اختفاء الغابات التي كانت قد بدأت قبل ذلك. كان المواشي تُحمى من ذبابة النوم باستخدام كميات كبيرة من المبيدات الحشرية، ما أدى إلى تسميم الغابة والفواكه التي تنمو في الوادي، لقد تشكل لدي إدراك كامل بأن ذبابة النوم هي صديق للناس، ولم يمضِ وقت طويل حتى شكلنا مجموعة للقيام بحملة (أنقذوا ذبابة النوم). إبان تلك السنين (الثمانينيات من القرن العشرين) عملت أيضًا في ماتابيليلاند الجنوبية مع منظمة شعبية؛ منظمة الروابط الشعبية الريفية من أجل التقدم، ومن خلالهم علمت بمشروع كامبفاير؛ برنامج إدارة المناطق العامة للموارد المحلية، كان هذا المشروع هو الملهم لتشكيل رابطة تطوير جوروي في السفلى، حيث بدأ سكان جوروي في السفلى- بقيادة النساء- بتحقيق تقدم نحو توفير بديل لنموذج سيبا جايجي لإدارة الموارد الطبيعية في المنطقة، غير أن حملة أنقذوا ذبابة النوم لم تغادر المربع الأول؛ بسبب المصاعب اللوجستية والسياسية.

في السنوات الأولى من تسعينيات القرن العشرين، وبدافع من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أطلقت حكومة زيمبابوي برنامج التعديل البنيوي، كانت هذه الخطوة تشكل استسلام الدولة النهائي لإملاءات رؤوس الأموال العالمية، ما أوجد خيبة أمل لدى الوسطاء الروحانيين في الوادي الذين كانوا قد أسهموا بصورة كبيرة في الكفاح من أجل التحرر، لقد أفزعني أن

أعلم –وهذا ينطبق أيضًا على بلدي أوغندا– أن الحرية السياسية لا تعني بالضرورة أن تُترجم إلى تحرر اقتصادي وعدالة اجتماعية، ما أدهشني هو السرعة التي سلَّمت بها حكومة زيمبابوي الجديدة الاقتصادَ إلى كبريات الشركات العالمية، وفي عام 1994م، قررت التخلي عن عملي بصفتي خبيرًا في التطوير الريفي، وحوَّلت جهدي لمقارعة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية الوليدة.

حروب الملكية الفكرية: حالة الصناعة الدوائية

يعطي نظام الملكية الفكرية امتيازات للشركات الغنية على حساب حياة الناس الفقراء، لا يستطيع الناس الفقراء دفع ثمن الأدوية باهظة الثمن، وتحاجج الشركات الصيدلانية بأن أسعارها العالية تغطي تكاليف البحث والتطوير، ولكن عندما تنعم النظر في هذه المحاججة، تجد أن هذه الشركات تبسِّط ظاهرة معقدة جدًّا من أجل تحقيق مصالحها.

التعلم من الخبرات الإفريقية

عندما كنت أعمل في المناطق الريفية في جنوبي إفريقيا في الثمانينيات من القرن العشرين، كنت غالبًا ما أجتمع مع أعضاء في الرابطة الوطنية للمعالجين التقليديين في زيمبابوي (زيناثا)، كان البروفسور جوردون تشافاندوكا يرأس الرابطة في ذلك الوقت، وأخبرني بأن الرابطة تضم (80,000) عضو تقريبًا، يعملون في مناطق لم يدخلها أبدًا أطباء تدربوا

في الغرب، يتمتع المعالجون التقليديون بمعرفة واسعة بالأعشاب والأدوية، وكانت شركات الأدوية تطلب مقابلة البروفسور تشافاندوكا شخصيًّا في كثير من الأحيان. خلال زياراتي إلى القرى، اعتدت على الالتقاء عرضيًّا بوكلاء لشركات أدوية غربية وهم يرتدون الملابس البيضاء ويحملون المحاقن والأجهزة الأخرى، كانوا يجمعون عينات أعشاب وعينات دم من القرويين، وكانوا يتحدثون مع أطباء زيناثا، وبعد التحقيق وجدت أنهم يعملون على تطوير أدوية مضادة للفيروسات القهقرية؛ مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. أفترض أن شركة نوفارتيز أو كلاكسو-سميث-كلاين أو بفايزر عندما تأتي إلى إفريقيا، فإنها تضيف تكاليف السفر والبدلات اليومية وأشياء أخرى كثيرة إلى تكاليف البحث والتطوير، لقد أخذوا عينات أعشاب مجانية، وحصلوا على نصائح مجانية من أعضاء زيناثا، وحصلوا على عينات دم مجانية من أجل مصلحة العلم.

قادني عملي في البحث والتطوير المتنقل إلى أجزاء أخرى من شرقي وجنوبي إفريقيا بالإضافة إلى زيمبابوي، كان عملي يتعلق بنشر خبرات المجتمعات في المنطقة حيث تجري تجارب على المعرفة التقليدية البديلة التي كانت تتفوق في نواحٍ عدة على المعرفة العلمية الحديثة. (انظر أعلاه إلى نشاط عشابي النجانجا في قريتين في جنوب-غربي تانزانيا ومعرفتهم العلمية بشأن البذور والزراعة، والتي كانت تتفوق بصورة كبيرة على معرفة الشركات الزراعية العالمية).

في منتصف الثمانينيات قادني عملي إلى بوتسوانا، حيث عملت هناك مع منظمة تدعى ثوسانو ليفاتشنغ التي أسستها في عام 1984م مجموعة من النساء اللواتي كن يواجهن مشكلة الأمن الغذائي المزمنة، كانت هؤلاء

النسـوة ينخرطن في جمع معرفتهن التقليدية بشـأن منتجات المروج، خاصة النباتات التي تسـتخدم محليًّا في الغذاء وصناعة الأدوية؛ مثل فواكه التوتية وبذورها، ودرنات الموراما وبذورها، ونبات مخلب الشـيطان كالاهاري (وهو نبات طبي معروف جيدًا) وغيرها. حول هذه المحاصيل المحلية، نظَّمت هؤلاء النسـوة عـددًا من الأنشـطة، بما في ذلك الإنتاج والحصـاد والبيع والمعالجة والتسـويق والعلاج والأنشـطة العامة الأخرى، سـألت النسـوة إن كان هناك زائـرون مـن الخارج، فأجبن بأن منظمات غـير حكومية ومانحة تزورهن في غالـب الأحيـان، وفي بعض الأحيان كان أشـخاص بيض يأتون للحصول على عينات من الأعشاب والنباتات الطبية التي يتعاملن بها.

اتفاقية تريبس (TRIPS) وإنتاج الأدوية المحلية

لقـد أوردت المثال أعلاه ليس بهـدف إنكار عمل البحـث والتطوير الذي تقـوم بـه شـركات الأدويـة، ولكـن لإيضـاح مبالغتهـا الكبـيرة في أهمية هذه الأنشـطة، والأهـم مـن ذلك أنهـا لا تعترف بالديـن المدينة بهـ- على سـبيل المثـال لزيناثـا في زيمبابوي، ولنجانجا في تانزانيا، ولنسـاء منظمة ثوسـانو ليفاتشـنغ في بوتسـوانا، ولمجتمعـات أخـرى في إفريقيـا وفي الجنـوب-؛ إنها سـرقة عينـات الأعشـاب والـدم مـن إفريقيا، وهـذا يطرح قضايـا أخلاقية مهمة؛ أليسـت هذه الشركات مدينة بشـيء ما لشعب إفريقيا والجنوب لقاء معرفتهـا وتنوعهـا البيولوجي؟ أيضًـا، ما الحق الذي يخوِّلهـا تقاضي أثمان باهظة لأدويتها من هذه الشعوب؟ أو لنضع السؤال بصورة أخرى، ما الحق الذي يخوِّلها جعل الناس يموتون بدلًا من تزويدهم بأدوية تنقذ حياتهم؟

لكن هنالك قضايا أخلاقية حتى أكبر من الأسعار؛ القرصنة شيء، ولكن استغلال جهل الناس وضعفهم شيء آخر، وقد ينطوي على خطورة أكبر، إن صغار المزارعين في قرى زيمبابوي وتانزانيا وبوتسوانا لم يكونوا يعرفون أن لديهم شيئًا ذا قيمة ويتخلون عنه مجانًا، لم يكونوا يعرفون أي شيء عن الملكية الفكرية، وهذا يذكر المرء بالأرض التي سرقها البريطانيون في زيمبابوي في التسعينيات من القرن التاسع عشر، عندما كان الناس لا يعرفون أن الأرض يمكن خصخصتها، شكا الملك لابينجولو؛ ملك ماتابيليلاند، الأمر إلى الملكة فيكتوريا في وقت لاحق، غير أنه نُحِّي جانبًا بغطرسة، إذا كان الملك جاهلًا، فهذا خطؤه، كذلك إذا كانت النسوة في رابطة ثوسانو ليفاتشنغ في بوتسوانا لا يعرفن شيئًا عن الملكية الفكرية، فهذا بحد ذاته شيء سيئ جدًّا.

مشكلة الجهل هذه ليست مقصورة على الأفارقة وحدهم؛ لقد أبلغت بمعلومات موثوقة في أثناء اجتماعي مع السفير الصيني وخبرائه في جنيف بأنه حتى الصينيين كانوا بحاجة إلى وقت لفهم كامل مضامين الملكية الفكرية؛ ظلت الصين حتى عام 1984م، وبعد فتح الاقتصاد الصيني حين أجازت أول قانون براءة اختراع يوفر حماية محدودة لحقوق الملكية الفكرية، غير أن الأمر استمر حتى عام 1992م، في أثناء المفاوضات التجارية مع الولايات المتحدة، لتحمي الصين المنتجات الصيدلانية بموجب براءة اختراع. وحتى في تلك الأيام لم تكن مضامين الملكية الفكرية واضحة تمامًا، وفي عام 2002م، انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وبوصفه جزءًا من تلبية شروط ذلك الانضمام، كان يتعيَّن على الصين القبول بـ (تريبس) –حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة–، لم تكن الصين طرفًا في إدخال

(تريبس) في منظمة التجارة العالمية، علاوة على أن بلدان الجنوب لم تكن طرفًا فيها، وكما ذكرت آنفًا في الفصل الخاص بمنظمة التجارة العالمية، أصبحت (تريبس) ذات علاقة بالتجارة تحت ضغط الصناعة الدوائية.

في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، شجَّع العديد من البلدان في الجنوب -مثل الهند والبرازيل وكوبا- صناعة الأدوية محليًّا، وهذا ما أرادت كبريات الشركات الصيدلانية إحباطه، إن لم يكن وأده مباشرة، شكَّل هذا الأمر جذور (تريبس) وتطبيق منظمة التجارة العالمية لآلية التنفيذ على قضية كان من المفترض ألَّا تكون جزءًا من المنظمة؛ كان يتعيَّن أن تظل القضايا التي تتناول الصحة جزءًا من منظمة الصحة العالمية، والمسائل التي تتعلق بالتنوع البيولوجي أن تظل في نطاق الاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوجي.

إعلان الدوحة حول (تريبس) والصحة العامة

استمر الجدل حول (تريبس) محتدمًا في منظمة التجارة العالمية لسنوات عدة، كان ينبغي إدارة المعركة داخل منظمة التجارة العالمية باستخدام اللغة القانونية، وفي وقت حرج مباشرة قبل انعقاد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة عام 2001م، انتقلت مسؤولية رعاية قضية الصحة العامة إلى زيمبابوي، كنت حينئذٍ جزءًا من الفريق أعمل من مقر المنظمات غير الحكومية في هاراري -معهد سيتيني- ولم يمضِ وقت طويل حتى كنت على اتصال مع السفير تشيديوسيكي ونائبه تاديوس تشيفامبا في جنيف، كنت قد التقيت مع السفير المقدم (المتقاعد) بونيفيس جي. تشيديوسيكي لأول مرة في الصين، حيث كان سفيرًا لزيمبابوي في الثمانينيات من القرن

العشـرين؛ إنـه مقاتل شرس غير مهادن؛ لقد عمل مع تشيفامبا ليل نهار –بالتعاون مع سفراء عدة بلدان في الجنوب– للتفاوض حول إدخال تعديل على اتفاقية (تريبس)، كان هذا هو أساس إعلان المؤتمر الوزاري في الدوحة حول (تريبس) والصحة العامة، كنت في الدوحة بصفتي عضوًا في الوفد الأوغندي.

لقد كان تبني هذا الإعلان أمرًا مهمًّا، وهنا أورد بعض المقتطفات[71]:

بعد استهلال اعترف بخطورة مشكلات الصحة العامة التي تواجه البلدان النامية، وضع الإعلان القواعد الجديدة و المرونة في اتفاقية (تريبس):

- «بالإمكان تفسير اتفاقية (تريبس)، وينبغي تفسيرها، وتنفيذها على نحو يدعم حق البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في حماية الصحة العامة، وخاصة تشجيع الوصول إلى الدواء للجميع».
- يعترف الأعضاء بوجود المرونة التي تسمح بإدخال الحق في إعطاء التراخيص الإجبارية وحرية تقرير الأسس التي يقوم عليها منح هذه التراخيص.
- لكل عضو الحق في «تقرير ما الذي يشكل حالة طوارئ وطنية... ومن المفهوم أن أزمات الصحة العامة، بما في ذلك تلك التي تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتدرُّن الرئوي، والملاريا، والأوبئة الأخرى قد تشكل حالات طوارئ وطنية».
- بشأن الأحكام الواردة في اتفاقية (تريبس) بخصوص انتهاء حقوق الملكية الفكرية، فإن كل عضو يكون «حرًّا في إقامة نظامه الخاص

به بشأن هذا الانتهاء من دون اعتراض، وطبقًا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ولشروط المعاملة الوطنية الواردة في المادتين (3 و 4)».

وبالرغم من أن اتفاقية (تريبس) عُدِّلت الآن، فإن البلدان النامية احتاجت إلى وقت طويل لكي تطبق أحكام المرونة الواردة في إعلان الدوحة، وبسبب العولمة، اضطرت بلدان الجنوب لفتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكان القطاع الدوائي من أوائل القطاعات التي استحوذت عليها كبريات شركات الأدوية في الغرب، وعندما أخفقت في تدمير الشركات المحلية الموجودة في الجنوب، أخذت كبريات شركات الأدوية الغربية الشركات المحلية وحكوماتها إلى المحاكم، مدَّعية أنها خرقت براءات اختراعها،كما توضح الأمثلة الآتية:

القضايا التي رفعتها نوفارتز ضد الهند وجنوب إفريقيا

قبل توقيع اتفاقية (تريبس)، كان القانون الهندي يسمح بالحصول على براءات اختراع تتعلق بعملية إنتاج الدواء وليس بالمنتج نفسه، الفرق في هذه الحالة الخاصة هو أن منتج (إيماتينيب) الذي تنتجه نوفارتز ويستخدم في الأدوية في معالجة أنواع معينة من السرطان، لا يمكن الحصول على براءة اختراع بشأنه؛ إلا أنه يمكن الحصول على براءة اختراع بشأن عملية الإنتاج فقط، كانت نوفارتز تتقاضى (2,666) دولارً عن كل مريض شهريًا لقاء منتج (إيماتينيب)؛ فيما كانت الشركات الهندية المحلية –مثل سيبلا– تنتجه وتبيعه بسعر يتراوح بين (177 و 266) دولارًا لكل مريض شهريًا، ولكن لأن القانون لا يجيز الحصول على براءات الإنتاج، فلم تستطع نوفارتز الحصول على براءة اختراع بشأن (إيماتينيب)، وبمجرَّد أن غيَّرت

الهند القانون في عام 2005م للسماح بالحصول على براءات اختراع بشأن المنتج، وذلك انسجامًا مع اتفاقية (تريبس)، فقد سجلت نوفارتيز دعوى في المحكمة ضد الهند متهمة إياها بخرق اتفاقية (تريبس)؛ بسبب رفضها منحها براءة اختراع لمنتج (إيماتينيب)، كانت تنتظر هذه اللحظة، غير أن الدعوى رُفضت على الفور من قبل شركات الأدوية الهندية المحلية وبعض مجموعات المنظمات غير الحكومية الداعمة لها؛ لقد كانت محاكمة مطولة، وفي نهاية المطاف، حكمت المحكمة العليا الهندية في 1 أبريل عام 2013م لصالح الطرف الأخير، وخسرت نوفارتيز القضية. من الأهمية العظمى بمكان أن مجلس استئناف الملكية الفكرية -الذي يفصل في استئناف قرارات مكتب براءات الاختراع الهندي- بحث بصورة ضمنية التأثير في الصحة العامة جراء السعر المرتفع الذي تتقاضاه نوفارتيز عن الدواء في الهند، أعرب المجلس عن رأي يقول: «إن ثمن هذا الدواء... في رأينا مرتفع جدًّا، لدرجة أن مرضى السرطان الفقراء في الهند لا قبل لهم به؛ ولذلك فنحن نعتقد بأن منح براءة اختراع لهذا المنتج استجابة لهذا الطلب قد يعرض حياة الناس الفقراء للخطر وأسرهم التي تتأثر بمرض السرطان الذي يشكل هذا المنتج دواء فاعلًا له، فضلًا عن أن منح مثل براءة الاختراع هذه ستكون له نتائج كارثية على المجتمع أيضًا»[72].

لقد شكلت هذه القضية علامة فارقة على الطريق، إذ إنَّها تجيب عن بعض القضايا الأخلاقية التي أثرتها في وقت سابق، والتي تتعلق بفساد شركات الأدوية التي تجمع الأرباح على حساب حياة الناس؛ تستغل هذه المؤسسات العابرة للحدود الوطنية ضعفَ بلدان الجنوب عندما تواجه الآثار المترتبة على الاتفاقيات الدولية -مثل تريبس- والتي لم تكن طرفًا

في المفاوضات الخاصة بها، ولكن القبول بها فُرِض عليها عند انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

فيما يتعلق بسرد الحماية السابقة الذي يعتمد على تجربتي في إفريقيا، أود إضافة أن (تريبس) والاتفاقيات المماثلة الأخرى تطرح أيضًا القضايا الأكبر التي تتعلق بإنتاج المعرفة وامتلاكها من قبل المؤسسات الرأسمالية العالمية؛ لا تسرق هذه المؤسسات فقط المعرفة من المجتمعات الفقيرة في إفريقيا (وفي أي مكان آخر في الجنوب)، ولكنها أيضًا تقوم بحركة التفافية وتجلب الحكومات الجنوبية إلى المحاكم بتهمة (خرق المعرفة المطورة التي أُنتجت ببراءات اختراع) من قبل هذه الشركات باستخدام المعرفة المسروقة من شعب الجنوب.

وما أوضحته أيضًا قضية نوفارتيز أن حكومات الجنوب أخذت الآن تدرك مسؤولياتها أمام شعوبها، مدفوعة في بعض الأحيان بالمجتمع المدني، كما هو الحال في القضية التي حدثت في الهند، فضلًا عن أن جنوب إفريقيا لها تجربة مماثلة؛ ففي عام 2012م، استغلت نوفارتيز التزام جنوب إفريقيا باتفاقية (تريبس)، وجلبت حكومة جنوب إفريقيا إلى المحكمة بسبب سماحها بطرح دواء السرطان الأقل ثمنًا في السوق، والذي تنتجه شركة سيبلا الهندية للأدوية. لقد أصبح الوصول إلى الأدوية المضادة للفيروسات التي تنتجها شركة سيبلا أمرًا حيويًا لتوفير علاج يطيل أمد الحياة لأكثر من (2,1) مليون من المرضى، غير أن الاحتكارات الكبيرة للأدوية استخدمت اتفاقية (تريبس) لمنع الوصول إلى الأدوية العامة في جنوب إفريقيا، خاصة منذ انتهاء حقبة التمييز العنصري في عام 1994م، حيث تلقى هذه الاحتكارات

الدعم من الحكومات الغربية التي استخدمت معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقيات التجارة الحرة لفرض حماية مدعمه باتفاقية (تريبس) مضافًا اليها نظام الملكية الفكرية، خاصة فيما يتعلق بالترخيص الإجباري (انظر أدناه) وحماية البيانات، وفضلا عن ذلك وبعكس الهند، فقد منحت جنوب إفريقيا نوفارتيزَ براءات اختراع عدة بشأن المنتج (إيماتينيب)، وبالإضافة إلى ذلك وفي الوقت الذي كانت لدى الهند قوانين تناهض إدامة الخضرة، والتي تستطيع بموجبها شركات الأدوية مثل نوفارتيز الاستمرار بفرض أسعار عالية وبصورة مصطنعة لأدويتها، عن طريق الاستمرار في تمديد الحماية لبراءات الاختراع لتعديلات طفيفة على الأدوية الموجودة، فإن القوانين في جنوب إفريقيا لم تكن تتضمن مثل هذه الشروط.

ولذلك كانت الظروف تعمل ضد حكومة جنوب إفريقيا عندما أقامت نوفارتيز عليها دعوى قضائية في عام 2012م، وفي 11 يوليو عام 2013م، تظاهر مئة من ناشطي المنظمات غير الحكومية أمام برلمان جنوب إفريقيا؛ لحثِّ المحكمة على رفض دعوى نوفارتيز، عندما راجت معلومات تفيد بأن المحكمة قد تصدر حكمًا لصالح نوفارتيز، ونظمت أيضًا مظاهرات مماثلة في جوهانسبرغ وكيب تاون، شارك فيها مئات من الناشطين، بمن فيهم ناشطون من منظمة أطباء بلا حدود. سأنهي هذا الأمر هنا، وأقفز عن التفاصيل الفنية لأقول إن الجمهور في هذه الحرب بين نوفارتيز والجمهور خرج منتصرًا.

الكفاح من أجل وضع التنمية على جدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية

لقد أوضح إعلان الدوحة حول (تريبس) والصحة العامة لنا كيف أن الجنوب يستطيع - إذا اتحد- تغيير عناصر معينة ينطوي عليها النظام الحالي للحاكمية الدولية، الذي صُنع من قبل الشمال. لوقت طويل كان الجنوب يرفض احتكار الشمال للمعرفة والابتكار، غير أن هذا الأمر يمثل حربًا طويلة وصعبة؛ ففي أثناء السنوات الأربع التي عملت فيها بصفتي رئيسًا لمركز الجنوب (2005-2009م)، عمل الشمال الصناعي على منع وضع التنمية على جدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو). يمكن لهذا أن يصيب بعضهم بالدهشة؛ لأن الغرب لم يتوقف بتاتًا عن الحديث حول مسألة التنمية؛ كانت التنمية بالفعل تشكل جزءًا من جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، عندما أُضيفت كلمة (تنمية)؛ لتصبح إحدى كلمات جولة الدوحة (جولة الدوحة للتنمية). ولذلك كيف استطاعوا منع وضعها على جدول أعمال (ويبو)؟

مركز الجنوب ليس منظمة غير حكومية؛ حيث إنه يشكل منظمة حكومية دولية، كان بإمكاني وزملائي الدخول إلى (ويبو) والاشتراك في المداولات المباشرة مع المفاوضين، ففي الأشهر الأولى، ساورنا القلق عندما وجدنا الجنوب ليس موحَّدًا، غالبًا ما كانت الدول المتقدمة تستخدم أسلوب (فرق تسد) لفصل إفريقيا- على سبيل المثال- عن بقية الجنوب، أو فصل البلدان الأقل تطوُّرًا عن البلدان النامية، وباستثناء عدد قليل من البلدان مثل الهند والبرازيل وكوبا، كان هنالك القليل من الدول التي تفهم نظام

الملكية الفكرية بصورة حقيقية، وبسبب نقصان هذه المعرفة، كان غالبًا ما تُجرُّ إلى التعامل مع قضايا هامشية وليست رئيسة، خاصة عندما تُستَعرَض (جزرة) المساعدات أمامها.

كانت كسوان لي رئيسًا لقسم الملكية الفكرية في مركز الجنوب، فيما كان البروفيسور كارلوس كوري (وهو خبير مشهور ومؤلف لكتب عدة عن الملكية الفكرية) يعمل مستشارًا للمركز، تعاونهما فيفيانا مونوز، بالإضافة إلى آخرين. اعتادت كسوان تنظيم اجتماعات ليلية متأخرة أو في الصباح الباكر مع عدد من الوفود من الجنوب؛ لبحث التعقيدات الفنية لاتفاقية (تريبس) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، كانت تلقى العون في هذا الشأن من أعمال قام بها سابقًا عدد من المنظمات غير الحكومية النشطة؛ مثل شبكة العالم الثالث، مورِكز قانون البيئة الدولي، ومجموعة العمل الدولية الخاصة بالموارد الوراثية، ومجموعة العمل الدولية للصحة، ومكتب الكويكرز في الأمم المتحدة. جرى تدريجيًّا بناء جبهة عالم ثالث متماسكة داخل جدران المبنى الزجاجي المهيب (الشفاف ولكنه غامض) للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، كانت البرازيل تمتلك وفدًا نشيطًا ومطلعًا جدًّا في (ويبو)، لقد بادر الوفد البرازيلي إلى إنشاء مجموعة تدعى (مجموعة أصدقاء التنمية) التي كانت تجتمع بصورة متكررة لوضع إستراتيجية المجموعة وتنسيق عمل البلدان النامية، وفي نهاية المطاف وافقت الجمعية العمومية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية في 28 سبتمبر عام 2007م، على قرار يجعل التنمية جزءًا من التفويض الموكل لمنظمة الملكية الفكرية العالمية (ويبو) (World International Property Organisation– WIPO).

المعركة ضد الأساليب الملتوية التي يستخدمها الغرب في إحباط جهود الجنوب في التصنيع

غير أنه بعد أن خسر الغرب معركة التنمية في (ويبو)، فقد نقل ميدان المعركة سريعًا من المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى وكالات الحاكمية العالمية الأقل شهرة؛ مثل منظمة الجمارك العالمية، والمؤتمر العالمي للتزوير والقرصنة، والمعايير المستخدمة من قبل الجمارك لضمان تطبيق موحد للحقوق (سيكيور).

في يناير عام 2008م، اكتشفت كسوان لي أن المؤتمر العالمي الرابع للتزوير والقرصنة سينعقد في دبي في فبراير، لم يتلقَ مركز الجنوب دعوة للحضور، فسألتني كسوان– بصفتها رئيسًا للأمانة العامة– عمَّا سنفعله، وبعد بحث قصير، قررنا أنه بدعوة أو من دونها فإن المركز سيكون حاضرًا في دبي. قامت كسوان وخبيرنا للصحافة والإنترنت؛ فيكاس ناث، بشراء تذاكر الطيران وتحزيم حقيبة بعد أن ملآها بمنشورات وملصقات مركز الجنوب وانطلقا إلى دبي، وحيث إنه لم يسمح لهما بدخول مركز المؤتمرات، فقد أقاما (ورشة) صغيرة خاصة مضادة في فندق قريب من موقع المؤتم، كان الهدف من ذلك جعل موظفي الجمارك والحدود من الجنوب يدركون أنهم يُستخدمون من قبل البلدان الغنية وشركاتها لفرض أنظمة لحماية الملكية الفكرية نيابة عنها.

بموجب بنود سيكيور (وهو اختصار مستفز)، كانت بلدان منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية تأمل بمنح موظفي الجمارك السلطة لتفتيش البضائع المستوردة إلى بلدان الجنوب وضبطها وتدميرها، والتي تصنفها

الشركات من البلدان الغنية على أنها تخرق حقوق الملكية الفكرية؛ ولهذا كانت كبريات الشركات الغربية تريد- وعلى نحو لا يصدق- من موظفي الجمارك في الجنوب أن يعملوا وكلاء لها؛ أن يعملوا من أجلهم بوصفهم حراس حدود، أو مراقبين لتطبيق حقوق الملكية الفكرية، وأن تمنحهم سلطات تفوق المهام المنوطة بهم.

إن المعايير التي ينطوي عليها نظام سيكيور المؤقت بخصوص تطوير نظام تشريع وتطبيق الملكية الفكرية يشكل انتقالاً مهمًّا من المعايير السائدة بموجب اتفاقية (تريبس)؛ على سبيل المثال، بموجب بنود (تريبس)، تطبق إجراءات الحدود فقط على استيراد الماركات المقلدة أو مواد النشر المسروقة، يوجد فارق مهم بين خرق نظام الملكية الفكرية وتزوير المنتجات (مثلًا ما يحدث بالنسبة إلى المنتجات الصيدلانية). ذهبت سيكيور أبعد من بنود (تريبس)، وفضلا عن ذلك، كانت هنالك نواحٍ اقتصادية وقانونية بالنسبة إلى تكلفة التطبيق لم تُستوعب بصورة كاملة، ناهيك عن إدراجها في حسابات إدارات الجمارك في بلدان الجنوب، وبعبارة أخرى كانت الدول المتقدمة تحاول ترويج جدول أعمال (تريبس-زائد-زائد) بشأن تطبيق الإجراءات الدولية على الحدود عن طريق استخدام طرق ملتوية، وبالرغم من أن معايير سيكيور قد وصفت من قبل منظمة الجمارك الدولية على أنها اختيارية، فإن الخطر قائم من إمكانية تطوير هذه المعايير الاختيارية في المستقبل لتصبح معايير إجبارية، كما كان يحدث غالبًا في الماضي بشأن مبادرات اختيارية أخرى.

في دبي، عرض مركز الجنوب من خلال (الورشة) الصغيرة الخاصة والمضادة، ملصقات وأدبيات لتصحيح المعلومات غير الصحيحة التي

أوردها خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، علمت كسوان لي وفيكاس ناث أيضًا بأن المانحين من الغرب كانوا يغرون موظفي الجمارك لحضور مقررات لبناء المقدرة في المدن الغربية ذات الأضواء الساطعة؛ كانوا يدفعون تكاليف الطيران، ويعطونهم بدلات يومية، في غضون يوم واحد أصبح الحدث الجانبي لمركز الجنوب عاملًا رئيسًا في اجتذاب مسؤولي الجمارك من الجنوب؛ التقطوا أدبيات مركز الجنوب وتحدثوا إلى كسوان وفيكاس؛ ولأول مرة كانوا على اتصال مع منظور مختلف عن منظور منظمة التجارة العالمية – المنظمة العالمية للملكية الفكرية، خاصة فيما يتعلق بالموضوع الفني والمعقد جدًّا لتطبيق نظام الملكية الفكرية.

يدعم مركز الجنوب تحقيق الانسجام بين أحكام تطبيق الملكية الفكرية (يتعيَّن علي هنا أن أكرر أنني أعارض فكرة خصخصة المعرفة برمتها)، ولكن إذا ما أريد تنفيذ إجراءات التطبيق، فيجب أن يتم ذلك بالانسجام مع جدول أعمال التنمية الذي تبنته المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ووفقًا لمفهوم المرونة الوارد في إعلان الدوحة حول اتفاقية (تريبس) والصحة العامة.

استنتاجات

تضفي حقوق الملكية سلطة السيطرة على الموارد، يستطيع المالكون استغلال ممتلكاتهم على النحو الذي يريدون، وفي النظام الرأسمالي الحالي، تسببت الملكية الفكرية في تخلي الناس عن معرفتهم الخاصة

بالبذور والتنوع البيولوجي في العالم (وهنا أذكر مثلين فقط)، واللذين يشكلان جزءًا من الشيوع العالمي لصالح كبريات الشركات، يشكل نظام الملكية الفكرية تطوُّرًا حديثًا نسبيًّا حتى في نطاق تطور الرأسمالية؛ يخرق هذا النظام جميع مبادئ العدالة الطبيعية، ويشكل خطرًا على ملايين الناس الفقراء؛ لذلك ينبغي التخلص منه.

إن الرأي القائل بأنه من دون حماية الملكية الفكرية سيُحبط الابتكار لا يعدو كونه موقفًا عقائديًّا أوجده المنتفعون من خصخصة المعرفة ودافعوا عنه، لقد توصلت إلى نتيجة معاكسة تمامًا في أثناء عملي في العقدين السابقين مع مجتمعات زراعية في تانزانيا وزيمبابوي وبوتسوانا ومناطق واسعة في شرقي وجنوبي إفريقيا، ان الأمر الذي يثير الدهشة هو أن الفلاحين العاديين هناك مبتكرون ومنتجون، إلى الحد الذي يجدون معه أن معرفتهم تُمتلك وتُستَغل من قبل الشركات، والناس يُستعبدون من أجل زيادة أرباح هذه الشركات.

إن مؤسسات الحاكمية العالمية؛ مثل منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، هي نتاج عالم غير متماثل، تسيطر عليه بلدان الشمال الاستعماري التي صُنِّعت مبكرًا، ليس لدى هذه البلدان أي مصلحة في مساعدة الجنوب على تحقيق التصنيع، وتتنافس مع بلدان الجنوب في استغلال الموارد الطبيعية المتناقصة في العالم؛ لقد استثارت محاولات بلدان الجنوب تحدي هذا النظام عملًا شرسًا من قبل الغرب الصناعي، وبأساليب يمكن وصفها بحق بأنها أعمال حرب. إنهم يستخدمون النظام القانوني الحالي الذي أوجدوه لتجريم أولئك الذين يناضلون ضد هذا النظام غير

العادل، والأمثال الواردة من البذور والصناعات الدوائية تقدم أدلة وفيرة على ذلك، حيث يحاول الشمال أن يقسم الجنوب ويحكمه، وعندما يتمكن الجنوب، وبالرغم من الظروف المضادة، من الاتحاد ورد الهجوم (كما هو الحال في منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية)، يشن الغرب هجومًا مضادًّا مستخدمًا أمواله وقوة سوقه، إما مباشرة وإما من خلال مؤسسات؛ مثل: منظمة الجمارك العالمية، والمؤتمر العالمي للتزوير والقرصنة، وسيكيور، ومنظمات أخرى عديدة يسيطر عليها الغرب.

البرامج الدولية التنظيمية؛ مثل بروتوكول كيوتو وبروتوكول التنوع البيولوجي، تعاني الضعف الشديد في مواجهة اللاعبين الكبار والأقوياء مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكبرى شركاتهما، هذا ليس تبريرًا لعدم القيام بمحاولة لتغيير النظام التجاري من خلال منظمة التجارة العالمية -لأنه بالرغم من أن منظمة التجارة العالمية ليست قابلة للإصلاح، فإنه من المفترض سياسيًّا تحديها على الدوام- أو تغيير نظام الملكية الفكرية من خلال المنظمة العالمية للملكية الفكرية، أو تغيير المناخ من خلال اتفاقية إطار الأمم المتحدة للتغير المناخي، هذه ملاحظة تحذيرية ضد وضع الكثير من الثقة في هذه المؤسسات، يتعيَّن على البلدان النامية أن تضع الثقة في نفوسها، ينبغي لها أن تسخر مقدرتها على الابتكار لبناء نماذج بديلة للتنمية، فيما هي تحاول على الدوام تنفيذ التزاماتها الدولية كما يجري تفسيرها بصورة عادلة، والعمل من أجل تحقيق مجتمع إنساني عالمي عادل.

05

العقوبات التجارية بوصفها أعمال حرب

التجـارة والعقوبـات تمضيان معًا؛ العقوبات هـي أعمال حرب، وهي تقل قليلًا عن الأعمال العسكرية الفعلية، وغالبًا ما تسبقها.

مقدمة

لقـد اخـترت أربعة بلدان بوصفهـا أمثلة توضيحية؛ أحدهـا أوغندا التي أنحـدر منهـا، والبلـد الثاني هو زيمبابوي حيث عشـت لمدة (23) سـنة، أما البلـدان الثالـث والرابـع فهما كوبا وإيـران حيث معرفتي بهمـا أقل، ولكنني سـافرت إلـى هذيـن البلديـن مرات عـدة في أثناء ممارسـة وظيفتـي مديرًا تنفيذيًّـا لمركـز الجنـوب؛ كانـت كوبا تخضـع للعقوبـات الأمريكيـة منذ عام

1960م، وإيران منذ عام 1979م، وزيمبابوي منذ عام 2002م، أما أوغندا فكانت من أوائل البلدان التي شهدت عملية تغيير النظام الذي هندسته بريطانيا؛ القوة الاستعمارية التي كانت تهيمن عليها، هذا يوفر لي حقبة زمنية كافية -أكثر من خمسة عقود- لإجراء عملية تقييم متأخرة لهذه الحقبة، ويحدوني الأمل في أن يمكّنني هذا من إلقاء الضوء على نظام العقوبات بصفته جزءًا من الحرب التجارية.

كنت أحاجج على الدوام بأنه لا يوجد اهتمام لدى البلدان المتقدمة في تنمية بقية العالم، أوضحت في الفصل الثاني أن منظمة التجارة العالمية هي ذراع مطول للسياسة التجارية الأمريكية الأوروبية، وتتحدث كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كثيرًا عن السوق الحرة، غير أن ممارساتهما تتميز بـ (الحمائية) كما هي بقية العالم إن لم يكن أكثر منها، لقد أوردت مثال البلدان الإفريقية الغربية الأربعة (دول القطن الأربع)، حيث عُرِّضت حياة الملايين ووسائل معيشتها للخطر بسبب السياسات (الحمائية) الأمريكية، إن ما يحرِّك العالم الرأسمالي المتقدم بصورة أساسية هو الربح وليس حقوق الإنسان، لقد حلَّلت في الفصل الثالث هذه الظاهرة -الربح قبل البشر- فيما يتعلق باتفاقية الشراكة الاقتصادية الأوروبية الإفريقية (إيبا) التي تمثل في واقع الأمر وكالة لخدمة مصالح الشركات الأوروبية؛ بُنيت هذه العلاقة غير المتكافئة على مدى قرن من الزمن، أُنشئت من خلالها مؤسسات وهياكل ترسخت في ثقافة وسلوك لدى الجانبين. استقصيت في الفصل الرابع هيمنة تفوق الغرب التكنولوجي على البقية، وهو تطور جديد نسبيًّا (لم يمضِ عليه أكثر من ثلاث مئة سنة) والذي يستمر في استغلال أنظمة المعرفة التقليدية وامتلاكها في الجنوب

(من خلال القرصنة البيولوجية على سبيل المثال). جميع هذه المعرفة المسروقة -وهي المعرفة التي كان يتعيَّن ألا تُخصخص- غُلِّفت بنظام معيب وغير عادل أُطلق عليه اسم الملكية الفكرية.

الوضع الراهن في مواجهة (المراجعين)

الحضارات جميعها، بما فيها حضارتنا، تمتلك مؤسسات مسؤولة عن إقامة نمط معين من الأنظمة -معنوية كانت أم مادية- ومجموعة من الأفكار التي تعرف ذلك النظام وتشرحه وتبرره، والكيفية التي يمكن بها تحقيق التغييرات الشرعية في نطاق هذا النظام. تُعرَّف الشرعية من قبل أولئك الذين يمارسون السلطة في النظام العالمي، ونطلق على ذلك اسم الأفكار المتداولة أو الأفكار السائدة، وفي أيامنا هذه، تعكس هذه الأفكار منتجات التفكير المؤسسي للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومراكز البحوث التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والجامعات ومؤسسات البحوث التي تركز على هذه القضايا، وتتوصل إلى نوع معين من المعرفة، الأفكار السائدة حول أي قضية مهمة في أيامنا المعاصرة -سواء كانت تتعلق بالاقتصاد، أو حقوق الإنسان، أو طريقة الحكم، أو التجارة والاستثمار، أو التنمية، أو أسباب الصراع ومقاربات تحقيق السلام- هي منتجات لهذه المؤسسات[73]. هذه هي سلطات النظام ومؤسساته، أو إذا شئت الوضع الراهن، هذا لا يعني أنها معارضة للتغيير، غير أنها معارضة لإحداث تغيير أساسي في النظام: نظام الإنتاج والتبادل الرأسمالي.

وهـذا يعنـي أن أشـخاصًا يريـدون تغيير النظـام على نحو أساسـي، هم يرفضـون النظـام السـائد لصالـح نظام آخـر للإنتاج والتبادل؛ على سـبيل المثال: نظام اشـتراكي أو إسـلامي؛ إنهم الثوريون، غير أنه ليس جميع من يرفضـون النظـام الحالي هـم ثوريين؛ كثير منهم قد يتحـدون نواحي معينة مـن النظـام الحـالي، وفي الوقت نفسـه لا يرفضـون المبادئ الأساسـية التي يقـوم عليهـا، هنالـك اتجاهات إسـلامية معينة لا تعادي بالضـرورة النظام الرأسـمالي، غـير أن لديهـا وجهـة نظرها بشـأن الإنتـاج والتوزيـع والعدالة الاجتماعيـة وطريقـة الحكم، أنا أطلـق عليها وصفًا جماعيًّـا (المراجعون)؛ لأنها تسعى لإدخال تعديلات أساسية أو مهمة على النظام.

قـد يبدو هـذا كله أمرًا نظريًّا، أو ربما صورة مبسـطة جدًّا لشـيء معقد جـدًّا، وبصـرف النظـر عـن وجهـة نظـر المـرء، فإنـه مـن الضـروري فهـم هـذه المصطلحـات (رأسـمالي، اشـتراكي، إسـلامي، نظام،الأمـر الواقـع، ثوريون، تعديليون) وأخرى، هي مصطلحات شـائعة ليس فقط في الأدبيات الأكاديمية، ولكن أيضًا في وسائل الإعلام وحتى في الأحاديث الشعبية؛ على سـبيل المثـال، أمريـكا دولة رأسـمالية، وهي تدعـم الوضع الراهـن، أو كوبا بلـد اشـتراكي وثوري. نحتاج إلى هـذه المفاهيم عندما تواجهنا أسـئلة مثل: لمـاذا فرضـت الولايـات المتحدة عقوبات علـى إيران أو كوبا؟ لمـاذا اصطفت البلـدان الغربيـة ضـد زيمبابـوي؟ أي نوع مـن الأنظمة يبدو مهـددًا من قبل كوبـا وإيـران وزيمبابوي؟ من غير الممكن التهـرب من مواجهة هذه المفاهيم وهـذه الأسـئلة؛ إن مجرد مبدأ العقوبات في العلاقـات الدولية يطرح قضايا سياسـية وقانونية وأخلاقية قوية جدًّا، غالبًا ما تخلق مشاعر عميقة، وحتى تخلق عنفًا؛ فالعقوبات في نظري بعد كل شيء هي أعمال حرب.

ولهـذا، توجـد أفكار متضاربة حول النظام المعاصر وأساسـه الأخلاقي، مصدرهـا المفكـرون الراديكاليـون مـن أمريـكا اللاتينيـة وآسـيا وإفريقيا، هـؤلاء يختلفـون في نـواحٍ عـدة وبصورة أساسـية عـن أتباع طريقـة التفكير السـائدة، وحتى إن كان الغرب وبقية العالم يتشاركون في قيم عامة -حقوق الإنسـان والديموقراطية على سـبيل المثـال- فإن تطبيقهـا في أوضاع معينة يمكن أن يثير مشـكلات خطيرة؛ ولهذا السبب فإن بلدانًا -مثل كوبا وإيران وزيمبابـوي- التي تعتنق مفاهيـم بديلة للنظام (حول قضية الأرض والملكية على سبيل المثال) تُعَدُّ خارج النظام؛ ولهذا فهي أهداف مشروعة للعقوبات من قبل الدول المهيمنة من أجل إعادتها إلى النظام.

العقوبات التجارية: التعلم من الدراسات حول بعض الحالات الخاصة

الاقتصاد السياسي للعقوبات

من المعالم الثابتة لزمننا أن البلدان الإمبريالية -ومن خلال الاستعمار وشـركاته- تمكنـت مـن السيطرة علـى مـوارد الشـعوب المُسـتعمَرة، وإذا مـا حاولـت الشـعوب المُسـتعمَرَة ممارسـة السـيطرة علـى مواردهـا، فـإن البلـدان الإمبرياليـة تلجأ إلى اسـتخدام القوة والعنف لاسـتعادة سـيطرتها الاسـتعمارية، وكان هذا على الدوام ينطوي على اسـتخدام العقوبات، وربما يؤدي إلى تغيير النظام(74).

أوغندا

تعلمت الدرس أعلاه عن كثب؛ ولدت وترعرعت في أوغندا، وأدركت يافعًا أن المهاجرين الآسيويين -بمن فيهم الصناعيون مثل مادهفاني وميهتا وعائلتي- كانوا يخدمون بصورة أساسية المصالح الاستعمارية والتجارية البريطانية، كانت بريطانيا تسيطر عمليًّا، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على موارد البلاد جميعها.

نالت أوغندا استقلالها في أكتوبر عام 1962م، وفي عام 1969م وافق البرلمان على ميثاق الرجل العادي الذي اقترحه الرئيس أوبوتي، كمجموعة من الخطوات الأولى لتحرك أوغندا نحو اليسار، أعلن الرئيس أوبوتي في خطابه التزامه بالديموقراطية، وأصر على حاجة البلاد إلى مواردها من أجل تطوير الشعب الأوغندي، وقال إن ثمرات التنمية ستُقتسم بصورة عادلة ومتساوية بين أبناء الشعب، ثم اتَّخذ ما تبين لاحقًا بأنها خطوة جريئة وتنطوي على مخاطرة، وفي مايو عام 1970م، أمَّم خمسًا وثمانين شركة، بما فيها المصارف البريطانية الثلاثة -باركليز، ناشنال أند جريندليز، ستاندرد بانك- التي كانت تسيطر إما بصورة مباشرة وإما غير مباشرة على (80) بالمئة من الأصول التجارية في أوغندا، وعد بأنه سيعوِّض المصارف، غير أن ذلك لم يكن كافيًا، لقد كانت عملية التحرك نحو اليسار برمَّتها لعنة على القوة الاستعمارية السابقة؛ كان لهذا التحرك سلسلة من ردود الفعل -محلية ودولية- انتهت في 25 يناير عام 1971م بإزاحة أوبوتي عن السلطة، في انقلاب عسكري دبَّرته بريطانيا وإسرائيل، وهي حقيقة براهينها متوافرة الآن في وثائق يعرفها الجميع.

كانت هذه باكورة تجربتي مع الإمبريالية الاستعمارية الحديثة، كنت حينئذٍ ما أزال وطنيًّا راديكاليًّا يافعًا...وساذجًا، قدَّمت إلى أوبوتي يد المساعدة في كتابة ميثاق الرجل العادي، معتقدًا أن الاستقلال السياسي سيفتح الطريق أمام الاستقلال الاقتصادي، قد يكون أوبوتي بالرغم من كونه وطنيًّا ناضجًا فطنًا، قد فكر بالطريقة نفسها، كلانا كان مُخطئًا؛ لقد استغلت بريطانيا وإسرائيل الانقسامات العرقية والتاريخية بين الشعب والقيادة في أوغندا، نفَّذت تغييرًا في النظام باستخدام الجيش الأوغندي، واستعادت السيطرة البريطانية على موارد أوغندا واقتصادها، أما بالنسبة إليَّ وإلى عائلتي، فقد أُجبرنا على مغادرة أوغندا من قبل نظام عيدي أمين العسكري، فانضممت إلى النضال الديموقراطي ضد نظام أمين الوحشي، وفي عام 1979م وبعد ثماني سنوات من وضع أمين في السلطة، أُطيح به من قبل قوى العصابات التانزانية الأوغندية المشتركة، عدت إلى أوغندا هذه المرة بوصفي عضوًا في الجبهة الوطنية لتحرير أوغندا، وفي مايو عام 1980م، كان هنالك انقلاب عسكري آخر أطاح بحكومة الجبهة الوطنية، وأُجبرت على المغادرة إلى المنفى السياسي للمرة الثانية.

لن أذهب أبعد من ذلك في سرد هذه القصة؛ فقد نقلت المغزى منها؛ لا تعدو أوغندا كونها بلدًا صغيرًا، بحجم إنجلترا نفسه من حيث المساحة، غير أن إنجلترا تحكمت في مصير أوغندا؛ بطبيعة الحال ليس من دون مقاومة من الشعب الأوغندي، لقد خاض الشعب كفاحًا، وبعد الحرب العالمية الثانية، استُعيض عن الاستعمار البريطاني باستعمار أوروبا الجماعي لإفريقيا، وقد سردت لكم في فصل سابق كيف أن أوروبا استخدمت التهديد بفرض العقوبات لفرض معاهدة فريدة على مجتمع

أوروبا الشرقية –اتفاقية الشراكة الاقتصادية– التي دمرت إلى حد كبير فرص تصنيع المنطقة، ولكن الآن وبالانتقال سريعًا إلى أيامنا هذه، فإن طرح اتفاقيات الشراكة الاقتصادية يقدم لإفريقيا الخيار لمحاولة الانعتاق من الولايات المتحدة وأوروبا[75].

زيمبابوي

في عام 1980م، كانت زيمبابوي قد حصلت حديثًا على الاستقلال بعد حرب عصابات دامت أكثر من عقد من الزمن، كنت حينئذٍ في منفاي السياسي الثاني في كينيا، وبعد عام 1980م، نقلت مكان منفاي إلى زيمبابوي التي أصبحت موطني الثاني، ما أصابني بالصدمة المباشرة كان الفرق بين أوغندا وزيمبابوي؛ لقد شكلت قضية الأرض بصورة أساسية هذا الفرق، ففي أثناء مفاوضات الاستقلال التي جرت في لانكاستر هاوس، قدم موجابي تنازلين رئيسين؛ الأول: وعد بالسماح للأقلية البيضاء بإشغال عدد من المقاعد التي ستُخصَّص لها في البرلمان الجديد. الثاني: عدم المساس بالأرض لمدة عشر سنين، والسماح باستبدالها على قاعدة (البيع بالرضا، الشراء بالرضا)، قام شريداث رامفال الذي كان حينئذٍ يشغل منصب الأمين العام للكومنويلث، بالتوسط للوصول إلى اتفاق بشأن هذه القضية المثيرة للجدل، وفي لحظة حرجة من المحادثات، اتصل رامفال هاتفيًّا بالسفير الأمريكي في لندن، ومن خلاله تلقى التزامًا من الرئيس كارتر بأن تقدم الولايات المتحدة أموالًا طائلة؛ من أجل ضمان توزيع الأراضي إلى شعب زيمباوي، وأنه سيضمن الحصول على ضمانات مماثلة من البريطانيين[76].

بعد استقلال زيمبابوي، ارتفعت أسعار الأراضي بصورة كبيرة، أصبحت اتفاقية (البيع بالرضا، الشراء بالرضا) لا قيمة لها بصورة عملية بالنسبة إلى الأفارقة الذين يريدون الحصول على الأرض، كان عدد قليل من البيض مستعدين لبيع الأرض في وقت ترتفع فيه أسعار الأراضي؛ ولهذا فإنه من المفارقات أن الأشخاص نفسهم الذين كانوا يعارضون استقلال زيمبابوي أصبحوا المستفيدين بعد وقت قصير من الاستقلال.

خلال تلك السنين، عملت قريبًا من الاتحاد العام لعمال الزراعة ومؤتمر اتحاد نقابات زيمبابوي؛ سافرت كثيرًا في المناطق الريفية، وشاهدت النتائج الوخيمة لفشل الحكومة في القيام بالإصلاحات الضرورية جدًّا، التزم الرئيس موجابي بدقة باتفاقية لانكاستر، وبذلت جهودًا عدة لحل القضايا المالية والفنية مع الحكومة البريطانية، في وقت من الأوقات، عُيِّنت مستشارًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في هاراري للنظر في قضية الأرض، وبعد أن أكملت بحثي، نصحت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقيام بتدقيق مناسب للأرض، وإذا سادت النوايا الحسنة بين الحكومتين الزيمبابوية والبريطانية، فإن قضية الأرض قد تحل سلميًّا في غضون خمس سنوات.

أنا على قناعة بأنه من خلال الدبلوماسية الصبورة، كان بالإمكان حل قضية الأرض؛ قام رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر بالفعل بحل القضية من خلال المشاورات مع الحكومة الزيمبابوية، ولكن بعد ذلك بقليل، خسر ميجر الانتخابات وتسلم توني بلير زمام السلطة، حيث عُيِّن كلير شورت وزير دولة للتنمية الدولي (1997–2003م). تراجع بلير ببساطة عن اتفاقيات

لانكاستر هاوس جميعها؛ وهي وعود كانت حتى مارغاريت تاتشر حريصة على الوفاء بها، وحتى هذا اليوم، قليلون هم الذين يعرفون هذه القصة.

تحت ضغط رابطة قدماء المحاربين، سارع موجابي في عملية إصلاح الأراضي في عام 2000م، ومن المفارقات أن بلير الذي أثَّر بصورة أساسية في خلق أزمة الأراضي، فرض العقوبات على زيمبابوي؛ لقد أقنع البلدان الأعضاء في حلف الأطلسي ودول الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات مستهدفة على زيمبابوي، وفي عام 2013م، ادعى رئيس جنوب إفريقيا السابق مبيكي في مقابلة مع الجزيرة بأن بلير قد مارس الضغط عليه لمساعدة بريطانيا على الإطاحة بموجابي عسكريًّا[77].

حتى هذا اليوم، مازالت زامبيا تخضع للعقوبات الغربية، كان بالإمكان حل قضية الأرض التي استمرت منذ الحقبة الاستعمارية، غير أنها أصبحت تشكل جرحًا داميًا في الجسد السياسي لزيمبابوي، وفي العلاقات بين زيمبابوي والغرب، أما جهود الغرب الرامية إلى تشجيع تغيير النظام من خلال تشويه صورة موجابي ومن خلال تمويل أحزاب المعارضة، فقد أخفقت في إزاحة موجابي. شاركت في الحركة الديموقراطية التي انطلقت في التسعينيات من أجل إيجاد نظام تعدد الأحزاب في زيمبابوي، ولكن وفي اللحظة التي بدأت فيها الأموال تتدفق من أوروبا وأمريكا لدعم المعارضة، غادرتُ الحركة؛ لقد أفقد التمويل الخارجي العملية الديموقراطية الشرعية، وذلك سيحدث فعلًا لو أن إفريقيا والصين موّلتا أحزاب المعارضة في أوروبا أو أمريكا، أما ادعاء الغرب بأن زيمبابوي كانت تعاني العجز الديموقراطي فهو ضرب من النفاق، لقد جرت محاولات غير مبررة لتبرئة الغرب من نصيبه من المسؤولية في استمرار الأزمة في العلاقات بين زيمبابوي والغرب.

هذه قصة طويلة كما هي قصة أوغندا، غير أن المغزى قد نُقِل؛ زيمبابوي، كما هي أوغندا، دولة استعمارية جديدة، يريد الناس الأرض وممارسة السيطرة على مواردهم للتمتع بالثمرات الاقتصادية للاستقلال السياسي، غير أن هذا جرى نكرانه على الناس بأوامر استعمارية.

كوبا

كانت كوبا جزءًا من الإمبراطورية الإسبانية لقرون عدة، وفي أواخر القرن التاسع عشر، تمرد الثوار الكوبيون على إسبانيا، وفي أعقاب الحرب الإسبانية–الأمريكية (1898م)، غزت الولايات المتحدة الجزيرة، وفي عام 1902م عينت حكومة لتدير جمهورية كوبا الجديدة، أصبحت كوبا في واقع الأمر مستعمرة جديدة للولايات المتحدة.

في 1 يناير عام 1959م، وبعد حرب عصابات دامت ست سنوات بقيادة فيدل كاسترو وتشي جيفارا، أطاح الثوار الكوبيون بنظام باتستا المدعوم من الولايات المتحدة وأعلنوا كوبا جمهورية اشتراكية. أُتبع ذلك ببرنامج للتأميم والإصلاحات الاجتماعية الرئيسة، بما في ذلك توفير التسهيلات الطبية والصحية والمساكن والاتصالات والتعليم والاعتراف بحقوق متساوية للمرأة، وفي خارج كوبا شرع كاسترو بتنفيذ برنامج تضامن ودعم لحركات النضال؛ من أجل التحرر في أجزاء أخرى من الجنوب العالمي، بما في ذلك الجزائر وأنغولا ونيكاراغوا واليمن وبلدان أخرى.

وخوفًا من انتشار حركات التمرد الشيوعية في بلدان الجنوب، قامت الولايات المتحدة بعدد من المحاولات الفاشلة للإطاحة بالحكومة الكوبية، بما

في ذلك غزو خليج الخنازير في عام 1961م، وفي أعقاب ذلك بقليل حدثت أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962م[78]، ولقاء سحب الاتحاد السوفييتي للصواريخ من كوبا، تعهدت الولايات المتحدة بعدم غزو كوبا في المستقبل.

حتى قبل غزو خليج الخنازير وأزمة الصواريخ، كانت الولايات المتحدة قد فرضت عقوبات على كوبا، بدأت هذه العقوبات في 19 أكتوبر عام 1960م، وكانت تغطي مجالًا واسعًا من المنتجات والعمليات والإجراءات، لاتزال هذه العقوبات سارية المفعول حتى هذا اليوم، وتعد من العقوبات الأوسع نطاقًا؛ على سبيل المثال، تنظيمات السيطرة على الأصول الكوبية التي فرضتها وزارة الخزانة الأمريكية، كان لها تأثير في المواطنين الأمريكيين والمقيمين الدائمين وأينما وجدوا، وجميع الناس والمنظمات الموجودين ماديًّا في الولايات المتحدة، وجميع فروع الشركات التابعة للمؤسسات الأمريكية في جميع أنحاء العالم[79]. أحد هذه التنظيمات -قانون الديموقراطية الكوبية لعام 1992م- هو أمر مثير جدًّا للاهتمام؛ إذ إنه ينص على استمرار العقوبات الدبلوماسية والتجارية ما دامت كوبا ترفض التحرك نحو الديموقراطية وممارسة احترام أكبر لحقوق الإنسان. يتعيَّن على المرء أن ينحدر من مستعمرات الغرب الجديدة كي يقدر مدى النفاق الموجود في هذا القانون، كانت منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك المفوضية الأمريكية الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش تحاجج بأن العقوبات الأمريكية على كوبا تفتقر إلى الأسس القانونية والأخلاقية في القانون الدولي.

إن تقييم أسباب ونتائج هذا الجهاز من العقوبات التي امتدت ستين عامًا أمر في غاية التعقيد؛ إنه يشبه محاولة إطلاق النار على هدف متحرك،

فعـام 2014م ليس كعام 1960م، لم يعد العـالم كما كان، وفضلًا عن ذلك، فـإن العلاقات الكوبية-الأمريكية تعكس رمزية المعركة بين داوود وجالوت؛ إذ إنَّ كوبا الصغيرة التي بالكاد تبعد مئة كيلومتر عن الشواطئ الأمريكية، تمكنت من الصمود بإمكاناتها الذاتية (وبتضامن من الخارج، بما في ذلك القـوى التقدميـة داخـل الولايـات المتحدة). زد علـى ذلك أن كوبـا قد تكون الدولة الشيوعية الوحيدة في العالم التي لايزال فيها الحزب السياسي نفسه والحركة نفسها (إذ إنه يمثل أكثر من مجرد حزب سياسي) في السلطة كما كان عندمـا بـدأ فرض العقوبات، تنازل فيدل كاسـترو لأخيـة راؤول في عام 2008م، وبالرغم من وجود اختلافات في الموقف والأسـلوب، فإن راؤول (في اعتقادي) يمثل فقط نسـخة معاصرة لفيدل، مع الأخذ بالحسبان التغيرات الدراماتيكية التي حدثت في العالم وفي الاقتصـاد السياسـي الأمريكي خلال الستين سنة الماضية.

هنالـك ريـاح جديـدة تهـب داخـل شـبه القـارة الأمريكيـة؛ إنهـا الرياح البوليفاريـة، حيث تأسسـت الحركـة البوليفارية القارية التي أخذت اسـمها من سيمون بوليفار؛ تلك الشخصية الرمزية التاريخية الشهيرة، في فنزويلا في 8 ديسـمبر عـام 2009م، مـن قبل مجموعة تضم (950) من الناشـطين اليسـاريين من سـتة وعشـرين بلـدًا في أمريكا اللاتينيـة، والملتزمين بالقتال ضـد الاسـتعمار وتحسـين ظـروف العمال في القـارة. هذا شـيء جديد؛ لقد ظلت البلدان الأمريكية اللاتينية لمدة طويلة (قرابة خمس مئة سـنة) تحت السـيطرة الكاملـة؛ أولًا للقـوى الاسـتعمارية الأوروبيـة، وبعـد ذلك السـلام الأمريكي. الشخص الذي ألهم الحركة؛ هوغو تشافيز توفي الآن، ولكن ترك إرثًا (التشافيزية) وراءه لإرشاد خليفته الأقل منه اندفاعًا؛ نيكولاس مادورو.

إن الثورة البوليفارية والتشافيزية هما من الأهمية بمكان؛ لأنك لا تستطيع فهم الوضع الحالي في كوبا تحت العقوبات الأمريكية المستمرة من دون وضع ذلك في النطاق الأوسع للسياسات المتغيرة في المنطقة، إبان الحرب الباردة، مدَّ الاتحاد السوفييتي يد العون إلى كاسترو، وقد ترك انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1989م كوبا وحدها تصارع العقوبات الأمريكية، ظنت الولايات المتحدة أنها وضعت كاسترو وكوبا في قفصها؛ كانت كوبا بالتأكيد تواجه أصعب أوقاتها، وقد أطلق الناس في كوبا عليها الحقبة الخاصة، عندما اضطر كاسترو شعبه لتحمل أقسى التجارب في مواجهة العقوبات الأمريكية، حتى إنه خاطر بالاقتصاد عندما فتح الأبواب للسياحة وبعض الاستثمارات الأجنبية.

لقد تغير مصير كوبا ببزوغ نجم هوغو تشافيز (الذي عدَّ فيدل أبًا له)؛ زوَّدت فنزويلا كوبا بقرابة (110,000) برميل من النفط يوميًّا مقابل خدمات قرابة (44,000) كوبي، معظمهم من ا لأطباء والممرضين، وفي يوليو عام 2014م، قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بجولة في ستة بلدان في أمريكا اللاتينية، فاجتمع مع الرئيس كاسترو وألغى (90) بالمئة من ديون روسيا على كوبا والبالغة (32) مليار دولار، واضعًا بذلك نهاية لعقدين من الجدل؛ كان السياق المستتر –بطبيعة الحال– هو الحرب في أوكرانيا؛ حيث كانت الولايات المتحدة متورطة بصورة عميقة في حملة ضد روسيا؛ ولذلك كان بوتين يبلغ الولايات المتحدة «بأنك إذا كنت تريدين أن تلعبي في حديقتي الخلفية، فسأفعل الشيء نفسه في حديقتك».

إذا كان راؤول كاسترو يظهر وكأنه يمثل نسخة أكثر اعتدالًا من أخيه الأكبر، فذلك لأن راؤول يستطيع الابتسام قليلًا، فالوضع في كوبا لم يعد يائسًا كما كان إبَّان الحقبة الخاصة.

وفي الوقت نفسه، كان تسنُّم باراك أوباما سدة الرئاسة قد أثار آمالًا في البداية بأنه قد يرفع العقوبات أو يخففها، غير أن تلك الآمال تلاشت سريعًا؛ فقد اشترط أوباما لرفع العقوبات أن تُراعي كوبا حقوق الإنسان والحريات، كان بعض قادة قطاع الأعمال الأمريكي يدعمون رفع العقوبات، قائلين بأن ذلك سيفيد قطاع الأعمال الأمريكي؛ السيناتور الأمريكي السابق جاري هارت أضاف صوته بالقول علنًا إن العقوبات غير منطقية، وهي نتاج نفوذ الجيل الأول من الأمريكان- الكوبيين[80]. أما جورج شولتز الذي كان وزير خارجية في عهد ريغان، فوصف استمرار العقوبات بأنه «عمل جنوني».

في عام 2006م، شكلت الولايات المتحدة قوة خاصة لمراقبة تنفيذ العقوبات على نحو أكثر صرامة؛ العقوبات الجنائية المترتبة على خرق الحظر كانت تصل إلى سجن عشر سنوات، وغرامات مليون دولار للشركات و(250,000) دولار للأفراد، فيما وصلت الغرامات المدنية إلى (55,000) دولار لكل خرق. خلال ما يزيد على خمسين سنة من العقوبات، كانت الولايات المتحدة شبه معزولة تمامًا في الأمم المتحدة؛ منذ عام 1992م، كانت الجمعية العامة تتبنى قرارا سنويًّا ينصُّ على أن العقوبات الأمريكية تشكل خرقًا لميثاق الأمم المتحدة.

بالرغم من العزلة الدبلوماسية للولايات المتحدة، استمرت العقوبات دون تغيير[81]، ولكن العالم يعرف أن كوبا الصغيرة تمكنت من هزيمة الجالوت

الأمريكي، علاوة على أن الطموح الأمريكي في وضع كوبا في القفص بعد انهيار الاتحاد السوفييتي كان مصيره الهزيمة، إنه لأمر لافت للنظر على نحو استثنائي؛ ما فتئت كوبا وكاسترو يمثلان منارة للأمل بالنسبة إلى البلدان والشعوب في الجنوب؛ إذا كانت كوبا الصغيرة تستطيع فعل ذلك، فكيف ببلد أكبر بكثير مثل إيران؟

إيران

إيران مثل كوبا تمثل حالة أخرى من التحدي ضد العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة، وربما كانت الحالة التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث حجم العقوبات بعد كوبا؛ بدأت العقوبات ضد إيران في عام 1979م؛ أي قبل قرابة ثلاثين سنة، لقد عاش الأطفال الذين ولدوا في إيران ذلك العام في ظل العقوبات الأمريكية والأوروبية طوال حياتهم، هم الآن رجال ونساء ناضجون تحركوا خلال الثلاثين سنة الماضية صعودًا وهبوطًا مع الثورة الإيرانية.

كما حدث في الحالة الكوبية، كانت الولايات المتحدة هي المبادرة والدافعة لفرض العقوبات على إيران، فيما كانت أوروبا بصورة عامة مساهمًا مُكرهًا، وكما في الحالة الكوبية، كانت العقوبات ضد إيران شاملة، غير أنه توجد هناك اختلافات مهمة؛ في كوبا، اقتربت القضية النووية من نقطة الانفجار، غير أن فتيلها نُزع في وقت قصير نسبيًّا، أما في إيران، فتحتل القضية النووية المركز في الطريق المسدود الذي وصل إليه التجاذب بين الولايات المتحدة وإيران؛ تدعي إيران بأنها تريد الطاقة النووية لدعم

مواردها النفطية المتجهة نحو النضوب، أما الولايات المتحدة (وإسرائيل بوجه خاص) فتدعيان بأن إيران تريد القوة النووية من أجل شن الحروب، وتدعيان أيضًا أن إمكانات إيران النووية المحتملة تشكل تهديدا للسلام والأمن العالميين؛ ولهذا لن تُرفع العقوبات قبل حل المسألة النووية أولًا بما يرضي الولايات المتحدة وإسرائيل وأوروبا.

ولذلك، تخضع إيران لمجموعة من العقوبات تفرضها بلدان حلف الأطلسي، وهذه العقوبات تضم الآتي:

- المقاطعة الاقتصادية والمالية بصورة كاملة.
- عقوبات على قطاع الطاقة الذي يوفر (80) بالمئة من إيرادات الحكومة.
- حظر على بيع الطائرات أو قطع الغيار إلى شركات الطيران الإيرانية.
- حظر على عقد صفقات بين الإيرانيين والمواطنين الأمريكيين.
- المقاطعة الإعلامية، بما في ذلك حظر التعامل مع هيئة الإذاعة التابعة للدولة؛ الولايات المتحدة والغرب لا يريدان أن تسمع بقية دول العالم الجانب الإيراني من القصة.
- عقوبات على منتجي الأجهزة الإلكترونية الإيرانيين الرئيسين.
- عقوبات على هيئات الرقابة على الإنترنت مثل الشركة الإلكترونية الإيرانية.
- عقوبات على هيئة تنظيم الاتصالات.
- إضافة إلى ذلك، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الشركات التي تقوم بنشاط تجاري مع إيران؛ كان يشترط الحصول على ترخيص من وزارة الخزانة للقيام بنشاط تجاري مع إيران. جميع

الممتلكات في الولايات المتحدة العائدة لشركات وأفراد مدرجين على القائمة السوداء تكون خاضعة للمصادرة[82].

كان يساند الولايات المتحدة (تحالف الدول المستعدة) التابع لحلف الأطلسي:

- أعلنت إسرائيل أن إيران دولة عدوة، وعاقبت الشركات الأجنبية التي تقيم علاقات تجارية مع إيران، ووضعت آليات لتنفيذ العقوبات.
- تبنت أوروبا إجراءات لعقوبات شاملة تغطي التجارة والخدمات المالية والخدمات الأخرى (الملاحة على سبيل المثال).
- فرضت كندا حظرًا على الصفقات المتعلقة بالممتلكات الإيرانية الوطنية، وعلى الأسلحة والتكنولوجيا النفطية، وفرضت حظرًا أيضًا على الاستثمار في إيران.
- فرضت أستراليا عقوبات مالية وحظرًا على سفر الأفراد والكيانات المنخرطة في برامج نووية وصاروخية.
- فرضت سويسرا حظرًا على التجارة مع إيران في المنتجات ذات الاستخدامات المزدوجة في السلاح وقطاعات النفط والغاز، وفرضت حظرًا كذلك على الخدمات المالية.
- فرضت اليابان حظرًا على التعامل مع بعض المصارف الإيرانية وعلى الاستثمار في قطاع الطاقة الإيراني؛ وجمدت أرصدة بعض الأفراد (ولكن المثير للاهتمام أن اليابان لم تفرض حظرًا على التجارة بالنفط، حيث إنَّ اليابان بحاجة إلى النفط الايراني).

- فرضت كوريا الجنوبية عقوبات منتقاة على (126) من الأفراد الإيرانيين والشركات الإيرانية.

هنالك فرق بين كوبا وإيران؛ فإيران بلد واسع يحتل موقعًا إستراتيجيًّا يقع في منتصف منطقة حربية، غير أنه في الوقت الذي تقدم فيه كوبا برنامجًا تنمويًّا بديلًا (ذا منظور اشتراكي)، فإن إيران تقدم برنامجًا بديلًا يقوم على التفسير الشيعي للشريعة؛ ولهذا فإن كلا كوبا وإيران- بحسب المفردات التي أستخدمها- دولتان تعديليتان؛ إذ إنَّهما لا تقرَّان (السلام الاستعماري)، ومفهوم الديموقراطية، والحكم الرشيد لديهما يختلف عن ذلك السائد في الولايات المتحدة والغرب.

وكما هو الأمر في الحالة الكوبية، من الصعب تقييم تأثير العقوبات الغربية على إيران؛ لا جدال في أنها تلحق الضرر بالاقتصاد الإيراني، وبحسب رئيس لجنة التخطيط والميزانية في البرلمان الإيراني، فإن الغرب جمَّد ما قيمته (100) مليار دولار من الأموال الإيرانية في المصارف الأجنبية منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979م، غير أن الضرر لم يكن مقتصرًا على طرف واحد؛ لقد تركت العقوبات التجارية والمالية ثقبًا في العلاقات الإيرانية-الغربية، قامت بملئه إلى حد كبير بلدان (البريكس)*؛ لا تشاطر دول البريكس الحماس الغربي في فرض عقوبات على إيران؛ يشكل النفط موردًا رئيسًا، فاستطاعت إيران مقايضة نفطها بالبضائع والخدمات من

* البريكس هو مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية (BRICS) المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وهي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا. (ويكيبيديا).

بلدان (البريكس)؛ فالهند– على سبيل المثال– تدفع ثمن بعض مستورداتها النفطيـة من إيـران بالروبية، وهذا ينطوي على تأثير مدمر لهيمنة الدولار الأمريكي القوي.

زد على ذلك أن إيران استخدمت العقوبات بذكاء بوصفها وسيلة لإعادة هيكلة صفقاتها النفطية مع الشـركات الأجنبية؛ فأنشأت إيران نظام إعادة شراء العقود؛ توقع شركة النفط الوطنية الإيرانية اتفاقية مع شركة أجنبية للقيام معًا باستكشـاف حقل نفطي وتطويره، بحيث تقدِّم الشـركة الأجنبية خدماتهـا التكنولوجيـة فيمـا يظل المشـروع تحت السـيطرة الكاملة للشـركة الإيرانية، وعندما تنتهي مدة العقد –عادة بعد خمس إلى ثماني سـنوات– تصبـح الدولـة الإيرانية هي المشـغل الوحيد، حيث تعود إليهـا الإيرادات كل من عمليات البيع الجديدة، وفي حالة نشـوب نزاع بين شركة النفط الوطنية الإيرانية والشركة الأجنبية، يمكن تحويل الأمر من قبل الطرفين المتنازعين إلى محكمة إسلامية[83].

هـذا يتناقض تمامًـا مـع النظـام الـذي تفرضه الولايـات المتحـدة على العراق؛ بموجب اتفاقيات تقاسم الإنتاج، تمتلك الدولة العراقية النفط فنيًّا، غـير أن سـيطرتها عليـه لا تعدو كونها اسـمية؛ اتفاقيات تقاسـم الإنتاج هي مجرد اسـم آخر للنظام الاستعماري القديم في منح الامتيازات، يعطي هذا النظام الشـركة الأجنبية الحقوق الاحتكاريـة في تطوير حقل نفطي وإدارته لمدة تتراوح بين خمس وعشـرين وأربعين سـنة، وطوال هذه المـدة تظل بنود العقد ثابتة، ولا تستطيع الدولة قانونيًّا تغييرها، يجري إدخال الاحتياطيات في ميزانية الشـركة بوصفها موجودات للشـركة، ولها الحق في تقرير سرعة

استخراجها (أي نضوبها) والتفصيلات الأخرى المتعلقة بالإنتاج كما تراه مناسبًا، لا يوجد سقف للأرباح. وإذا نشأ نزاع بين الطرفين، فيُفصل فيه في محاكم التحكيم الدولي وليس في محاكم الدولة المضيفة، حيث تُعدُّ الشركة والدولة شريكين تجاريين بمطالبات متساوية[84].

يعتقد الغرب أن إجراءات التقشف الاقتصادي التي تفرضها العقوبات ستؤدي إلى تذمر الناس العاديين، ومن ثم إلى تغيير الأنظمة، كان هذا مجرد وهم يساور الغرب لمدة ثلاثين سنة، لم يتعلم الغرب في أثنائها شيئًا من مشاعر الشعب الإيراني ضاربة الأطناب في معاداة الاستعمار.

استنتاجات

يمثل الرسم البياني التالي عرضًا مبسَّطًا لما هو في الحقيقة تفاعل معقد بين القوى المحلية والدولية، وبحسب التعريف الضيق للتجارة، فإنها لا تعدو كونها جزءًا من رابطة أوسع لعلاقات استعمارية بين الغرب وبقية العالم.

جيوسياسية العقوبات التجارية

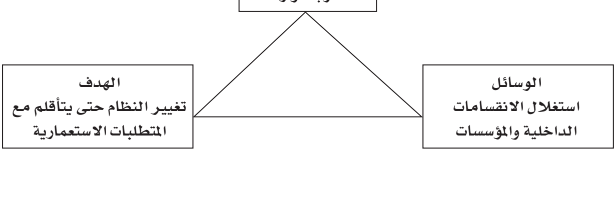

كل واحدة من دراسات الحالات الأربع التي اخترتها تعد فريدة من حيث ظروفها، ولكن توجد نقاط التقاء مهمة بين تجاربها المختلفة؛ يشكل تغيير النظام عاملًا مشتركًا فيها؛ تمكنت الإمبراطورية من تنفيذ تغيير النظام في أوغندا في عام 1971م، غير أنها أخفقت في زيمبابوي وكوبا وإيران، وإن لم يكن مرد ذلك قلة المحاولة، لقد أخفقت الولايات المتحدة في كوبا بالرغم من غزو خليج الخنازير في أبريل عام 1961م الذي دبرته وكالة الاستخبارات المركزية، سيكون من المثير للاهتمام محاولة فهم سبب نجاح محاولات الإمبراطورية إحداث تغييرات في الأنظمة في بعض الحالات (كما حدث في ليبيا في عام 2011م)، وفشلها في حالات أخرى (كوريا الشمالية على سبيل المثال)؛ هل كان القذافي سيظل على قيد الحياة لو أنه كان يمتلك أسلحة نووية؟ هل إيران في وضع آمن لأنها ترفض التخلي عن برنامجها للطاقة النووية؟

أحد أسباب نجاح العقوبات أو فشلها هو صلابة الدولة التي تتعرض للمقاطعة؛ في أوغندا استغلت الإمبراطورية الانقسامات العرقية الداخلية للإطاحة بأوبوتي، هنالك انقسامات أيضًا في زيمبابوي وكوبا وإيران، ولكن دولها أثبتت مرونتها، هل كان هذا إذن هو سبب اتهام الغرب لهذه الأنظمة بأنها تعاني عجزًا ديموقراطيًّا؟ هل كان الحكم الرشيد يمثل المناورة التي تلجأ إليها الإمبراطورية من أجل استهداف النواحي الأكثر ضعفًا، وذلك لتهيئة الظروف لتغيير النظام؟

أخيرًا، ودون أن أكون اختزاليًّا، قد يكون من الصواب القول بأن الحرب من أجل الوصول إلى الموارد هو أمر ضروري لفهم إستراتيجية الغرب في الجنوب. في الفصل المتعلق باتفاقيات الشراكة الاقتصادية، أوردت مرجعية

المؤرخ روبرت سكيديلسكي لتوضيح الكيفية التي كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تسعيان من خلالها للحصول على الموارد الإفريقية في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأوضحت أيضًا كيف أن أوروبا تلوي أذرع الدول الإفريقية لإجبارها على توقيع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية؛ من أجل الظفر بموارد السلع الإفريقية لتأمين الصناعات الأوروبية؛ الحرب من أجل الموارد هي جزء من الحرب التجارية.

في هذه الأيام، يجوع خمسة مليارات من الناس، يمكن القول إن جميعهم يسكنون الجنوب، من أجل أن يعيش مليار واحد في رفاهية، من المستغرب أن يقوم التيار السائد من الاقتصاديين بنقل أرقام النمو والانتعاش وكأن النظام الرأسمالي–الاستعماري يواجه ما يشبه الأزمة التاريخية، وهذا يشكل مثالًا آخر لحالة الإنكار التي يستخدمها الغرب لمواصلة اعتداءاته الاستعمارية القاسية في أنحاء العالم جميعها؛ هل يمكن أن يكون الغرب بحاجة إلى الحروب لدعم صناعة الأسلحة لديه، وتحقيق النمو الذي يتحدث عنه الاقتصاديون فيه؟ إن ما يعرف بالكينيزية العسكرية لها منظروها، بمن فيهم– وهو أمر يدعو للدهشة بعض الشيء– بول كروجمان الحاصل على جائزة نوبل[85]. بحسب الكينيزيين الجدد، فقد انتُشلت الولايات المتحدة من الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينيات من القرن العشرين؛ بسبب أحداث من بينها الحرب العالمية الثانية، والحرب الكورية (1950–1953م) التي تلتها، وفي رأي هؤلاء أن الإنتاج الذي حصل في أثناء الحرب أدى إلى زيادة في الطلب الكلي، الأمر الذي أدى بدوره إلى عودة البلاد إلى الانتعاش.

ليس مستغربًا إذن أن توجد بلدان تعديلية -تضم بصورة عامة الجنوب العالمي كله- تريد تغيير العالم، وهذا يطرح قضايا أكبر تتعلق بإستراتيجية وأساليب التحول التي سأتناولها في الفصل الأخير.

06

من الحرب إلى السلام: نظرية التغيير الثوري وممارسته

تقول القاعدة اللاتينية «إذا أردت السلام، فعليك الإعداد للحرب». في الأدبيات السياسية والتوجه العام ، ومعظمها ذو منشأ أنجلو-ساكسوني، تُفسَّر هذه العبارة لتعني تحقيق السلام من خلال القوة العسكرية المفرطة[86]. في المدى البعيد، ينطوي هذا القول المأثور على الهزيمة الذاتية؛ ما إذا كانت الولايات المتحدة قد حققت السلام في العراق أو أفغانستان أو إيران من خلال قوتها المفرطة هو سؤال مفتوح، غير أن معظم الناس قد يقولون إنها لم تحقق ذلك. إسرائيل دولة قوية، ولكن فقط بالمفهوم العسكري.

بصرف النظر عن المظاهر، لا يستطيع الأقوياء أن يفعلوا ما يريدون، هنالك مقاومة من الأسفل: الشعوب في كل مكان تقوم بالابتكار وإيجاد طرق

جديدة لمواجهة العدوان والظلم وعدم المساواة، وإيجاد أطر بديلة لتنظيم الإنتاج والتبادل؛ هنالك عالم جديد يتشكل، على نحو مؤلم، ولكن مع وجود أمل بأن يكون سلميًّا.

الأسباب الأصلية للحروب التجارية

عند البحث عن أسباب شيء لا يوجد توافق عليه أوشيء غير سار، هناك نزعة بشرية طبيعية بإلقاء اللوم على بعض الناس، غير أنه من المهم التوضيح أنني عندما حلَّلت منظمة التجارة العالمية أو المنظمة العالمية للملكية الفكرية أو اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، لم أكن منخرطًا في (لعبة اللوم)؛ من المهم في العلاقات الدولية أن يُفهم الفارق بين النزعة الشعبية ونزعة وسائل الإعلام لتوجيه اللائمة على شخص معين، ومحاولة فهم لماذا يقوم الأفراد أو البلدان أو المؤسسات بعمل ما يمارسونه؛ الفهم وتوجيه اللوم ليسا الشيء نفسه.

اللوم وتوجيه أصابع الاتهام هو أمر اتهامي؛ وفهم الأمور هو شيء فضولي، مقاربتي للتحليل هي فضولية -لماذا تحدث أشياء بعينها؟- وليست اتهامية.

هنــاك ســوء فهــم محتمــل آخــر أود توضيحه قبــل أن أمضــي قدمًا؛ لقد استخدمت تعبيرات؛ مثل: ازدواجية المعايير والنفاق في وصف عدم التوافق بين ما تدعيه البلدان الغربية (التجارة الحرة على سبيل المثال)، وما تفعله في واقع الأمر (الحماية)، مرة أخرى هذه ليست عبارات اتهامية، هناك حقائق وجودية يمكن إثباتها وراء مثل هذا التباين بين المبادئ والأفعال؛ يمكن للغرب أن يدعي (ربما بإخلاص) أنه يساعد على تطوير الجنوب، ولكن في حقيقة الأمر يعمل على إفقاره، هناك مدرسة قائمة بذاتها في الاقتصاد السياسي تحاجج بأنه في الوقت الذي يدعي فيه الغرب بأنه يطور الجنوب، فإنه في الحقيقة يعيق تطويره[87].

من الأهمية بمكان أن تُفهم ثلاث حقائق حول الحرب التجارية:

الأولى: الإمبريالية.

الثانية: حرب الموارد.

الثالثة: الفوضى العالمية؛ غياب بنية مناسبة للحاكمية العالمية.

تعريف الإمبريالية والاعتراف بحقيقتها

يتعيَّن علينا أولًا أن نتوصل إلى اتفاق حول مفهوم الإمبريالية وحقيقتها؛ إذا لم يفهم المرء الإمبريالية، فإنه لم يفهم شيئًا عن العلاقة بين الشمال والجنوب، أو بين الغرب وبقية العالم.

إنكار الغرب لحقيقة الإمبريالية

يكمن تناقض في أن الناس في الغرب، بمن فيهم المنظمات غير الحكومية، لديهم حسن نية، والناس المتعاطفون مع إفريقيا، يجدون صعوبة في الاعتراف بحقيقة الإمبريالية، يوجد العديد من الأشخاص في حالة من الإنكار بشأن الاستعمار، لقد سعيت لإيجاد تفسير في الثقافة والتاريخ الغربيين من أجل توضيح هذه العقبة، ولكنني لم أعثر على جواب جيد؛ على سبيل المثال، كنت أستغرب لماذا وُصف هتلر في الأدبيات الغربية جميعها تقريبًا على أنه (فاشي)، ولكنه لم يوصف بتاتًا بأنه إمبريالي؛ هل هناك احتمال بأن وصف هتلر بأنه إمبريالي قد يعني الاقتراب على نحو خطر من النظر في صورة تنعكس من مرآة؟ في هذه الأيام، ينكر العديد من الغربيين، بمن فيهم المفكرون، وجود الإمبريالية.

وحيث إنَّ هذا الموضوع يشكل مسألة مهمة بالنسبة إلى هذا الفصل، وفعليًّا بالنسبة إلى هذا الكتاب، أريد أن أعطي مثالين من تجربتي؛ في شهر نوفمبر عام 1995م، وفي ماستريخت في هولندا، اشتركت في نقاش عام مع هيرمان كوهين، وهو وكيل سابق لوزارة الخارجية الأمريكية للشؤون

الإفريقية، الذي كان يشغل حينئذٍ منصب المدير التنفيذي للتحالف العالمي من أجل إفريقيا (GCA)[88]، كان النقاش يدور حول الديموقراطية والحكم في إفريقيا، وعندما استخدمت كلمة الإمبريالية في وصف الوضع في إفريقيا، اعترض كوهين قائلًا: «إنني مخطئ تاريخيًّا»، وأن الإمبريالية ببساطة «لا تعيش إلا في ذهن تاندون». لم أشأ الرد عليه؛ غير أن الأفارقة الموجودين ضمن الحضور سردوا له أمثلة ملموسة عدة للإمبريالية؛ كان من بين الحضور أميناتا تراوري التي كانت ذات يوم وزيرة للثقافة والسياحة في مالي، أبلغت كوهين بأنها قد أصيبت بخيبة أمل عندما وجدت مسؤولًا كبيرًا في التحالف العالمي من أجل إفريقيا ليس لديه فهم للإمبريالية أو لواقع إفريقيا.

في حادثة أخرى في فبراير عام 1997م، حضرت مؤتمرًا في أوسلو حول جدول الأعمال 21؛ أي التنمية المستدامة، تقاسمت المنصة مع شخصية مؤثرة هي لويد تمبرليك مستشار لجنة برونتلاند[89]. كان أيضًا في ذلك الوقت يشغل منصب مدير مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة؛ لقد ألَّف كتابًا متَّزنًا تدعمه التجربة عن حالة البيئة الإفريقية. اعترض على وصفي الوضع الحقيقي في إفريقيا، وأنه تهيمن عليه الإمبريالية، بالقول: «إنني عفى عليَّ الزمن»، وأنه لم يسمع بكلمة الإمبريالية خلال السنوات الثلاثين الأخيرة. دهشت في البداية، لكنني أدركت بأن الحضور –ومعظمهم نرويجيون– ربما كانوا يتفقون معه، كان لزامًا علي أن أخطو بحذر حتى لا أنفِّر أصدقائي في الحضور؛ ولهذا ومن دون تحدي تمبرليك مباشرة، قلت –مستخدمًا اصطلاحًا استعرته من أصدقائي المناصرين لحماية البيئة– لأن بريطانيا تستطيع استخدام موارد أوغندا، فإن (طبعة قدمها البيئية)

أكبر بكثير من طبعة قدم أوغندا. أشكُّ في أنه فهم مقصدي، إذ إنَّه كان يحدق بي بذهول؛ لم يفهم بأنه في الوقت الذي حصلت فيه أوغندا على الاستقلال، فإن إنجلترا، بوصفها بلدًا استعماريًّا، استمرت في استغلال موارد أوغندا واستهلاكها؛ ولذلك فقد أصبحت تمتلك طبعة قدم أكبر. كنت أتساءل عن الكيفية التي يمكن بها تعليم شخص يعاني حالة إنكار بخصوص البيئة السياسية العالمية؛ لماذا يجب أن تشكل بيئة تمبرليك الطبيعية أمرًا حقيقيًّا بالنسبة إليه، ولا ينطبق ذلك على البيئة السياسية الإمبريالية؟ كيف يستطيع الفصل بينهما؟ نظرت حولي من دون أن أتوقع دعمًا من الحضور النرويجي، غير أنه كان هناك استثناء واحد؛ سيدة شابة تدعى هيلين بانك، أبلغتني في أثناء استراحة لاحتساء القهوة بأنها تتفق معي، ثم انضمَّت إلي لاحقًا في إنشاء معهد سيتيني.

تعريف الإمبريالية

الإمبريالية هي شكل معين من العلاقة التي نشأت في أعقاب الحقبة الاستعمارية، قد لا يمكن اختزالها إلى مجرد أي نوع من علاقة القوة غير المتكافئة، هل يمكن أيضًا وصف العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا- على سبيل المثال- بأنها علاقات إمبريالية؟ كلا. ولم لا؟ لأنه بالرغم من أنهما غير متساويتين في القوة، فإن كليهما على المستوى العالمي قوة مستعمرة؛ هما شريكتان ومتنافستان في الوقت نفسه؛ على سبيل المثال، تتنافس الشركات الأمريكية والأوروبية في سوق الاتصالات، ولكن إذا خرجت زيمبابوي أو إيران أو كوبا (أو سوريا أو الصومال أو فنزويلا) عن عصا الطاعة، فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تتضامنان لحفظ

النظـام؛ تقطعـان الغـاز والمـاء عنهـا- إذا جـاز التعبيـر- لتعيداهـا إلـى بيت الطاعة. كلا، لا تمثل الإمبريالية أي علاقة بين قوتين غير متسـاويتين؛ إنها ظاهـرة صنعهـا التاريـخ؛ لا تسـتطيع بحثها نظريًّـا. في واقع الأمر، تتنافس الدول الإمبريالية وتتعاون؛ للحفاظ على نظام إنتاج واسـتهلاك يعتمد على استغلال الموارد الغنية -بما في ذلك العمل- الموجودة في الجنوب.

إن تعريـف لينـين للإمبرياليـة على أنها «أعلـى مرحلة من الرأسـمالية» هـو توسـيع تحليلـي جيـد للنظريـة الماركسـية الخاصـة بالرأسـمالية حتـى الثمانينيات من القرن التاسـع عشـر وبعد ذلك[90]. ربما يود طلبة العلاقات الدولية، خاصة من بلدان الجنوب، قراءة كتاب لينين عن الإمبريالية. أورد تاليًا خصائص الإمبريالية الرئيسة كما يعرفها لينين:

1. تمركز الإنتاج والاحتكارات.
2. الدور الجديد للمصارف.
3. بزوغ نجم رؤوس الأموال وحكومة الأقلية المالية.
4. تصدير رأس المال.
5. تقسيم العالم بين الجمعيات الرأسمالية.
6. تقسيم العالم بين القوى الكبرى.
7. الإمبريالية بوصفها مرحلة خاصة من الرأسمالية.
8. تطفل الرأسمالية واضمحلالها.

بعض كتاب التيار الماركسي لايزالون يطبقون تحليل لينين الرئيس على الوضع المعاصر[91]. كما يتبين الكثيرون أنه ليس ظاهرة عابرة؛ إنه جزء من حقيقة واقعنا.

بعد خمسين سنة من نشر كتاب لينين، ألَّف كوامي نكروما؛ أول رئيس لغانا، كتابًا (إبان رئاسته) بعنوان الاستعمار الجديد: آخر مرحلة من الإمبريالية Neo-Colonialism: The Last Stage of Imperialism. كتب في مقدمة الكتاب يقول: «إن الاستعمار الجديد في هذه الأيام يمثل الإمبريالية في آخر مراحلها أو ربما أخطرها...جوهر الاستعمار الجديد يتمثل في أن الدولة الخاضعة له هي مستقلة نظريًا، وتتمتع بجميع الزخارف الخارجية للسيادة الدولية، ولكن في الواقع، يوجَّه نظامها الاقتصادي وسياستها من الخارج»[92].

بعد خمسين سنة من نشر كتاب نكروما، فإن الاستعمار الجديد -كما عرفه نكروما- لا يزال ماثلًا بيننا، وإذا كان هناك من تطور على هذا التعريف، فإن الإمبريالية أصبحت أكثر عدوانية، لماذا؟ لأنها تواجه الآن تحديًا كبيرًا من الأجيال الشابة في دول العالم الثالث، وحتى من الناشطين الاجتماعيين في الغرب.

هل تضم مجموعة البريكس دولًا إمبريالية؟

هنالك وجهة نظر مفادها أن الإمبريالية ليست مجرد ظاهرة غربية، وأن دول البريكس -البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا- هي أيضًا دول إمبريالية أو على الأقل شبه إمبريالية، وهم يطرحون السؤال:

ألا تستغل هذه البلدان العمالة الرخيصة والموارد في إفريقيا؟. ألا تُخرج الصناعيين الإفريقيين من السوق عن طريق استيراد البضاعة الرخيصة إلى إفريقيا؟ لقد سألت نفسي هذه الأسئلة مرات عدة[93]. جوابي عن هذه الأسئلة له علاقة بالتعريف الآنف للإمبريالية بوصفها ظاهرة تاريخية تطورت في أثناء صعود الرأسمالية ومنتجها المصاحب؛ الاستعمار[94].

كانت الصين والهند تتاجران مع إفريقيا لألف سنة خلت، ولكنهما لم تستعمرا إفريقيا بتاتا[95]. لا أعرف ما قد يحدث في المستقبل؛ كلاهما الآن بلد رأسمالي ومن الممكن أن تُطوِّرا صورًا جديدة من الإمبريالية مع إفريقيا، هناك من دون شك علاقات قوة غير متكافئة بين الصين والبلدان الإفريقية كما توجد علاقات قوة غير متكافئة بين الولايات المتحدة وأوروبا، ولكن من حيث علاقتهما، فإن الولايات المتحدة لا تمتلك علاقات إمبريالية مع المملكة المتحدة على سبيل المثال، وفي السياق نفسه، فإن العلاقات الصينية مع إفريقيا ليست إمبريالية أو شبه إمبريالية[96].

اعتمادًا على خبرتي في العمل مع العديد من وكالات الحاكمية العالمية– مثل الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وغيرها –هناك العديد من البراهين على أن الصين والهند (وروسيا أيضًا) كانت تتصرف على قاعدة التضامن مع البلدان الإفريقية، وفي سياقاتها الخاصة بها، تُعدُّ الصين والهند وروسيا بلدانًا تعديلية (بحسب الوصف الوارد في فصل سابق)؛ إذ إنَّها، مثل إفريقيا، تريد تغيير النظام العالمي، وبهذا المعنى، هي تقف بالجانب نفسه من خط التقسيم بين الغرب وبقية العالم، زد على ذلك أنه لا يستطيع أي مقدار من الالهاء –الذي يأتي غالبًا من أقصى اليسار وأقصى اليمين– أن يخفي القضية

الإستراتيجية في بناء التحالفات والتضامن بين بلدان بريكس وإفريقيا ودول العالم الثالث الأخرى.

حرب الموارد

الناحية الثانية المهمة للحقيقة المعاصرة هي حرب الموارد، سأورد عرضين مختصرين لحالتين من هذه الحالات من إفريقيا.

نيجيريا

كان تهريب منتجات النفط المكررة يجري في نيجيريا، عبر حدود إفريقيا الغربية القابلة للاختراق لعقود عدة خلت[97]، كان هذا التدفق الموازي يمكن المجتمعات التي تعتمد على النفط من تنظيم حياتها ومعيشتها اللتين تتعرضان للخطر خارج القطاع الرسمي، وفي الوقت نفسه، كانت الشركات متعددة الجنسيات (وفي مقدمتها شل) تبيع النفط في السوق العالمية لعقود عدة، وتقدِّم فواتير بأقل من قيمة البيع، كانت تضع الدولة النيجيرية تحت نفوذها، حيث تتقاسم النخبة الحاكمة الأرباح المتأتية من النفط الذي يُسعَّر بمستوى أقل من سعر السوق وبموافقة رسمية [98]، وفي عام 1995م، أعدم النظام العسكري كين سارو –ويوا– وهو كاتب ومنتج تلفازي، وحائز على جائزة منظمة العيش الكريم، ورئيس حركة المحافظة على بقاء شعب أوجوني؛ جريمته كانت ممارسة كفاح من دون عنف احتجاجًا على تردي البيئة في أراضي ومياه أوجونيلاند؛ بسبب صناعة النفط التي تستفيد منها

الشركات العالمية بالإضافة إلى ألفين من النخب النيجيرية على حساب الملايين من الناس.

هذا يعبر عن القصة المعقدة لحرب النفط في إفريقيا؛ عرضت الجزيرة في عام 2013م، سلسلة وثائقية من أربع أجزاء؛ أسرار الأخوات السبع، تظهر الكيفية التي تهيمن بها الشركات الغربية على التكتلات النفطية، وتشكل تحالفات سرية من أجل السيطرة على السوق النفطية العالمية.

الصومال

تشكل الصومال واقعًا حتى أكثر تعقيدًا من الوضع في نيجيريا، سأقدِّم عرضًا أطول عن هذا الوضع؛ لأنه لا يفهم جيدًا.

إنَّ الحكاية السائدة التي تصف الصومال بأنه دولة فاشلة غير مقنعة؛ حيث إنَّها تترك مجالًا لطرح بعض الأسئلة المشروعة التي لم يُجب عنها في هذا السرد، لقد استخفت الصومال بالعالم كله عندما استضافت حركة الشباب والقراصنة الذين ألحقوا الرعب بالمنخرطين في صيد السمك في البحار لسنوات عدة، والسؤال المشروع والمهم الذي ينبغي طرحه هو: هل للقرصنة الصومالية أي علاقة بعمليات صيد السمك غير المشروعة التي تقوم بها الأساطيل الأوروبية والأمريكية واليابانية؟ وهل لها أي علاقة بالطرح غير المشروع للفضلات السامة (بما فيها النووية) وتدمير موارد الساحل الصومالي وأرزاق الناس؟ إذا كان الأمر كذلك، أليس قراصنة السمك جديرين باللوم مثل قراصنة السفن؟ «أنتم تنهبون سمكنا، ونحن ننهب سفنكم».

إذا كان هنالك تفهم مناسب لهذا، فإن أسئلة أخرى تطرح نفسها، مثل: هل توجد علاقة بين النهب الذي يقوم به قراصنة السمك وحرمان الناس أقواتهم بظهور حركة الشباب؟ وهنالك أيضًا بعض الأسئلة حول الحرب والسلام الإقليميين: هل هناك أي علاقة بين فرض النظام من الخارج في صورة قوات إثيوبية وكينية وأوغندية، والتخلص بالقوة من اتحاد المحاكم الإسلامية الذي جلب شيئًا من السلام إلى الصومال بين عامي 2011 و2012م، وبين استمرار العنف في المنطقة كلها؟ إذا كان الأمر كذلك، ألا يوجه اللوم إلى البلدان المجاورة للصومال كما يوجه إلى أمراء الحرب المتناحرين في الصومال؟ هل البلدان المجاورة تنخرط في حرب بالوكالة- على سبيل المثال- عن الولايات المتحدة في الحرب ضد الارهاب؟ إذا كان الأمر كذلك، ألا تستحق حكومات إفريقيا الشرقية اللوم لوضع شعوبها المدنية البريئة تحت رحمة العنف؟

أعترف بأن هذه أسئلة صعبة، أطرحها ليس من قبيل الخطابة، ولكن لإثارة قضايا يدور حولها نقاش قليل جدًّا خارج الاتحاد الإفريقي. ربما يسهم إجراء أي تحقيق حول الحديث الذي يدور بشأن جوبالاند، بونتلاند، صوماليلاند في إلقاء مزيد من الضوء على بعض هذه الأسئلة، وفي نطاق الاتحاد الأوروبي، توجد أيضًا حاجة إلى بحث المسألة الصومالية من خلال السياق الجيوسياسي والاقتصادي الأوسع.

في نهاية عام 2012م، أصبح حسن شيخ محمد، وهو أكاديمي سابق، رئيسًا للصومال، أشاد الغرب بانتخابه: أعادت الولايات المتحدة العلاقات الدبلوماسية مع الصومال بعد عشرين سنة من الخروج منها؛ فرفعت الحظر الذي بموجبه أوقفت البلدان الغربية تصدير السلاح إلى

الصومال، وفي يونيو عام 2013م، انضمت الصومال إلى اتفاقية كوتونو (حتى ذلك التاريخ لم تكن عضوًا في مجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي)[99]. قال الرئيس محمد في ذلك الوقت إن مثل هذا الأمر سيسهل عملية إعادة البناء الوطنية، حيث ستكون الصومال مؤهلة لتلقي العون الإنمائي من الاتحاد الأوروبي[100].

لم تكن الثروة السمكية المورد الصومالي الوحيد الذي كانت تطمع فيه الشركات العالمية؛ الصومال تمتلك النفط أيضًا، من الواضح أن الرئيس محمد كان يستخدم النفط طعمًا لجذب الاستثمارات الأجنبية في ميداني الثروة السمكية والنفط، في شهر أبريل عام 2014م، وقعت الصومال اتفاقية شراكة لاستغلال الثروة السمكية مع الاتحاد الأوروبي، كان النفط أيضًا موردًا ترغب في الحصول عليه دول منافسة عديدة، بمن فيهم المملكة المتحدة، وفرنسا، والنرويج، وقطر، وتركيا. بعد انتخاب محمد بقليل، استضاف رئيس وزراء بريطانيا ديفيد كاميرون مؤتمرًا حول الصومال.، قال كاميرون: «نحن نساعد على تحسين الشفافية والمساءلة عن طريق تأسيس مجلس مشترك للإدارة المالية، الذي من خلاله سيعمل المانحون مع الحكومة الصومالية لضمان استخدام الإيرادات المتأتية من الموجودات الرئيسة والعون الدولي من أجل خير الشعب الصومالي»[101]. عيَّن الجانب البريطاني اللورد مايكل هوارد، الزعيم السابق لحزب المحافظين، كبيرًا لمفاوضيه، وعُيِّن أيضًا رئيسًا غير تنفيذي لشركة صوما للتنقيب عن النفط والغاز المحدودة، وهي الشركة التي تركز على استخراج النفط والغاز من الأراضي الصومالية، وفي يونيو عام 2014م، وبموجب اتفاقية استثمارية، تفاصيلها لاتزال غير واضحة، أعلنت صوما أنها توصلت إلى

اتفاقية مع الصومال لإجراء مسح زلزالي داخل مياه البحر: بمساحة قرابة (122,000) كيلومتر مربع من السواحل الصومالية[102].

أستخدم النفط هنا بوصفه مثالًا. تُخاض حروب الموارد هذه في أنحاء إفريقيا جميعها، ليس فقط بالنسبة إلى النفط، ولكن بالنسبة إلى الكثير من المصادر الطبيعية: الألماس، الذهب، الحديد، الكوبلت، اليورانيوم، النحاس، البوكسيت، الفضة، القهوة، الكاكاو، الخشب؛ على سبيل المثال الحرب الأهلية في جمهورية الكونغو الديموقراطية كانت لها علاقة ليس فقط بتهريب الذهب إلى أوغندا ورواندا، ولكن أيضًا، وبصورة أساسية، بالمصادر المعدنية الغنية في جمهورية الكونغو الديموقراطية، التي تشكل مكونات حيوية للصناعات الإلكترونية والعسكرية الغربية.

الفوضى العالمية: غياب بنية مركزية للحاكمية العالمية

تتسم منافسة الشركات العالمية بأنها تآمرية وفوضوية على حد سواء، أشرت آنفًا إلى مسلسل الجزيرة الوثائقي سرِّ الأخوات السبع الذي يوضح الكيفية التي تمكن من خلالها التكتل النفطي الغربي، المؤلف من سبع شركات نفط رئيسة من التوصل إلى اتفاق سري للسيطرة على نفط العالم. هذا تصرف تآمري؛ يوجد هنا غياب واضح لأي بنية مناسبة للحاكمية العالمية تستطيع أن تنظم هذه الشركات العالمية.

زد على ذلك أن النظام المالي العالمي يتسم أيضًا بالفوضوية؛ أي مرجعية أفضل من هانك بولسون -الذي أنهى خدمته الطويلة بصفته وزير خزانة أمريكي إبَّان الأزمة المالية- تستطيع عرض هذه النقطة؟ في مقابلة مع الصحيفة الألمانية هانديلسبلات في 13 سبتمبر عام 2013م، حذر بولسون من أزمة مالية أخرى، يمكن أن يتسبب بها واحد أو أكثر من العوامل الآتية[103]:

- المصارف التي تتوسع كثيرًا يكون إخفاقها كارثي على الاقتصاد: بحلول عام 2013م، كانت أكبر خمسة مصارف أمريكية تمتلك موجودات تصل إلى (8,3) تريليون دولار؛ أي ما يزيد بمقدار (2,5) تريليون دولار عما كان علية الأمر في عام 2007م.
- السوق المتضخمة للمشتقات المالية التي نمت من (586) تريليون دولار في عام 2007م، إلى قرابة (633) تريليون دولار في عام 2013م، وكانت إلى حد كبير غير منظمة.
- مصارف الظل: التي تمتلك موجودات بقرابة (67) تريليون دولار (تنمو سريعًا)، تضم قطاعًا مصرفيًّا غير منظم، وحتى إنَّه لا يخضع للمتطلبات التنظيمية لرأس المال.

يتعيَّن علي أن أضيف أن هناك بعض المجالات التي تعمل فيها هيئات الحاكمية العالمية بصورة جيدة، غير أن هذه الأجهزة يغلب عليها الطابع الوظيفي -الفني، إن شئت -مثل اتحاد الاتصالات العالمي ومنظمة الأرصاد الجوية العالمية، ولكن عندما يتعلق الأمر بمنظمات تتصل بالتجارة مثل منظمة التجارة العالمية، فإن السياسة هي التي تتحكم في الأمور؛ يُملي الأقوياء الكيفية التي تصنع فيها الأحكام وتفسر وتطبق. من ناحية أخرى-

وهـذه هي الناحيـة الفوضوية من النظام- توجد مجموعة كبيرة من قضايا الحاكميـة العالميـة يُتخلَّى عنهـا للشـركات التـي ينقصهـا التنظيـم وتتميز بالتآمر، وهما ناحيتان من عالم الشركات يُغلَّفان بالكبسولة السامة نفسها.

وبقـدر مـا يتعلـق الأمر بالسـلع، فلا يوجـد في حقيقة الأمر مـا ينظمها؛ ينبغـي إدراك أن المضاربـين الذيـن يتعاملـون بالأسـواق المسـتقبلية للسـلع ليس لديهـم أي اهتمـام في وجـود نظـام مراقبـة، وفي الحقيقـة ونظـرًا إلى طبيعة المضاربة في سوق السلع، حتى القواعد الموجودة في الكتب الدراسـية والخاصـة بقوانـين العرض والطلب لا تُطبَّـق؛ لا يريد المضاربون عَدَّ السـلع بصفتهـا فئـة أصـول لها علاقـة بالأصول الأخرى، مثل الأسـهم والسـندات والعقـارات أو العمـلات الأجنبية؛ لأن الهدف الرئيس مـن (التحوُّط) يقوم علـى اللعـب بمجموعة من الاحتمـالات في مقابل مجموعة أخـرى، وحيث إنَّ المضاربين غير مهتمين بالتسـلم المادي للسلع، فينبغي عليهم بيع العقود قبل نهاية مدتها -البيع العاجل- حتى يكون هناك متسـع لشـراء عقود جديدة؛ إنَّه- في الحقيقة- نظام حرب فوضوي في التجارة.

في هـذ النظـام، تخضـع القاعدتـان القويـة والضعيفـة وتُعاقبـان، كمـا شاهدنا في الفصل السابق؛

ولذلـك، كيـف نسـتطيع من خلال هـذا النظـام الفوضـوي العـالمي الذي تحكمه القوة التحرُّك من الحرب إلى السلام؟

العالم على حافة نقلة حضارية

هذا موضوع ضخم ومعقد بالنسبة إلى كتاب صغير، غير أنني أحتاج إلى الخوض فيه؛ لأنني أعتقد أن الحرب التجارية تمثل أحد أبعاد العالم الذي يتجه إلى نقلة حضارية لا تُدرَك ملامحها بوضوح حتى الآن، في مواجهة ما أطلق عليه فرنسيس فاكوياما «نهاية التاريخ»، وما أسماه هنتنجتون «صدام الحضارات»، أفضل أن أتحدث عن النقلة الحضارية[104].

نظريتي بسيطة جدًّا؛ النقلة الحضارية المعاصرة تقوم على ثلاثة افتراضات:

أولًا: لا توجد حضارة محددة تستمر إلى الأبد[105]. وخلافًا لما يعتقده أكثر الناس (أو يؤمنون به)، إن ما يسمى بالحضارة الغربية أو الرأسمالية ليست أبدية. أنا أشاطر مشاعر أولئك الذين يحاجون بأن الاستغلال المفرط للعمل والطبيعة الإنسانيين سينتهي في نهاية المطاف، من الممكن أن يستغرق ذلك قرنًا آخر، لكن ذلك في حقيقة الأمر لا يشكل وقتًا طويلًا ينبغي انتظاره؛ الحضارات التي سبقت الرأسمالية (مثل الحضارة الأزتيكية والمصرية والصينية والهندية والفارسية) دامت أكثر من ذلك بكثير؛ تشكل الثورات جزءًا من حركة التاريخ.

ثانيًا: قد يحاجج شخص بأن الرأسمالية لم تصل إلى نهايتها؛ «لأن هذه النهاية لم تحن بعد»؛ اعتقد كارل ماركس أن طبقة العمال في العالم ستكون الخصم اللدود للرأسمالية، من الممكن أن هذا لايزال قائمًا؛ لا نستطيع معرفة ذلك، وفي هذه الأثناء، تواجه النسخة الغربية من الرأسمالية (حيث تشكل الملكية الخاصة والسوق الحرة مبرر وجودها) خصومًا عديدين، بمن

فيهـم- على وجه الخصوص- الشـعوب والحضـارات المضطهدة في العالم؛ لنتذكر جملة ماركـس الشهيرة في البيان الشيوعي: «شبح يطارد أوروبا؛ إنَّه شـبح الشـيوعية، لقـد دخلت قـوى أوروبـا القديمة جميعها في حلف مقدس لطرد هذا الشبح».

ثالثًـا: لقـد مات البيان الشـيوعي؛ إنَّه الآن شـبح الشـعوب المضطهدة في العـالم (خاصـة النزعة الوطنية في بلدان الجنـوب) هو الذي يطارد أوروبا. مـن المؤكد أن القوى جميعها في أوروبـا القديمة -بقيادة الولايات المتحدة- قد دخلت في حلف غير مقدس من أجل طرد هذا الشبح؛ إنَّه البيان الجديد لهـذا العصـر: بيان الأمم المضطهدة والشـعوب المسـتغلة في العـالم. هنالك بيانان رئيسان لهذا الشبح: التحرر الوطني والنهضة الإسلامية.

حركات التحرر الوطني

إنـه لمحـاكاة سـاخرة وغريبـة في التاريـخ وعلـم الاجتماع أن نجد شـرح مفهـوم الوطنيـة أسـهل من شـرح مفـوم الأمة، لـن أذهب بعيـدًا في القضية التعريفيـة؛ بعض النـاس يعرِّفون الأمة على أنها ضـرب من الهوية الثقافية؛ ولكن لماذا يسعى الأمريكان (المنحدرون بصورة أساسية من أصول إنجليزية وإيرلنديـة) لتحقيـق التحـرر الوطنـي من بريطانيـا؟ هل الولايـات المتحدة تشـكل أمـة؟ ولكـن، أين تضـع أمة الإسـلام في داخل الولايـات المتحدة؟ هل شعب تانزانيا يشكل أمة؟ وهل يشكل شعب زنجبار أمة قائمة بحد ذاتها؟

الأمة هي تجريد نظري يعبر عن طاقتها الحيوية تعبير الوطنية أو التحرر الوطني، حيث يمثل التحرر الكلمة الرئيسـة؛ يسعى الشعب لتحقيق التحرر؛

التحرر من الاضطهاد والاستغلال. يهدف الشعب إلى تحقيق تقرير مصير الذات، حيث تُعرَّف الذات ويُعاد تعريفها في سياق النضال من أجل التحرر، يشكل التحرر الموضوع الرئيس؛ إن هوية الذات هي التي تتغير. لقد ولدت أوغنديًّا (من أصول هندية)، غير أنني أتطور تدريجيًّا لأصبح إفريقيًّا شرقيًّا. إن دول (وليس أمم) شرق إفريقيا الخمس -بوروندي، رواندا، تانزانيا، كينيا، أوغندا- أُسِّست من قبل المستعمرين قبل قرابة مئة سنة. في الفصل المتعلق بحرب أوروبا التجارية ضد إفريقيا، رأينا كيف أن هذه البلدان الخمس كانت تكافح لتحرير نفسها من نير الحكم الاستعماري-الإمبريالي، وربما التطور باتجاه كيان سياسي جديد يسمى شرق إفريقيا؛ إنَّها عملية وليست حدثًا[106].

أسس النهضة الإسلامية وأهميتها

المظهر الثاني للتحرير الوطني -النهضة الإسلامية- يشكل ظاهرة أكثر تعقيدًا. أستطيع القول إنَّ أسس هذه النهضة ترجع إلى الصعود السريع للإسلام في منتصف القرن السابع حتى منتصف القرن الحادي عشر، وإلى إسهام الإسلام في التنوير والنهضة الأوروبيين[107]، والحروب الصليبية، وظهور الرأسمالية بوصفها حالة إنتاج ممنهج في أوروبا.

لماذا لم تأتِ الثورة الرأسمالية إلى العالم الإسلامي (أو لهذا السبب إلى الهند القديمة أو إلى أمريكا الوسطى)؟ إنه سؤال لا ينطوي على أي جدوى أكاديمية أو تحليلية؛ الحقيقة التاريخية هي أن التصنيع والرأسمالية قدما إلى أوروبا أولًا. قدَّم ماركس صورة واضحة لما أسماه (التراكم البدائي)

الذي انطوى على تفسير لأسس الرأسمالية في إنجلترا: الانتزاع الواسع لملكية الأرض والممتلكات الأخرى من الفلاحين الإنجليز والإيرلنديين (ما يسمى بحركة التسييج)، وتملك الأرض المشاع من قبل طبقة نبلاء الأراضي الصاعدة. حدث هذا خاصة بعد الموت الأسود (1348–1350م). على أنه قبل ذلك بوقت قصير، حدث معظم التراكم البدائي الضخم في أثناء الحروب الصليبية التي لم يتطرق ماركس إليها في تحليله.

يقدم المؤرخون الأوروبيون الحملات الصليبية بوصفها حروبًا دفاعية ضد التوسع الإسلامي على الحدود الأوروبية، وبوصفها جهدًا يقصد به استعادة حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس وحولها، لكن هذ لا يعدو كونه جزءًا من الرواية؛ لقد هزَّ احتلال الأتراك العثمانيين شرق أوروبا المسيحية؛ ولذلك ولمدة مئتي سنة تقريبًا –من سنة 1030م وما بعدها– سعى الغرب عن طريق تأجيج المشاعر والغضب لوضع حد للتفوق الإسلامي، إذا كان لا بد من إطلاق اسم حرب عالمية أولى، كانت الحروب الصليبية الأجدر بذلك.

في نهاية الحروب الصليبية، وضِعت أول أسس تقدم الغرب نحو الرأسمالية: تأسيس مركزها المالي. إبَّان الحرب البيزنطية–الإسلامية 1030–1035م، أضعفت دولة مدينة البندقية الإيطالية السيطرة الإسلامية على البحر الأبيض المتوسط، علاوة على أن النورمان، وبمساعدة دولتي المدينتين الإيطاليتين؛ جنوا وبيزا، تمكنوا من استعادة صقلية من المسلمين بين عامي 1061 و 1091م. وفي أثناء الحملة الصليبية الأولى (1095–1099م)، احتل الصليبيون القدس، وانتهى الأمر بذبح اليهود والعرب الذين قاتلوا معًا ضد المسيحيين. في الحملة الصليبية الرابعة (1202–

1204م)، تمت مهاجمة القسطنطينية حيث نهبت ثرواتها، تزامن هذا مع الابتكارات المالية لفرسان الهيكل الذين وجدوا طريقهم إلى مخزون الشرق من الذهب والفضة. أدَّت الحملة الصليبية الرابعة بصورة فعلية إلى تحويل مركز العالم النقدي من الأراضي البيزنطية والعربية إلى الغرب[108].

إذا نظرنا إلى تلك الحقبة بمنظور الإدراك المتأخر، نجد أنها شكلت تطورًا مهمًّا جدًّا؛ قبيل شروع كولومبوس في رحلته الرامية إلى اكتشاف الشرق في عام 1492م، كان الغرب قد أحكم سيطرته على النظام النقدي العالمي الناشئ؛ من صائغي الذهب في البندقية، إلى البيوتات المصرفية الإيطالية والكاتالونية، إلى الهانزا الألمانية (فرق المحاربين) ومقرضي النقود (ويسلرز، هوتشستيترز، توكمانز Weslers, Hoschstetters and Tuchmans)، إلى الرابطة الهانزية (رابطة المدن الألمانية الشمالية)، وإنشاء أول مركز رئيس للصرافة في أوروبا في بروجيه، وأخيرًا إلى إنشاء مصرف السويد في عام 1661م، وهو أول مصرف غربي للإصدارات الائتمانية، حيث تبع ذلك إنشاء مصرف إنجلترا في عام 1694م[109].

غير أنه في أيامنا هذه وبسبب العنصرية المؤسسية والخوف من الإسلام، طُمس هذا الجزء من التاريخ بصورة عامة، وباستثناء الأفراد الأكثر تنوُّرًا، تحوَّل الناس في الغرب اجتماعيًّا ونفسيًّا إلى ممارسة نوع معين من الغطرسة في عَدِّ الحضارة الغربية من نوعية راقية، عند مقارنتها مع النوعية الوضيعة للحضارة الإفريقية والشرقية، يوجد انطباع عام (غالبًا بسبب الصحافة التافهة) بأن الحياة أو الحقوق الإنسانية للشخص العادي الإفريقي أو الأفغاني أو الفلسطيني أو المسلم، لا تساوي شيئًا إذا ما قورنت بحياة الشخص الأبيض العادي وحقوقه، إنَّ من شأن هذه الغطرسة تسميم

العلاقات العادية بين الغرب والبقية؛ هذه هي الحقيقة الصارخة -والباعثة على الحزن- في العالم المعاصر لما بعد حقبة الاستعمار.

إذا لم يُفهم ذلك، فلن يفهم شيء عن ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[110]. لايزال التناحر بين الشيعة والسنة الذي استمر قرونًا، يشكل عاملًا مؤسفًا يُغذَّى من قبل الغرب الذي يسعى إلى إشاعة الفرقة داخل الشعوب المغلوبة على أمرها ليسهل عليه السيطرة عليها، إنَّ سيطرة الأفكار المتشددة ناسبت المصالح الغربية عندما كان الغرب منخرطًا في صراع مع السوفييت في أفغانستان في الثمانينيات من القرن العشرين، استخدمت الإمبراطورية (الغربية) أكثر ارتدادات هذه الأفكار في الهجوم على الوطنيين والقوى التقدمية في العالم الثالث. تشكل الدولة الإسلامية في العراق والشام بذاتها أحد منتجات محاولات حلف الأطلسي فرض تغيير في النظام السوري.

إن أي شخص يثمن الحياة، وكذلك الحرية والأمن، لا يستطيع قبول طموحات الغرب الإمبريالية والنظام الديكتاتوري في سوريا وتجاوزات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ولا يستطيع أي شخص يتمتع بعقل سليم قبول الوحشية التي ينطوي عليها قطع رؤوس الصحفيين وعمال الإغاثة، ولا يمكن قبول هذا، حتى وإن تصرف الغرب ووكالاته بالطريقة نفسها مع عدد لا حصر له من المسلمين.

أيضًا لا ينبغي أن تصبح تصرفات الدولة الإسلامية في العراق والشام معيارًا يحكم من خلاله على المنظمات الإسلامية الأخرى؛ مثل: الإخوان المسلمين؛ وهي -في أي حال من الأحوال- ليست منظمة مؤلفة من كتلة

واحدة، ولا يستطيع المرء أن ينسى أنه في الثلاثينيات من القرن العشرين أثَّرت شعبة الإخوان المسلمين ذات التوجه الوطني المعادي للإمبريالية في الهند بصورة حيوية في مقارعة الإمبراطورية البريطانية، إلى الحد الذي دفع بغاندي لتأييد استعادة الخلافة الإسلامية.

المقصود هنا أنه ما لم يتمتع المرء بمنظور تاريخي طويل، فإنه سيكون من المستحيل عليه فهم سبب إقصاء الإسلام المعتدل من قبل الجهاديين الأصوليين المتشددين، لماذا ينضمُّ الشباب المسلم من الغرب إلى صفوف الجهاديين[111]؟ ولماذا يختلف هيكل القيادة والتحكم في حلف الأطلسي كثيرًا عن الدولة الإسلامية في العراق والشام التي تتمتع بالمركزية العالية والتزود الذاتي؟ كيف يستطيع المرء أن يفسر الهزيمة المدوية التي لحقت بالجيش العراقي الذي يتلقى الإمدادات من حلف الأطلسي، ويضم (350,000) جندي على يد مقاتلي الدولة الإسلامية الذين لا يتعدى عددهم (1,300) فرد[112]؟ ما إذا كانت الدولة الإسلامية في العراق والشام ستنجح في تحقيق طموحاتها - حتى وإن كان ذلك جزئيًّا - وما إذا كان في استطاعة قوات حلف الأطلسي هزيمة الدولة الإسلامية عسكريًّا، فإن البذور التي زرعتها الدولة الإسلامية في العراق والشام ستبرعم ثانية.

إن قوة الفكرة – التي تُغذَّى بتاريخ امتد قرونًا من الحروب الصليبية والإذلال الذي يشعر به المسلمون في حياتهم اليومية – لا يمكن التخلص منها في غضون سنوات أو عقود.

نظرية التغيير الثوري وممارسته

إستراتيجية الإصلاح السائدة: الصفير في الظلام

في 4 فبراير عام 2014م، ألقت كريستين لاجارد؛ رئيسة صندوق النقد الدولي، محاضرة ريتشارد ديمبليبي في لندن[113]، في خطابها المعنون تعددية جديدة للقرن الواحد والعشرين A New Multilateralism for the Twenty–First Century، لفتت الانتباه إلى تحديات عدة تواجه النظام العالمي؛ أدلت ببيان جريء، أتفق معه بصورة عامة، قالت فيه:

«في الماضي، قلل الاقتصاديون من أهمية عدم المساواة، كانوا يركزون على النمو وعلى حجم الكعكة بدلًا من توزيعها، وفي هذه الأيام، أصبحنا أكثر إدراكًا لمدى الضرر الذي نشأ بسبب عدم المساواة؛ دعونا نضع الأمر بصورة بسيطة، إن من شأن الانحراف الشديد في توزيع الدخل أن يلحق الضرر بسرعة النمو ودوامه في المدى الأبعد؛ إنَّه يقود إلى اقتصاد الإقصاء، وإلى وضع يشبه الأرض اليباب التي لا طائل من ورائها».

من بين أشياء أخرى، لفتت الانتباه إلى «نقلة في القوة العالمية من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب». هذا، بطبيعة الحال، أمر نسبي؛ لأنها قد توافق على أن الشمال هو قوي عسكريًّا وبصورة استثنائية. دعونا نبحث في جوجل ونرى ماذا تقول؛ أنا –باستخدام تعبير حديث ومخيف– (تجوجلت) بحثًا عن (القوة العسكرية الأمريكية مقارنة بباقي العالم)، وهذا ما حصلت عليه: «صرفت الولايات المتحدة عام 2012م على الدفاع

أكثر من ميزانيات البلدان العشرة التالية لها في حجم الميزانية مجتمعة؛ كان المبلغ الذي صرفته الولايات المتحدة في عام 2012م على الدفاع، وهو (682) مليار دولار، بحسب مكتب الإدارة والميزانية، يفوق مجموع الصرف العسكري للصين، وروسيا، والمملكة المتحدة، واليابان، وفرنسا، والمملكة العربية السعودية، والهند، وألمانيا، وإيطاليا، والبرازيل؛ فقد صرفت هذه الدول مبلغ (652) مليار دولار، بحسب قاعدة بيانات سيبري للصرف العسكري»[114].

في خطابها، أوردت لاجارد قائمة أشياء يتعيَّن عملها من أجل تغيير الوضع إلى الأحسن، ومن بين هذه الأشياء ذكرت: «إعطاء النمو على الفور أولوية تتجاوز الأزمة المالية، وتتعامل مع المديونية العالية الخاصة والعامة، وذكرت أيضًا العوائق البنيوية للتنافسية والنمو، والأنظمة المصرفية الضعيفة، والحاجة إلى نظام مالي يخدم اقتصادًا منتجًا-تشارك فيه الصناعة بالمسؤولية». أنهت خطابها بطرح تحدٍّ للجيل الحالي: «تمكن أجدادنا من قهر شياطين الماضي، وورثوا لنا عالمًا أفضل، وكان جيلنا المستفيد الرئيس ... الآن جاء دورنا لتعبيد الطريق للجيل القادم، هل نحن على مستوى هذا التحدي؟ مستقبلنا يعتمد على الإجابة عن هذا السؤال».

هذه، بصورة أساسية، إستراتيجية غربية لإنقاذ عالم يتعرض لأزمة؛ فمن المفهوم أنه لم يكن لرئيسة صندوق النقد الدولي أن تتقدم بإستراتيجية ثورية، حتى وإن كانت في لحظاتها الخاصة قد فكرت بواحدة.

بصراحة، إن حظوظ قائمة رغبات كريستين لاجارد في التنفيذ في واقع الأمر لا تعدو صفرًا؛ إن شياطين الماضي هم هنا ليبقوا حتى الزوال

النهائي للرأسمالية والإمبريالية. لا أرغب في تفصيل هذه النقطة؛ من المؤكد أن العالم سيستمر في النمو بالمفهوم المادي بسبب (وهنا نستخدم التعبير الماركسي) التطور المستمر في القوى المنتجة في ظل الرأسمالية[115]. للأغراض التي نتوخى، الشيءُ المهم هو أن توزيع ثمرات العمل الإنساني في ظل الرأسمالية (حتى نضع الموضوع في أبسط صوره) يسجل انحرافًا في صالح الأغنياء وضد الفقراء في داخل البلدان وبينها. يؤدي النظام الرأسمالي-الإمبريالي إلى استقطاب الثروة والفقر؛ هذا مستقر في حمضه النووي، وإذا كانت الطبقات العاملة قد حققت شيئًا، سواء أماديًّا كان أم معنويًّا من خلال الحصول على صوت في الديموقراطيات الرأسمالية (في الحقيقة، هي حكومات الأثرياء)، فإن ذلك قد جاء نتيجة المقاومة على المستوى السياسي؛ لقد أصبح العالم يتَّسم بدرجة أكبر من اللامساواة خلال الخمسين سنة الماضية تفوق ما حدث في الألف سنة التي سبقتها؛ لقد كشفت دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2011م- «نحن منقسمون: لماذا تستمر اللامساواة في الارتفاع» -بأن الشقة بين الأغنياء والفقراء قد اتسعت خلال العقد المنصرم، هذا التباين بين الدول واضح للعيان، وحتى في البلدان المتقدمة- بما فيها الدول التي تركز على المساواة بين مواطنيها؛ مثل ألمانيا والدنمارك والسويد -فإن الفجوة بين دخول الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع[116].

لا توجد إمكانية لحل يعالج القصور في التوزيع في نطاق النظام الحالي الذي جرت هيكلته لإنتاج عدم المساواة، وهذا هو المكان الذي يتحطم فيه تفاؤل كريستين لاجارد.

إن الذي نقدمه في مقابل هذه الإستراتيجية الإصلاحية، هو إستراتيجية حرب عصابات ضد السلام الإمبريالي.

حرب العصابات ضد السلام الإمبريالي

الحرب التجارية ليست كالحرب العسكرية؛ إذ إنهما تختلفان في نواح مهمة عدة، لكن هناك مبادئ معينة للحرب العسكرية يمكن تطبيقها في الحرب التجارية؛ الأوضاع التي تسود فيها القوة غير المتكافئة تتطلب تكتيكات عصابات، وهنالك الكثير الذي يمكن تعلمه من صن تزو، ماو، تشي جيفارا، كابرال، لي دوان، جياب، غاندي، نكروما، نايريري، كاسترو بالإضافة إلى آخرين[117]، قد تستغرب لأنني وضعت هؤلاء جميعهم في المجموعة نفسها، ولكن إذا نظرت إلى مسيرة حياتهم والكيفية التي قاتلوا فيها ضد أوضاع القوى غير المتكافئة، فستجد أنهم خلفوا وراءهم تركة وتكتيكات لاستخدامها في النضال ضد الخصوم الأكثر قوة وخطورة.

لماذا حرب العصابات اللاعنفية؟

السؤال الأول الذي أواجهه هو فيما إذا كنت جادًّا بشأن حرب العصابات، هل ما أقوله ينطوي على غلو أو حتى جنون عظمة أو مجرد خيال؟

إن الإستراتيجية التي أقدمها ليست خيالية، ولا تنم عن جنون عظمة أيضًا؛ إنها إستراتيجية جادة، هنالك الكثير الذي يجب تعلمه من تشي الذي يُتَّخذ رمزًا لحرب العصابات، ولكننا نحتاج إلى الذهاب إلى أبعد

منـه، أولئـك الـذي يبحثـون عـن نوع آخر من السـلام ليس لديهـم خيار إلا الانخـراط في حـرب عصابات خالية مـن العنف ضد النظام السـائد، أقول خاليـة مـن العنـف؛ لأننـي أعتقد جازمًـا أنـه وإن كان يتحرك ببـطء، إلا أن النضـال اللاعنفـي هـو أكثر إنسـانية، وأكثر فاعليـة وأكثر ديمومـة؛ العنف يبعـث علـى الانقسـام، وبينمـا يكـون تأثـيره في غالب الأحيـان مباشـرًا، إلا أنـه قد يكـون أقل دوامًا، هنالـك العديد من التحديات التـي تواجه نضالات العصابـات اللاعنفيـة، إن الرحلـة مـن هنا إلى هناك (بصـرف النظر عن الطريقة التي يعرف بها الشـخص هناك) تواجه تحديات تكتيكية مباشرة، ويجب التعامل معها هنا والآن، غير أنها من منظور إستراتيجي تمثل نضالًا طويلًا.

إن النضـال الطويـل ليس كرحلة يوم واحـد، وأؤلئك الذيـن يعتقدون أن السـبب الأصلي للمشـكلات المعاصرة جميعها يتمثل في الرأسـمالية، عليهم أن يخوضـوا كفاحًـا يمتد لحقبة من الزمن، ربما يتعـيَّن عليه الانتظار لوقت طويل؛ من المؤكد أن النظام الحالي يتشقق –مثلما شهدناه عندما كنا نتابع الفوضى المالية الحالية– غير أن السفينة الرأسمالية لا توشك على التحطم؛ هنالـك مـا يزيد على سـتة مليارات من البشـر على ظهرها، الإسـتراتيجية هـي أن نصنـع ألف–مئـة ألف– قارب ونبدأ بقذفهـم في المحيط، حتى تبدأ النسـاء والأطفال الذين يرافقهم جدافون ماهرون، أخذ طريقهم في البحر المتلاطـم، وبحلـول الوقـت الـذي تغرق فيـه السـفينة الرأسـمالية، يجب ألا يكـون أي إنسـان على متنهـا؛ ولذلك فهو نضال يسـتغرق الحقبـة، ولقد بدأ فعلًا بالثورة الروسـية عام 1917م، إن لم يكن قبل ذلك، وبين ذلك التاريخ

واليوم، أُقيمت تجارب عدة في الاشتراكية؛ لقد خلفت هذه التجارب وراءها أنقاضًا وحطام قوارب في المحيط، غير أنها خلفت أيضًا ثروة من الخبرة والمعلومات، يتعيَّن على الإنسانية أن تتعلم أن النجاحات والإخفاقات هي حصيلة ما يقارب قرنًا من النضال ضد الرأسمالية، والإمبريالية التي نتجت منها بالضرورة.

هذا موضوع صعب ومعقد يتم تناوله في الفصل الأخير من كتاب يعالج ناحية صغيرة من المصير المحتوم للسفينة الإمبريالية؛ ولهذا فإنني أقدم لاحقًا لمحة عن الصورة الأكبر، ومن دون الرؤية الإستراتيجية الأكبر، فإن ردود الفعل التكتيكية على القضية التجارية ربما لن تكون مضللة فقط، ولكنها أيضًا مبنية على وهم.

فلسفة التناقضات

العديد من حركات العصابات استخدمت تعليمات ماو -بما في ذلك نظريته حول التناقضات- لتحقيق أهداف سياسية مشروعة، بعض هذه الحركات -كتلك التي نشأت في بيرو وسريلانكا- انتهت بنتائج كارثية بالنسبة إلى قادتها وشعوبها على حد سواء؛ كنت جزءًا من حركة عصابات ماوية كانت تعمل تحت الأرض في أوغندا في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وأمتلك بعض المعلومات التجريبية عن نقاط قوتها ونقاط ضعفها؛ ولذلك ففي الوقت الذي ينبغي علينا تعلم الكثير من ماو، فإننا نحتاج إلى أن نتجاوزه.

في مرحلة تخطي ماو، سأُوسِّع المجال ليغطي مسائل فلسفية أكبر. يساعد الرسم الآتي على شرح مدى التعقيد والتداخلات التي تنطوي عليها النواحي الثلاث لهذا البحث.

فلسفة التناقضات

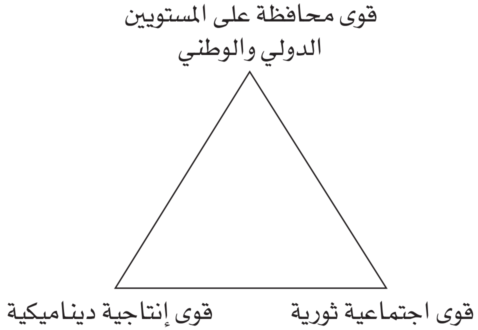

وكما شرحت سابقًا، أود أن أقول إن القوى الأكثر ديناميكية تتمثل على المستوى المادي، في تطوير القوى المنتجة[118]. تبعًا لما يقوله ماركس وماو، فإن الطبقات العاملة -أولئك العاملون في الأرض والصناعة والخدمات- هم الطبقات الأكثر ثورية، وأود أن أضيف إن الطبقات العاملة ليست ببساطة هي التي تشكل الجماهير. تبعًا لما يقوله الأنبياء والرسل والفلاسفة والمفكرون والزعماء القوميون، أستطيع أن أقول إن الجماهير لا تُلهَم فقط بالقوى المادية؛ أي تجربة القمع والاستغلال على مستوى الإنتاج، وإنما يمكن إلهامها بما يمكن أن أدعوه القوى الروحية؛ لعدم وجود كلمة أفضل، وبموجب تعريفي، تضم القوى الروحية العقيدة وروح العصر، غير أنني أضيف أنني أعرِّف روح العصر لا لتعني التحديث والعالمية، بل المقاومة ضد

الاستغلال والاضطهاد على المستويات جميعها؛ الدولة، الطبقة، الجنس، العمر، الديانة، ثم البيئة.

أدرك أنني أسير عبر تضاريس فلسفية خطرة، لكنني لست فيلسوفًا؛ يمكن أن تواجهك مشكلات بشأن الفلسفة الآنفة الذكر، ولكنني سأترك الموضوع عند هذا الحد؛ فهدفي هو أن أشحن المقدرة على التخيل، ليس بهدف التوصل إلى إجماع، ولكن لأحرك نقاشًا صحيًّا، ينبغي أن يتناول المسائل المعيارية والأخلاقية وليس فقط المسائل الإستراتيجية والتكتيكية.

يبقى سؤال واحد؛ كان لماركس وماو منظور اجتماعي، وربما تسأل: ما هو منظوري؟ حسنًا، بالبناء على التشبيه الذي انطوت عليه السفينة الرأسمالية، يتألف منظوري من آلاف القوارب الصغيرة في المحيط؛ آلاف من المجتمعات اللاعنفية التي تعتمد على نفسها إلى حد ما، والتي تُنظِّم الوسائل الخاصة بها في الإنتاج والاستهلاك، يتعيَّن على هذه المجتمعات ألا تشعر بالآخرين فقط، ولكن أيضًا أن تشعر بالطبيعة، ينبغي لها أن تتاجر مع بعضها بالبضائع والخدمات التي لا تمتلك الموارد لإنتاجها، ولكن يجب أن تمارس التجارة بها على أساس قيم الاستخدام، وليس على أساس قيم التبادل السلعية. وفي معرض إعادة صياغة ما قاله غاندي، العالم لديه ما يكفي لسد الحاجات الأساسية للجميع، ولكن ليس لتنفيذ جشع مليار من المستهلكين على حساب خمسة مليارات من الناس المغلوبين على أمرهم الذين جُرِّدوا من ممتلكاتهم، وليس على حساب البيئة والمخلوقات الأخرى؛ على البشرية أن تستوعب المخلوقات جميعها، بما فيها النباتات والحيوانات.

والآن إلى السؤال العملاق: كيف نستطيع تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة؟ تحويل الرؤية إلى حقيقة هو أسهل قولًا منه عملًا ، غير أنه يتعيَّن علينا أن نبدأ في مكان ما، لا يوجد أمامنا طريق آخر إذا أردنا أن نغادر السلام الإمبريالي المجحف والعنيف هذا إلى نوع آخر من السلام؛ سلام الشعوب.

تجنيد القوى المادية والاجتماعية

بالإشارة إلى العلاقة المثلثية المرسومة آنفًا، نحتاج إلى التأمل والعمل على مستويين:

1. المستوى المادي: يتعلق بالإنتاج والتبادل.
2. المستوى الاجتماعي:يتعلق بالعلاقات الإنتاجية، والأسس العقائدية والأخلاقية للمجتمع.

ما يأتي هي أفكار مبدئية، مع الأخذ في الحسبان المساحة المحدودة والحاجة إلى نقل مغزى توجيهي على نحو مختصر ما أمكن ذلك.

على المستوى المادي: (الفصل)

في عام 1990م، ألَّف سمير أمين كتابًا ترك تأثيرًا كبيرًا تحقيق الفصل نحو عالم متعدد المراكز، كان أمين شخصية رئيسة في تحدي النظام الرأسمالي والإمبريالي الحالي، وفي تزويد جيل من الدارسين –من الشمال ومن الجنوب– بمواد للنقاش العميق والملح حول حتمية التحول إلى نظام

جديد، لقد حاجج أمين بأن الرأسمالية وصلت إلى نهاية طريقها، ولا بد للإنسانية من التحرك نحو حضارة جديدة[119].

مفهوم فصل الازدواجية الذي أتبناه (decoupling) مشابه لما أخذ به أمين من فصل الارتباط (delinking)؛ يستخدم أمين التعبير بصورة أساسية بوصفه مفهومًا توجيهيًّا؛ ولكنني أستخدمه بوصفه مفهومًا وصفيًّا وتوجيهيًّا، بتعبير آخر: أنا أعتقد أن الفصل يحصل فعلًا. سأعود إلى هذا عندما أقصي الفكرة عن صيغ لكلمة (فصل) يستخدمها أمين، ولكنها تحمل فروقات بسيطة في المعنى، حتى وإن كانت الكلمة نفسها لم تستخدم؛ ولهذا- على سبيل المثال- أظهر جوزيف ستيغلتز هذا الفارق البسيط في مقاله المعنون على الجانب غير الصحيح من العولمة بشأن الشراكة عبر الباسيفيكي[120]. ستيغلتز محق (في تقديري) في انتقاد الشراكة عبر الباسيفيكي، غير أنه يبدو وكأنه يعتقد بوجود جانب صحيح لمفهوم العولمة؛ بصورة أساسية، ينتمي ستيغلتز إلى طراز كريستين لاجارد الإصلاحي، ويتبنى الأوهام نفسها عندما يأتي الأمر إلى إصلاح النظام الرأسمالي عن طريق فصله عن صيغة السوق الحرة، وتحويله إلى نوع من الرأسمالية المنظمة[121].

أنا أبدأ بالاقتراح بأن الرأسمالية غير قابلة للتنظيم؛ إنها بطبيعتها الأساسية فوضوية؛ ولاعبوها الرئيسون -الشركات متعددة الجنسيات والمضاربون بالسلع- يفضلون نظامًا فوضويًّا يستطيعون التلاعب به، لقد حاجج بعض الاقتصاديين والصحفيين في النظام السائد -مثل وولفجانغ مانشاو وديفيد بيلينغ- بصورة أساسية، بأن العولمة أمر واقع، وهي هنا لتبقى، وأن الانفصال عنها غير ممكن، أقول لهم إن الانفصال ليس ممكنًا

فقط، ولكنه حاصل بالفعل، حتى داخل المنظومة الرأسمالية؛ مشروع العولمة يتعرض لأزمة نظامية عميقة؛ لقد انفصلت بلدان مثل الصين، والهند، والبرازيل، وتشيلي، وماليزيا، وفنزويلا،... إلخ، جزئيًّا عن النظام العالمي؛ على سبيل المثال، تحدي صندوق النقد الدولي برفض تحرير التدفقات الرأسمالية، واستبدالها بالسيطرة الكلية (الصين) أو الجزئية (الهند، الأرجنتين) على عملاتها، ورفضها الخضوع تحت تأثير الضغوط التحريرية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية؛ لقد أحسنت صنعًا- على نحو نسبي- عنما شكلت حائطًا ناريًّا لحماية نفسها في مواجهة الهجوم الفيروسي الذي أطلقته الأزمة الإسكانية في الولايات المتحدة بين عامي 2007 و 2008م، لقد أوجد ذلك متَّسعًا في السياسات لدى الصين والهند والبرازيل وروسيا، ما مكنها من مقاومة الأزمة المالية بصورة أفضل من دول الشمال[122]. وبتعبير آخر، من أجل الاستمرار في تشبيه السفينة الرأسمالية، لقد أبقت هذه البلدان -دول البريكس زائد فنزويلا، تشيلي، ماليزيا، إيران، وبلدان أخرى- بنفسها على ظهر السفينة الرأسمالية، غير أنها ترفض إطاعة أوامر القبطان، وألقت قواربها الرأسمالية الصغيرة في المحيط من أجل الانفصال عن السفينة الرئيسة.

في قاموسي إذن، تمثل الإقليمية ضربًا من الانفصال، لقد رأينا في الفصل الثالث أن شعب شرق إفريقيا (وليس الحكومات) استطاع -حتى الآن- المحافظة على طموحه وبرنامجه الإقليمي، ورفض الاستسلام لتكتيكات (فرِّق تسد) التي يتبعها الاتحاد الأوروبي.

سأخطو خطوة أخرى؛ بينما تسعى بلدان للانفصال عن العولمة، تفصل الإمبراطورية بالقوة البلدان الصعبة؛ مثل روسيا والصين وكوبا ودول أخرى

عديدة، ففي أعقاب الأزمة الأوكرانية في عام 2012م، فرض الغرب عقوبات على روسيا التي بلغت أوجها، فعليًّا، بفصل روسيا عن العولمة، بعبارة أخرى: الفصل -وليس الانضمام إلى العولمة التي تقودها الإمبراطورية- أصبح يمثل روح العصر في أيامنا هذه.

من قيم التبادل إلى قيم الاستخدام

إن الصورة الأعمق للفصل هي التي تفصل ارتباط المجتمعات عن النظام الرأسمالي لإنتاج السلع، هذا هو الذي يمثل فعلًا الإستراتيجية بعيدة المدى، والرؤية المستقبلية. أحاجج على أنه على المستوى المحلي أو مستوى المجتمع، يتعيَّن على الناس العاديين القيام بجهد واعٍ لإيجاد طرق للانفصال عن النظام الجائر الذي يعتمد على القيمة المرتبطة بالسوق.

في قلب الأزمةالحضارية المعاصرة، يتمركز المنطق الاختزالي الذي يقيم كل شيء بالنقود؛ كل شيء، بما في ذلك كرامة الفرد -خاصة النساء والأطفال المعرضون للأخطار- يخضع لقانون القيمة، كل شيء يُحوَّل إلى سلعة، غير أنه في فجوات نظام العولمة هذا تُبذل جهود بطولية من قبل بعض المجتمعات للنأي بأنفسها عن هذا النظام؛ هنالك العديد من المقاربات الإبداعية، بما في ذلك إنتاج السلع والخدمات اعتمادًا على التبادل الذي لا ينطوي على استخدام النقود، كذلك عندما تكون هناك حاجة إلى النقود بوصفها وسيلة للتبادل، طوَّرت المجتمعات النقود الشعبية (نوع من أنظمة قسائم العمل) التي تُفصل عن النقود الوطنية، المعروفة بسوء السمعة لخضوعها للتذبذبات والمضاربة[123].

على المستوى الاجتماعي: دور الناحية العقائدية والمعرفة

عـرف الفيلسـوف الألماني كارل مانهـايم الإيديولوجيا بأنهـا كامل نظام الفكر الـذي تعتنقـه المجموعـات الحاكمة في المجتمـع. تخفـي الإيديولوجيا الظـروف الحقيقيـة، وبذلـك تحافـظ علـى الوضـع الراهـن. في كتابـه الإيديولوجيا والمدينة الفاضلة: مدخل إلى علم اجتماع المعرفة، حلَّل مانهايم العلاقـة بين علم الاجتماع والسياسـة الاجتماعيـة، ودور النخبة المثقفة[124]. في معرض اسـتعارته من ماركس، حاجـج مانهايم بأن البنيـة الإيديولوجية للفكر تُكيَّـف بحسـب الهيـكل الطبقـي للمجتمـع، ومضـى إلى القـول إنه في المجتمعات المقسـمة إلى طبقات، فـإن طبقة خاصة من الأفراد الذين يتكوّن رأسـمالهم فقـط مـن تعليمهم، يطـورون أفكارهم لإحراز تقـدم في مصالح مختلف الطبقات، من بين أولئك الذين يخدمون الطبقات الحاكمة؛ يقدمون المعرفـة التي تشـكل نواة الإيديولوجيـا الحـاكمة، رأي العالم السـائد؛ يواجه هؤلاء معارضة من قبل طبقة أخرى تتحدى المعتقد التقليدي الحـاكم، بما في ذلك إنتاج المعرفة. وقال مانهايم إن الإيديولوجيا السائدة تجعل المجموعات الحاكمة معادية للمعرفة التي قد تهدد استمرار هيمنتها.

تبعًـا لمانهـايم، أعتقد بأننا على مفترق طرق بـين- من ناحية- النظرية الكلاسـيكية الجديـدة التي سـادت لمـدة أربعين سـنة تقريبًا، والتـي أنتجت إيديولوجيـا الليبراليـة الجديدة الفاشـلة، ومن ناحية أخـرى التحدي الذي تواجهـه النخبـة المثقفـة الراديكالية في إنتـاج معرفة تحرر النـاس وقادتهم السياسيين من العقلية الظلامية.

إنَّ مسألة من أين تأتي المعرفة والكيفية التي نعرف بها ما نعرف شغلت الفلاسفة على مر القرون، ومن أفضل الكتب التي قرأتها مؤخرًا عن الموضوع كتاب نسيم طالب البجعة السوداء، الذي يهاجم فيه من بين أمور أخرى المعرفة الخارجة عن سياقها (أو ما يدعوه الأفلاطونية)[125]. من منظور إفريقي، كتب داني ودادا نابوديري، وهو باحث وناشط سياسي أوغندي عملت معه قرابة ثلاثين سنة، بعض تأملاته حول هذا الموضوع قبيل وفاته في شهر نوفمبر عام 2011م؛ في الكتابين اللذين ألفهما وهما نظرية المعرفة الإفريقية: فلسفة وكمال: نظرية في المعرفة، نظرية المعرفة الإفريقية والعبرمنهجية: القدرة على استعادة نظرية المعرفة، يُحلِّل نابوديري الأزمة التي خلقتها تجزئة ديكارت للمعرفة في الغرب، ويقدم ومضات من أنظمة المعرفة الإفريقية التقليدية[126].

فيما عدا المستوى الإيديولوجي (الذي أُعرِّفه هنا في المجال الاقتصادي بصورة أساسية) هنالك النضال على المستويات السياسية والأخلاقية والقيمية. يعدُّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نتفق عليه جميعًا مثالًا جيدًا، غير أنه في السياسة العالمية، حيث يسود الطابع الفوضوي، تعرضت حقوق الإنسان لإساءة الاستخدام من قبل بلدان حلف الأطلسي في نطاق التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان الجنوب بصورة أساسية، أكثر إساءات الاستخدام هذه لحقت بإحدى النتائج المترتبة على حقوق الإنسان، وهي المسؤولية في الحماية (R2P) التي تضمنها قرار الأمم المتحدة رقم (308/63/ A/RES)[127].

لقد حدث الشيء نفسه بالنسبة إلى المعايير القيمية الأخرى؛ مثل: الديموقراطية، وحرية الصحافة، والحكم الرشيد، وغيرها، لقد أصبحت

هـذه بمثابـة أدوات معيارية لخوض ما يرقى إلى حـرب ضد بلدان الجنوب، مثل إيران وكوبا، أو ضد مجموعات داخل هذه البلدان تحت اسم استئصال الإرهابيين. من الضروري خلق عالم مختلف؛ لا يوجد فيه حلف الأطلسي ولا الأحلاف العسكرية المماثلة، عندئذٍ تعني هذه المعايير السياسية والأخلاقية ما ترمز إليه بحق.

من هنا إلى هناك: ألف قارب في المحيط

حـول الكيفيـة التـي يمكـن لنا مـن خلالهـا التحرك إلـى الأمـام، دعونا نسـتمع إلى الحكيم والإستراتيجي العسكري الصيني صن تزو (544–496 قبل الميلاد)، الذي استقى حكمته من الطاوية، وهي المعرفة التي تشجع على ممارسـة كلا فنون الاستشـفاء والفنون العسـكرية في الصين؛ كتابه المعنون فنون الحرب يزخر بالحكمة التي تتعلق بالحرب والتي يمكن تطبيقها في أيامنا هذه، وتتعلق أيضًا بمختلف أسـاليب الحرب، بما فيها حرب العصابات[128]. يجـب أن يكـون هذا الكتاب على مكتـب كل مقاتل في حرب العصابات، يقول صـن تـزو إنـه تبعًـا لقاعـدة العمليـات العسـكرية: «هنالك تسـعة أنـواع من الأراضي:

1. أرض الانحـلال: حيـث تتصـارع المصالـح المحليـة فيمـا بينهـا فوق أراضيها.
2. الأرض الخفيفة: عندما تدخل أرض الآخرين، ولكن لا تتوغل فيها.

3. أرض الخصام: وهي الأرض التي تكون مفيدة لك إذا حصلت عليها، ومفيدة لخصومك إذا حصلوا عليها.
4. أرض المرور: وهي الأرض التي يمكن لك وللآخرين التحرك عليها ذهابًا وإيابًا.
5. الأرض المتقاطعة: وهي الأرض المحاطة بالمنافسين من ثلاث جهات، ويمكن للناس جميعهم في البر الأصلي المرور خلالها.
6. الأرض الثقيلة: عندما تدخل عميقًا في أرض الغير، وتجتاز مدن وبلدات عدة.
7. الأرض السيئة: عندما تسافر خلال الغابات الجبلية والمنحدرات السحيقة والمستنقعات والطرق التي يصعب السفر من خلالها.
8. الأرض المحاطة: عندما تكون الطرق الداخلية ضيقة والطرق الخارجية صعبة، حتى إنَّ قوة صغيرة معادية تستطيع الفتك بك.
9. أرض الموت: حيث تستطيع أن تبقى على قيد الحياة إذا قاتلت بسرعة، وأن يكون مصيرك الهلاك إذا أخفقت في ذلك»[129].

يقدم صن تزو إستراتيجيات وتكتيكات مفصلة لكل أرض؛ «لذلك، لا تسمح لنفسك بخوض معركة فوق أرض الانحلال، ولا أن يكون هناك توقف فوق الأرض الخفيفة» وهكذا. هو معارض للحرب: «أن تكسب من دون حرب هو الأفضل... الجيش المنتصر هو الذي يكسب أولًا، ثم يسعى إلى المعركة؛ أما الجيش المهزوم فهو الذي يقاتل أولًا ثم يسعى النصر».

إذا أردتُ أن ألخص التجارة حرب مستخدمًا الاصطلاحات الموجودة أعلاه، أقول إن الإمبريالية تمكنت من دفع الجنوب إلى أرض سيئة، وبعض

البلدان، مثل الصين وكوبا وإيران، تتحد في مواجهة الخصوم، لكن معظم البلدان الأخرى تقف على أرض الانحلال. هذه النتيجة تأتي بصورة أساسية من تكتيكات (فرق تسد) التي تستخدمها القوى الإمبريالية، والتي بالرغم من الخلافات بينها، فإنها تتحد تحت مظلة حلف الأطلسي عندما تواجه بأوضاع مثل وضع ليبيا في عام 2011م، وأكرانيا عام 2014م، وفلسطين منذ تأسيس دولة إسرائيل في عام 1948م. الحرب بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بين إفريقيا وأوروبا تظهر أن إفريقيا تقف على أرض الانحلال، وإن لم تتحد إفريقيا، فإنها ستجد نفسها قريبًا على أرض الموت؛ ببساطة ستضمحل صناعات إفريقيا، ومعها يضمحل مستقبلها ، ولكن يجب ألَّا يكون ذلك سببًا يدفع إلى اليأس والاستسلام.

مجلس الأمن الدولي يشهد شبه شلل، لكن الفيتو الروسي والصيني يستطيعان إنقاذ الجنوب من الخضوع للضغوط. الجمعية العامة لا تمتلك سلطة فرض العقوبات، لكنها أرض للمرور. وهي أيضًا أرض محاطة وأرض الخصام، وقد تشكل وسيلة مفيدة لعزل الخصوم، كما فعلت فلسطين بالنسبة إلى إسرائيل. زد على ذلك أن الأمم المتحدة تمثِّل منبرًا لمعرفة أعدائك وأصدقائك، ولتشكيل الأحلاف. كما يقول صن تزو: «أولئك الذين لا يعرفون خطط منافسيهم لا يستطيعون تشكيل أحلاف».

يقول تزو: «عندما تكون إستراتيجيتك عميقة وذات باع طويل، تستطيع الفوز حتى قبل أن تقاتل».

لقد حان الوقت لوضع إستراتيجية لإطلاق ألف قارب إلى المحيط؛ إنَّه المكان الذي أقف فيه.

هوامش

1. هذه الاقتباسات من مذكراتي التي دوَّنتها في أثناء الاجتماع.
2. انظر قاموس المصطلحات.
3. نقل ذلك أيضًا أليكس سميث من وكالة أنباء الأسوشييتدبرس، سان فرانسيسكو، 26 أكتوبر 2008م.
4. يشير تعبير إجماع واشنطن بصورة عامة إلى مجموعة توصيات خاصة بالسياسة الاقتصادية مرتبطة بالسوق (ويشار إليها أيضًا من قبل منتقديها بالأصولية الليبرالية الجديدة) تفرَض من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبلدان الغربية، مقابل ما يدعى مساعدات التنمية التي تقدم إلى البلدان النامية.
5. الاقتصاد الكينزي الجديد يمثل مدرسة في فكر الاقتصاد الكلي طُوِّرت في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية من كتابات جون مينارد كينز، تتحدى هذه النظرية فكر الاقتصاد الكلي النقدي السائد الذي تضمنه إجماع واشنطن.
6. وجهة نظري بهذا الصدد مبنية على حقيقة أن المجتمع الدولي هو مجتمع بلا رأس، كما هو حال قبيلة كاراموجونغ في أوغندا التي ترعرت في كنفها. المجتمع من دون رأس هو مجتمع لا جنسية له؛ ولا سلطة مركزية له. وأن العالم ليس لديه سلطة مركزية، تمثل الأمم المتحدة تجمُّعًا للأمم؛ وليست دولة عالمية، يُتوصَّل إلى القرارات فيها عن طريق المفاوضات بين الدول ذات السيادة التي تتخلى عن إرادتها من أجل عملية جماعية فقط إلى الحد الذي ترغب به أو تجبر عليه، وتتصرف الدول الكبيرة والقوية بحكم رغباتها

في الغالب، فيما تخضع الدول الضعيفة والمغلوبة على أمرها إلى حد كبير لإملاءات الدول الكبرى؛ لأنها مجبرة على ذلك، غير أن منظور الواقع السياسي للعلاقات الدولية لا ينسجم أيضًا بصورة كاملة مع الحقائق على الأرض؛ يتخلل استعراض العضلات بين الدول الكبرى والقوية شيء من الممارسات الدبلوماسية التقليدية التي تحظى بالاحترام، بحيث تسعى الدبلوماسية إلى تنفيذ الترتيبات التي اتُّفِق عليها تجنبًا للحرب. وجهة نظري (بصرف النظر عن وصفها بالفلسفية أو الفقهية) أنه في مجتمع ليس له رأس، تُفضَّل الدبلوماسية على العقوبات.

7. توجد مدرسة من الناشطين القانونيين تقول بأن قرارات منظمة التجارة العالمية تخلق سوابق تتطور على مر الزمن إلى نظام من الأحكام، من خلال الممارسات التقليدية والإذعان المعتاد. لن أدخل في منظور هيجل-كانط الغائي الذي لا أشاطره، والذي يجري إحياؤه بين اليساريين في أجزاء من القارة الأوروبية. لمعرفة المزيد حول ذلك، راجع التقليد الكانطي في مؤلف مارتن قريفيثز (1999، 2006م) خمسون من مفكري العلاقات الدولية الرئيسين، الناشر روتليدج.

8. استعرت هذا التعبير من هوديك، راجع الملاحظة إكس.

9. المجموعة الأولى تخضع للقسم (301) من قانون التجارة والتنافسية، فيما تخضع المجموعة الثانية للتعرفات المناهضة للإغراق والتعرفات التعويضية.

10. لإجراء بحث جيد حول مفهوم العدالة في التجارة الدولية، راجع مقال روبرت آي. هوديك (1990م) مرآة، مرآة على الحائط: مفهوم العدالة في سياسة التجارة الخارجية للولايات المتحدة، ضمن مقالات حول طبيعة قانون التجارة الدولية، كاميرون.

11. بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي يمثل معاهدة دولية ملزمة قانونًا، والاتفاقية تهدف إلى منع التدخل البشري المنشأ في النظام المناخي؛ يفرض البروتوكول شروطًا ملزمة على الدول الصناعية تهدف إلى تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

12. قال العنكبون للذبابة: «هلا دخلت إلى ردهة منزلي، الطريق إلى ردهة منزلي يمر عبر درج متعرج». قالت الذبابة الصغيرة «لا، لا، أنت تطلب مني أمرًا عبثيًّا؛ لأن من يصعد درجك المتعرج لن ينزل ثانية أبدًا».

13. تبعًا لذلك، كتبت موضوعا بعنوان محاولتي الدخول إلى غرفة المرجل في مؤتمر الدوحة الوزاري، راجع نشرة معهد سيتيني بتاريخ 30 نوفمبر 2001م.

14. في المقابل، في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، لم يكن هناك إجماع بهذا المفهوم الفني؛ في اليوم الأخير، تلا رئيس المؤتمر إعلان هونغ كونغ الذي لم يطلع عليه إلا عدد قليل من الوفود المتنفذة، ومن دون مزيد من البحث، ضرب الرئيس بمطرقته على الطاولة معلنًا أنه لعدم وجود اعتراض من أي شخص، فإنه قد تم تبني الإعلان بالإجماع، ثم نهض رئيسا وفدي كوبا وفنزويلا من قاعة المؤتمر مباشرة ليعلنا اعتراضهما، ولكن عندما رفض رئيس المؤتمر الاعتراف باعتراضهما، اندفعا إلى المنصة ليحتجا إلى الرئيس بأنهما لم يوافقا على الإعلان، دوِّن اعتراض كوبا وفنزويلا في السجلات بحسب الأصول، كنت حاضرًا في الاجتماع، واستفسرت لاحقًا من خبير قانوني من منظمة التجارة العالمية عن النتائج القانونية لسحب الموافقة هذه من قبل البلدين، فأجابني «لا شيء؛ إنَّهما لاعبان صغيران، لا أهمية لهما».

15. بالرغم من ذلك، راجع الملاحظة السابقة.

16. نظرية التبعية تعتمد على جدلية أن الدول الفقيرة تفقر والدول الغنية تصبح أكثر ثراء؛ بسبب الطريقة التي تُدمَج فيها الدول الفقيرة في نظام الإنتاج والتبادل العالمي، وتنصُّ النظرية على أن الموارد تتدفق من المحيط الخارجي لاقتصاديات الدول الفقيرة والمتخلفة إلى مركز النظام العالمي للبلدان الغنية، وتجادل النظرية بأن هذا هو السبب الرئيس لاستمرار الشقة وتوسعها بين الدول الفقيرة والغنية.

17. انظر الفصل الثالث؛ اتفاقيات الشراكة الاقتصادية: حرب أوروبا التجارية على إفريقيا.

18. راجع جين زايجلر (2011م). الحرب من أجل الحق في الغذاء: الدروس المستفادة، بالجريف. يدعم الكتاب الحق في الغذاء نظريًّا وعمليًّا اعتمادًا على تطورات مفاهيمية وقانونية، وعلى تجارب في أحد عشر بلدًا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

19. أنا أجزم بذلك؛ لأنني رأيت ذلك عن كثب في الثمانينيات والتسعينيات عندما كنت أعمل في المناطق القروية في زيمبابوي بصفة مستشار تطوير.

20. الدعم الزراعي في الصندوق الأخضر (ICTSD). منظمة التجارة العالمية، سبتمبر 2009م.

21. انظر مركز الجنوب، ملاحظة تحليلية الوضع الحالي لمحادثات الدوحة التابعة لمنظمة التجارة العالمية والتعليقات على وثائق 21 أبريل، أبريل 2011م.

22. أوكسفام، 2003م. زراعة الفقر: تأثير دعم القطن في الولايات المتحدة على إفريقيا، دراسة موجزة، بافز، 2003م.

23. أندريه آر. وودوارد (2007م). دراسة الحالة رقم 10ـ5، تأثير الدعم الأمريكي في إنتاج القطن في غرب إفريقيا. بينسترب ـ أندرسون وفوجي تشينك (محررون)، سياسة الغذاء للدول النامية: دراسات حالات. 1200428204/http://cip.cornell.edu/dns.gfs

24. انظر آي.أف.دي.سي.: ربط زراعة القطن بالأمن الغذائي في بلدان القطن الأربع، تقرير آي.أف.دي.سي.، المجلد 38، رقم 1 (2013م). /http://www.ifdc.org/About /IFDC_Articles/Linking_Cotton_and_Food_Security_in_the_Cotton_Four

25. المرجع نفسه.

26. لمعرفة الكيفية التي وضعت بها أهداف الألفية للتنمية على جدول أعمال الأمم المتحدة، والأثر الذي تركته الشخصيات المرموقة في عالم الأعمال الخيرية والإعلام؛ مثل: بوب جيلدوف، بونو، جورج كلوني، أنجيلينا جولي، راجع سامر، أندي، وميرا تيواري (2009م). بعد 2015م: سياسة التنمية الدولية على مفترق طرق، بالجريف.

27. ساوث بوليتين رقم 73،7 يوليو 2013م.

28. انظر www.businesseurope.eu.

29. روبرت سكايديلسكي (2000م)، جون مينارد كينز، مجلد 3: القتال من أجل بريطانيا، 1937ـ1946م، ماكميلان.

30. المرجع نفسه.

31. كان الجنود الأفارقة يحملون المستلزمات ـ تمامًا كما كان الأمر في حقبة العبودية القديمة ـ وكانوا يدعون الفيلق الناقل. من هنا أخذ السوق الرئيس في دار السلام اسمه ـ كارياكو ـ الذي لايزال أصل اسمه بالكاد يعرف من قبل الجيل الحالي للشعب الإفريقي.

32. داني نابيوديري (1980م)، الإمبريالية والثورة في أوغندا، أونيكس برس، صفحة 87.

33. http://en.wikipedia.org/wiki/Lend_Lease

34. راجع أل.سي. جاردنر (1964م). النواحي الاقتصادية لدبلوماسية برنامج الصفقة الجديدة، ماديسون، 1964م، صفحة91ـ 272.

35. قليل من الناس يتذكرون بأن الخطة الأولية كانت خطة مورجنثاو التي دعمت إجراءات تدمير قدرة ألمانيا الصناعية على خوض الحرب، وإضعافها لتصبح بلدًا زراعيًّا. ليس من المغالاة القول إنَّه ـ تبعًا لما كتبه إيريك راينيرت، فإن ما يفعله الغرب في إفريقيا هو بمثابة تطبيق نسخة من خطة مورجينثاو وليس خطة مارشال، غير أن الفكرة هذه المرة لا تتعلق بمقدرة إفريقيا على خوض الحرب، ولكن لإضعافها لتظل منطقة زراعية لخدمة البلدان الصناعية في الغرب. في معرض مراجعته لكتاب بول كولبير: المليار السفلي: لماذا تفشل البلدان الفقيرة؟ وماذا يمكن عمله بهذا الشأن؟ كتب راينيرت: «عندما أراد الحلفاء معاقبة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فرضوا أشد الخطط قسوة؛ للإطاحة بتصنيع ألمانيا؛ خطة مورجينثاو، غير أن هذه الخطة كانت فاعلة في إنتاج الفقر، بحيث دامت سنتين فقط، ففُرضت خطة مارشال، وهي خطة لإعادة تصنيع ألمانيا.

لقد فقدت هذه الخطة مغزاها في نطاق اقتصاد التنمية تحت توجيه الليبرالية الجديدة... في هذا المنظور الأطول، فإن الإطاحة بالتصنيع الذي سببها علاج الصدمة الليبرالي الجديد ـ خطة مورجينثاو الحديثة ـ كان ينظر اليها بصورة متزايدة على أنها حماقة. إن تكليف بول كولبير؛ كبير الاقتصاديين السابق في البنك الدولي وأحد مهندسي هذه الحماقة، بتفسير أخطاء العولمة يشبه إلى حد كبير تكليف أتيلا الهوني بإدارة وزارة إعادة الإعمار الرومانية. ينطوي كتاب كولبير على محاولات التغطية على الماضي أكثر من تقديم رؤى بناءة جديدة، وعلى توصيفات لأعراض الفقر أكثر من شرح أسبابه». انظر إريك أس. راينر (2005م) الأهداف التنموية والاجتماعية: إحداث توازن بين المساعدات والتنمية لمنع استعمار الرفاه، ذي أذر كانون فاونديشن، النرويج وجامعة تالين للتكنولوجيا، أستونيا.

36. انظر جيفري ساكس (2009م)، كومون ويلث، بنجوين.

37. انظر أيضًا ريتشارد أن. جارنر (1956م). دبلوماسية الإسترليني والدولار، كاريندون برس.

38. من المألوف بالنسبة إلى الاقتصاديين القيام بمقارنة ـ على سبيل المثال ـ غانا بماليزيا. لقد أصبحت الأخيرة بلدًا ذا دخل متوسط، بينما بقيت غانا إلى حد ما في وضعها الذي كان في عام 1957م، غير أن الوضعين مختلفان كثيرًا؛ كُبِّلت إفريقيا بالتبعية الاستعمارية؛ مثل الأفضلية الاستعمارية والأنظمة النقدية، و كُبِّلت أيضًا بهياكل الحكم الإمبريالية، مقابل ذلك وإلى حد كبير بسبب نفوذ الثورة الصينية في عام 1949، تبنَّت بعض بلدان جنوب شرقي أسيا منهجًا أكثر راديكالية وثورية، واستطاعت بلدان أخرى ـ مثل كوريا الجنوبية وتايوان ـ استغلال خطر الشيوعية؛ لتحصل من الولايات المتحدة وأوروبا على امتيازات رئيسة في ميادين التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا.

39. شارل أي. حاراحان (2001م). نزاع الموز بين الولايات المتحدة وأوروبا، خدمات البحث في الكونغرس، مكتبة الكونغرس، الولايات المتحدة. كذلك، هانز ـ بيتر ويرنر، لومي، منظمة التجارة العالمية، والموز في مجلة (ACP_EU) رقم 166، نوفمبر ـ ديسمبر 1997م؛ صفحة 59 ـ 60.

40. راجع الفصل الثاني لمعرفة إجراءات الصناديق الخضراء والزرقاء.

41. كان نابوديري يدرس مادة في كلية الحقوق في الجامعة، تتناول النواحي القانونية للتجارة الدولية، وتمكن من الإحاطة بهذا الموضوع بشيء من التفصيل. طلب مني مرافقته إلى اجتماع مع رامفال في فندق كيليمانجارو، من أجل المحاجة ضد توقيع اتفاقية لومي. أنصت رامفال إلينا على نحو مهذب، واتفق معنا من ناحية المبدأ، غير أنه قال إنه يتعيَّن عليه أن يكون عمليًّا. في تلك الأيام، لم تكن هناك منظمات غير حكومية كالتي نعهدها اليوم، ولهذا كنا نابوديري وأنا نطلق صفارتينا في البرية، كان من الممكن بسهولة تجاهل أصواتنا على أنها آراء أكاديمية.

42. داني نابوديري (1979م). اتفاقية لومي وأزمة الاستعمار الجديد: تقييم لاتفاقية لومي. 1 ـ 3 مقالات حول نطرية الإمبريالية وممارستها، أونيكس.

43. من الملفت للانتباه أن الاتفاقيات التجارية جميعها لحقبة ما بعد الاستعمار وُقِّعت في المستعمرات الفرنسية السابقة في إفريقيا ـ ياوندي في الكاميرون، لومي في توغو، كوتونو في بينين. مقارنة بالدول العملاقة في إفريقيا ـ الكونغو، نيجيريا وجنوب إفريقيا ـ تُعد هذه دولًا هزيلة، لماذا اختيرت هذه البلدان الفرانكوفونية وليس الدول الكبيرة في إفريقيا

أمكنـة لتوقيـع اتفاقيـات بهذه الأهميـة للعلاقـات الإفريقية ـ الأوروبية؟ هو سـؤال أتركه للقراء للتكهن بشأنه.

44. للقراء الذين يتميزون بعقليات ذات توجهات أكبر من الناحيتين الفنية والقانونية، أقترح قراءة الوثائق العديدة التي نشرها مركز الجنوب من منظور جنوبي. إحدى هذه الوثائق اتفاقيات الشراكة الاقتصادية ومواءمتها مع منظمة التجارة العالمية: من منظور البلدان النامية، مذكرة غير رسـمية، 2 أغسطس 2010م. يمكن الحصول على تغطية جيدة من الجانب الآخر (من منظـور أوروبي) في بلال سانوسـي (2007م). المفاوضات الختامية لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية: قضايا قانونية ومؤسسية، أي.سي.دي.بي.أم.

45. مـرة أخـرى، لقـد تغيـرت الحقيقـة منـذ قرابـة عـام 2008م؛ نظـرًا إلـى الأزمـة الماليـة والاقتصادية، والزوال الكبير لوهم النـاخبين العاديين في معظم بلدان الاتحاد الأوروبي.

46. انظر www.businesseurope.eu.

47. راجع مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية: مراجعة قارية للبلدان الإفريقية (www.uneca.org/publications/no_64_ _countries_african_negotiations_epa continental_review). الأسـاليب الأوروبية القائمة على نظرية (فرِّق تسـد)، تجعل من الصعـب علـى المناطـق الفرعية أو البلـدان المنفردة مقاومـة اتفاقية تشـكل أرضًا للموت بالنسـبة إلى إفريقيا، لقد اسـتعرت تعبير أرض الموت من صن تزو؛ إسـتراتيجي الحرب الصيني القديم. لمعرفة مزيد من التفصيل عن صن تزو، انظر الفصل الأخير.

48. يشـير تعبير معدلات التبادل التجاري إلى السـعر النسـبي للصادرات مقوَّمًا بالواردات. ببسـاطة، هو يعني مقدار الواردات من السـلع التي يمكن للبلد أن يشـتريها مقابل وحدة من السلع المصدرة، أي تدهور في المعدلات التجارية لأي بلد (كما هو الحال بالنسبة إلى البلـدان الإفريقية) معناه أنه يسـتطيع شـراء كميـات أقل من الـواردات، مقابل أي كمية معينـة من الصادرات، وهذا التدهـور يعني أن عمال البلد يتعيَّن عليهم العمل بجد أكبر؛ حتى يستطيعوا استيراد الكمية نفسها من الواردات.

49. مـن المهـم أن نضيف هنـا أنه في الوقت الذي كانت فيه هـذه القضايا موضع اهتمامنا في إفريقيـا الشـرقية في عـام 2010م، فإنهـا لاتزال قضايـا مثيرة للجدل ولم تجرِ تسـويتها؛ لاتزال المفوضية الأوروبية تصر على هذه المطالب؛ وأضافت إليها أيضًا التهديد بقطع ما

يدعى مساعدات التنمية إلى إفريقيا الشرقية، علاوة على أنَّها هددت كينيا بالقول إنه بوصفها بلدًا لا تنطبق عليه معايير البلدان الأقل نموًّا، فإنها ستخسر الأفضلية في السوق الأوروبية، الأمر الذي شجع كبار منتجي ومصدري الزهور العابرين للحدود الذين يعملون من كينيا لممارسة الضغوط على الحكومة لتوقيع الاتفاقية الإطارية للشراكة الاقتصادية. قال تيموثي كلارك؛ رئيس وفد الاتحاد الأوروبي في تانزانيا، إنَّ الاتحاد الأوروبي يمثل السوق الوحيدة والأكبر لإفريقيا الشرقية، وأن كينيا ستكون أكبر الخاسرين في حال انهيار المحادثات؛ لأنها لا تمتلك البديل لممارسة التجارة مع أوروبا في حال إغلاق نافذة الأفضلية. وبوصفها دولة غير عضو في مجموعة البلدان الأكثر مديونية، فإن انهيار المحادثات سيجبر كينيا على التجارة مع الاتحاد الأوروبي على أساس النظام العام للأفضليات الذي ينطوي على امتيازات أقل، وهذا يعني أن صادرات البلاد التي كانت تدخل السوق الأوروبية من دون تعرفات جمركية ستخضع لتعرفات تتراوح بين (8,5) و (15,7) بالمئة، وأضاف أن فقدان أفضليات التعرفة من خلال الانتقال إلى النظام العام للأفضليات، سيكلف كينيا استثمارات بقيمة (700) مليون دولار وآلاف الوظائف في قطاع البستنة؛ انظر بيزنس ديلي (نيروبي)، 9 يونيو 2010م. ليكن من الواضح أن كلارك كان ببساطة يقوم بواجبه؛ كان يستخدم التهديدات وأساليب التخويف للتأثير في موقف الحكومة الكينية بخصوص اتفاقية الشراكة الاقتصادية. وكما ذكرت في صدر هذا الفصل، فإن كينيا تخسر بالتوقيع على اتفاقية الشراكة الاقتصادية أكثر من الامتناع عن التوقيع عليها، أما لماذا مضت كينيا قدمًا في التوقيع على الاتفاقية، فهو سؤال تجب الإجابة عنه من قبل المؤرخين. في العلاقة بين الإمبراطورية ومستعمرة جديدة، يجري كثير من الأمور خلف الكواليس، ولا تبدو للعيان من أول نظرة.

50. مفوضية حقوق الإنسان الكينية (2010م). التأثير الممكن في حقوق الإنسان نتيجة لاتفاقيات إطار الشراكة الاقتصادية بين مجتمع إفريقيا الشرقية والاتحاد الأوروبي.

51. انظر (CTA) براسيلز نيوزلتر، 8 أبريل 2011مwww.cta.int.

52. بيزنس ديلي التي ذكرت آنفًا، قالت في عددها يوم 9 يونيو 2010م، إن بيانات منظمتي المجتمع المدني في كل من تانزانيا وأوغندا التي وقعها معهد المعلومات والمفاوضات التجارية في جنوبي وشرقي إفريقيا (سيتيني)، وُزِّعت في مقر الاجتماع، وقد لاحظ كلا البيانين أن إفريقيا الشرقية لم تكن جاهزة لحرية التجارة مع أوروبا. «إنَّ الفرق الكبير

في حجم اقتصادياتنا الذي نشأ عبر التاريخ، لن يؤدي إلى تجارة يتم فيها تبادل المنافع، فذلك من شأنه تعزيز الهيمنة الأوروبية، وفي ضوء ذلك، نحن نحتاج إلى الاحتفاظ بحق استخدام التعرفات ووسائل التدخل الأخرى؛ من أجل تطوير صناعاتنا القائمة، وإنشاء أخرى في المستقبل». وحذَّر البيان من أن التجارة الحرة التي تنادي بها أوروبا لم تكن في الحقيقة حرة بتاتًا، ومن المؤكد أنها كانت غير عادلة؛ وقال «إن أوروبا تصرف سنويًّا مئات مليارات اليورو لدعم مزارعيها وليست راغبة في تغيير هذا الموقف، أو إجراء مفاوضات حوله؛ يؤدي هذا الدعم إلى إغراق أسواقنا بالمنتجات الرخيصة، ما يهدد معيشة مزارعينا، علاوة على أن ذلك يجعل من الصعب علينا المنافسة في أوروبا ضد الإنتاج المحلي المدعوم».

53. في الاجتماع الوزاري لمظمة التجارة العالمية في كنكون عام 2003م، كنت أشارك في وفد أوغندا الرسمي ممثلًا لمنظمة المجتمع المدني، والذي كان برئاسة الوزير إدوارد روجومايو؛ تبنى الاتحاد الإفريقي موقفًا جماعيًّا في مواجهة مواقف معينة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، خاصة بخصوص الزراعة. انحاز روجومايو بطبيعة الحال إلى موقف الاتحاد الإفريقي، وبعد ساعات من افتتاح المؤتمر، تلقى الوزير رسالة بالفاكس من الرئيس موسيفيني تأمره بالنأي بنفسه عن موقف الاتحاد الإفريقي. علمنا لاحقًا من مصادر موثوقة بأن الرئيس تلقى مناشدة من الولايات المتحدة بألا يُتحدَّى موقف الاتحاد الإفريقي-الاتحاد الأوروبي في الاجتماع الوزاري. لم يكن موسيفيني شخصًا يسهل التأثير فيه؛ كان قادرًا على مقاومة الإمبراطورية إذا ما تعرضت مصالحه للخطر. في هذه المناسبة بالذات، من المؤكد أنه قرر أن الموقف ربما لم يكن يستحق تحدي الإمبراطورية.

54. الموعد النهائي لسحب تنظيم الدخول إلى السوق (مار 1528) وُضع قبل ثلاث سنوات. كان (مار 1528) ينطوي على ضمان دخول منتجات بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي إلى السوق الأوروبية من دون جمارك وإعفاء من الكوتا.

55. ياش تاندون (1988م). وقف الاعتماد على المساعدات، مركز الجنوب. كذلك ياش تاندون (2012). تبديد الغموض الذي يكتنف المساعدات، بامبازوكا أنسايتس.

56. «إذا كانت الطبيعة قد جعلت من أي شيء أقل قابلية من جميع الأشياء الأخرى للملكية الحصرية، ذلك بسبب عمل قوة التفكير التي تدعى الفكرة التي قد يمتلكها الفرد بصورة

حصرية ما دام يحتفظ بها لنفسه؛ ولكن في اللحظة التي يُكشف عنها، فإنها تدفع بنفسها لتصبح ملكية كل فرد، ولا يستطيع المتلقي التخلص من ملكيتها، ومن خواصها الفريدة أيضًا، لا أحد يمتلك أقل منها؛ ذلك لأن أي فرد آخر يمتلكها بالكامل، إنَّ من يتلقى فكرة مني، يتلقى تعليمات بنفسه من دون أن ينقص ما أملك؛ كمثل من يضيء شمعته باتجاهي، يستطيع تلقي الضوء من دون أن يلفني بالعتمة». توماس جيفرسون، رسالة إلى إسحق ماكفيرسون، 13 أغسطس، 1813م. انظر http://en.wikipedia.org/ wiki/Intellectual___property.

57. أعضاء أحزاب القراصنة الأوروبية هم في الأساس من الشباب؛ إنهم أطفال الثورة الرقمية، واهتماماتهم الرئيسة تتركز على البرمجيات المجانية، خاصة الموسيقى، وإصلاح نظام حقوق النشر وبراءات الاختراع. يبدو أنهم في الآونة الأخيرة حولوا اهتمامهم عن قضايا مثل البذور والجينات، وبالرغم من ذلك، فهم حلفاء محتملون لحرب الجنوب ضد أنظمة الملكية الفكرية العالمية.

58. قدَّم ابن الخطيب براهين تجريبية على أن الموت الأسود تفشى في أوروبا من خلال العدوى وليس نتيجة للعنة دينية، كما كان يعتقد الأوروبيون المعاصرون. من العلماء الآخرين الذين يأخذون بوجهة النظر هذه الرازي وابن الهيثم. في كتابه دراسة للتاريخ، كان المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي واحدًا من المؤرخين الأوروبيين المعروفين بالنزاهة الذين اعترفوا بأثر الإسلام في نقل العلوم والتنوير إلى أوروبا.

59. http://en.widipedia.org/wiki/International-Aassessment-of-Agricultural-Knowledge-Science-and-Technology-for-Development

60. www.who.int/WHO A/CEWG/3,2November 2012, phi/1-cewg-secretariat-paper-en.]df?ua=1

61. المعلومات من ملاحظاتي المبنية على مقابلة مع السفير الصيني في جنيف، 14 يناير 2009م. تبعًا لذلك، بينما الحكومة الصينية تقر أحكام المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية الخاصة بالملكية الفكرية؛ ومن وقت لآخر تكبح جماح الشركات المحلية التي تخرق هذه القواعد، إلا أنها تغض الطرف عما يسميه الغرب قرصنة ملكيته الفكرية.

62. أصبح ذلك قضية رئيسة بين الولايات المتحدة وألمانيا في أوائل عام 2014م، عندما اكتشفت ألمانيا شبكة أمريكية للتجسس الصناعي.

63. هذا يشير إلى رواية جورج أورويل الديستوبية الشهيرة، 1984م، حيث الأخ الأكبر يراقب على الدوام تحركات المواطنين، وبالرغم من أن الإطار كان وطنيًّا، إلا أنه دخل الآن البعد العالمي.

64. يقول أحد التقارير إن تبني نماذج برمجيات ذات مصدر مفتوح أدى إلى توفير ما يقارب (60) مليار دولار سنويًّا لصالح المستهلكين. انظر ريتشارد روثويل (2008م). صنع الثروة من خلال البرمجيات، مجلة البرمجيات المفتوحة.

65. هذا يشير إلى حركة في إنجلترا بين عامي 1811 و 1817م، عندما حطَّم الحرفيون (الماكنات) من أجل استبدال العمال منخفضي الأجور والمهارات بها، ومنذ ذلك الوقت استخدم تعبير (Luddite) على نحو شعبي للتشهير بأي شخص يعارض الابتكارات التي تتحكم فيها الشركات العالمية.

66. غاندي: «يبقى البلد فقيرًا في ثروته، من الناحية المادية والفكرية، إذا لم يطور صناعاته اليدوية وصناعاته الأخرى، ويستمر في عيش حياة طفيلية كسولة، وذلك باستيراد حاجاته المصنعة جميعها من الخارج... نحن نعتمد على العالم الخارجي في الحصول على معظم السلع المصنعة... ولكن عندما يأتي الأمر إلى التعريف، فيجب توخي الحذر؛ لتجنب جعل هذا التعريف ضيقًا بحيث يكون التصنيع غير ممكن في الغالب، أو يكون التعريف واسعًا لدرجة أنه يثير السخرية، ويكون وطنيًّا بالاسم فقط». ينغ إنديا، 20 أغسطس 1931م.

67. النجانجا: تعبير تطلقه قبائل البانتو على العشابين أو المعالجين الروحانيين في العديد من المجتمعات الإفريقية وفي العديد من المجتمعات الإفريقية في المهجر، كتلك الموجودة في البرازيل.

68. هنالك كمية ضخمة من الدلائل الموثقة التي تدعم هذا. راجع- على سبيل المثال- جورج سوزان (1976م)، كيف يموت النصف الآخر: الأسباب الحقيقية للمجاعة في العالم، بنجوين، فاندانا شيفا (1992م)، عنف الثورة الخضراء: التدهور البيئي والصراع

السياسي في البنجاب، زيد برس؛ فاندانا شيفا (2000م)، الحصاد المسروق: اختطاف الإمدادات الغذائية، ساوث آند برس.

69. محتجون من جميع أنحاء العالم يتظاهرون ضد مونسانتو، يو.أس.إيه. تودي، 26 مايو 2013.

70. لمزيد من المعلومات حول حملة أنقذوا بذورنا، انظر:

www.saveourseeds.org/en.html

71. للاطلاع على نص الاتفاقية الكامل، انظر WT/MIN(01)/DEC/2، 20 نوفمبر 2001م، الإعلان حول اتفاقية تريبس والصحة العامة.

72. شركة نوفارتيز ضد الاتحاد الهندي، محكمة الهند العليا. راجع en.wikipedia.org/wiki/Novartis_v._Union_of_India_Others_26%. انظر أيضًا كارلوس كوريا، قرار المحكمة الهندية حول نوفارتيز نتيجة جيدة للصحة العامة، ساوث سنتر نيوز، 11 نوفمبر 2013م.

73. المثال الرئيس على ذلك هو معهد تطوير القدرات التابع لصندوق النقد الدولي في واشنطن دي سي DC، الذي يمتلك مراكز إقليمية عديدة. ينتج المعهد دراسات فنية وتحليلية حول مختلف نواحي التنمية، وجميعها تهدف إلى الترويج لإيديولوجية اقتصاد السوق المفتوح، تتغلغل هذه الإيديولوجية في العملية السائدة لتدريس الاقتصاد في الجامعات، ليس في الغرب فحسب، ولكن أيضًا في بلدان الجنوب.

74. لمزيد من التوضيح والبحث حول مفهوم الإمبريالية، راجع الفصل السادس.

75. حول مفهوم (الفصل)، راجع الفصل السادس.

76. أبلغني رامفال بهذا في عام 2001م، عندما التقيته صدفة في مؤتمر الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، وأكد ذلك لاحقًا في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية، انظر مارتن بلوت، إفريقيا: توزيع الأرض في زامبيا الذي تدعمه الولايات المتحدة (BBC) نيوز، 22 أغسطس 2007م.

77. راجع - http://mg.co.za/article/2013-11-28-mbeki-blair-plotted-military-intervention-in-zim

78. في 17 أبريل 1961م، قام (1400) من الكوبيين في المنفى -تدعمهم الولايات المتحدة- بما أصبح يعرف بالغزو الفاشل لكوبا في خليج الخنازير. دُحِر الهجوم. بوصفها ردة فعل على هذا الغزو، طلبت كوبا من الاتحاد السوفييتي نصب صواريخ نووية في كوبا؛ للحيلولة دون وقوع مثل هذا الغزو مستقبلًا، استجاب الاتحاد السوفييتي لهذا الطلب، أدى ذلك إلى مواجهة مباشرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في أوج الحرب الباردة، ما أفضى إلى طريق مسدود استمر ثلاثة عشر يومًا في أكتوبر 1962م، وخوفًا من وقوع حرب نووية، سحب الاتحاد السوفييتي صواريخه، فيما وافقت الولايات المتحدة على عدم غزو كوبا في المستقبل.

79. استخدمت مختلف المصادر لجمع معلومات عن العقوبات الأمريكية ضد كوبا، ووجدت تغطية ويكيبيديا للموضوع ثرية جدًّا في المعلومات. http://en.widipedia.org/wiki/United-States-embargo-against-Cuba.

80. جاري هارت، الخيال في السياسة الخارجية، هافينغتون بوست، 7 مارس 2011م.

81. فيما كان الكتاب في طريقه إلى المطبعة، أعلنت كوبا والولايات المتحدة عن تطبيع علاقاتهما الدبلوماسية، غير أنه في خطابه إلى القمة الثالثة لمجتمع دول أمريكا اللاتينية والكاريبية في 28 يناير 2015م، قال الرئيس راؤول كاسترو: «إن التطبيع غير ممكن ما لم تحترم الولايات المتحدة المساواة في السيادة والتعامل بالمثل في علاقاتهما، وتنهي الحصار والاحتلال غير المشروع لجوانتانامو». http://en.granma.cu/mundo/2015-01-29/president-raul-castro-speaks-to-third-celac-summit-in-costa-rica

82. هذه المعلومات جميعها تجمعت منذ أغسطس 2014م، قد تتغير الأشياء بمرور الوقت، وإن كان ذلك مستبعدًا في المستقبل المنظور.

83. راجع أليكساندر بريكسيندورف وكريستيان أولي، التغيرات تلفت النظر مجدداً إلى إعادة شراء العقود الإيرانية، أويل آند غاز جيرنال، 1 نوفمبر 2004م.

84. انظر بلاتفورم آي.بي.أس، الحرب على الحاجة، منبر السياسة العالمية، التغير النفطي، أن.أي.أف. (2005)، تصاميم نفطية: سرقة الثروة النفطية العراقية، بلاتفورم. (حمل المعلومات المتاحة من www.platformlondon.org)

85. انظر تيم كيلي، بول كروغمان والكينزية العسكرية، 30 أغسطس 2011م، http://fff.org/explore_freedom/articlse/paul_krugman_military_keynesianism

86. كتاب يغطي هذا الموضوع تأليف هانز جيه. مورجينثاو، السياسة بين الأمم: الكفاح من أجل السلطة والسلام، 1967م. من بين المؤلفين البارزين الآخرين آي.أتش. كار، هنري كيسينجر، جورج كينان، صامويل هنتنجتون.

87. نشأ فكر ما يسمى بمدرسة القصور الانمائي بين الباحثين في أمريكا اللاتينية في السبعينيات من القرن العشرين، وكان له تأثير في المثقفين في إفريقيا والكاريبي؛ مثل سمير أمين و وولتر رودني. بعد طفرة الاقتصاد الليبرالي الجديد، انحسرت هذه المدرسة، لكنها أخذت في النهوض مرة أخرى في السنوات الأخيرة.

88. أُسِّس التحالف العالمي من أجل إفريقيا قرابة عام 1993م، وهو من بنات أفكار رئيس البنك الدولي روبرت مكنمارا، كان هدفه «التأكد من أن إفريقيا تبقى في أولويات الأجندة الدولية، وتسهيل حصول تفهم أكبر للتحديات التي تواجه القارة، وتشجيع الاتفاق على الأعمال الضرورية التي يجب القيام بها من قبل الحكومات الإفريقية وشريكاتها العالمية». يركز جدول أعمال التحالف على أهداف عريضة، هي: أ) السلام والأمن. ب) الحاكمية والانتقال إلى الديموقراطية. جـ) التنمية المستدامة والانخراط في الاقتصاد العالمي. راجع http://web.worldbank.org/Website/External/Countries/Africaext/0 لم يسمع الكثير بعد ذلك عن التحالف العالمي من أجل إفريقيا؛ كان مجرد ضرب من الخيال ابتكره الإمبرياليون الغربيون؛ مثل البنك الدولي على افتراض أنهم يستطيعون تنفيذ التنمية نيابة عن إفريقيا.

89. في عام 1933م، أنشأت الأمم المتحدة المفوضية العالمية للبيئة والتنمية، برئاسة جرو هارليم بروندتلاند، وهو رئيس وزراء سابق في النرويج، وهي تسمى أيضًا بمفوضية برونددتلاند.

90. نشر ذلك لأول مرة في منتصف عام 1917م في بتروغراد على صورة كراس. انظر لينين (193)، مختارات من أعمال لينين، مجلد 1، بروغريس ببليشرز، الصفحات 667ـ766. ينبغي علي أن أضيف أن كتيب لينين لم يكن كله عملًا أصيلًا. قدم لينين العرفان، من بين آخرين، إلى جيه.أيه. هوبسون بفضل كتابه الإمبريالية، دراسة (1902م).

91. من أجل تطبيق هذا التحليل على الولايات المتحدة، انظر بير أندرسون، السياسة الخارجية الأمريكية ومفكروها، نيو ليفت ريفيو، سبتمبر/ أكتوبر، 2013م.

92. كوامي نيكروما (1966م)، الاستعمار الجديد: آخر مراحل الإمبريالية، إنترناشنال ببليشرز، صفحة 9.

93. راجع باتريك بوند، بريكس ونزعة الإمبريالية الفرعية، بامبازوكا نيوز 673، أبريل 2014م، مايكل أبوت، الإمبريالية الفرعية للولايات المتحدة والبرازيل في بوليفيا تحت حكم موراليز؛ واليف كاجلي، حول القوة الإقليمية لتركيا ذات الصبغة الاستعمارية الفرعية، 2009م.

94. لمزيد من التوضيح حول ذلك، راجع ما كتبته حول الإمبريالية الفرعية وهجوم دول بريكس، بامبازوكا نيوز، http://pambazuka.org/en/category/features/91832

95. بطبيعة الحال كانت هنالك إمبراطوريات في الماضي، غير أن تلك الإمبراطوريات ـ مثل الإمبراطوريات الصينية والأزتيكية والإغريقية والرومانية والعثمانية ـ كانت لها ميزاتها. نحن هنا نبحث في الإمبريالية في حقبتنا؛ الحقبة الرأسمالية.

96. عبدالشريف (2010م)، ثقافة الداو والمحيط الهندي: العالمية، التجارة والإسلام، أو.يو. بي.

97. راجع تيريزا تيرنر، صراع النفط والطبقات، زيد برس (مع بيتر مور).

98. انظر سورز دي أوليفيرا (2007م)، النفط والسياسة في خليج غينيا، هيرست.

99. راجع الفصل الثالث لمعرفة خلفية مجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي واتفاقية كوتونو.

100. الصومال تنضم إلى اتفاقية كوتونو، صاباحي، 9 يونيو 2013م؛ ومحمد يشيد بعضوية الصومال في اتفاقية كوتونو، صاباحي، 10 يونيو 2013م.

101. شون هيلتون، قرون إفريقيا: الاستعمار الجديد، حروب النفط ولعب الإرهاب www.globalresearch.ca/the_horns_of_africa_neo_colonialism_oil_wars_and_terror_games/5355993.

102. www.rigzone.com/news/oil-gas/a/133442/Soma-Oil-Gas-Completes-Seismic-Acquisition-Program-Offshore-Somalia

103. http://finance.yahoo.com/news/hank-paulson-warns-another-financial-171148084.html

104. كلا فوكوياما وهنتينجتون يتبع التفكير الإيديولوجي السائد في الجغرافيا السياسية الغربية الذي يقوم أساسًا على نظريات المعرفة الأوروبية المحضة. تُختزل في حالة فوكوياما إلى احتفال سابق لأوانه بالانتصار الغربي في نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، وفي حالة هنتينجتون، يختصر الموضوع بالخوف من الحضارات المناهضة للغرب، خاصة الحضارة الإسلامية. انظر فرانسيس فوكوياما (1992م)، نهاية التاريخ وآخر إنسان، فري برس؛ وصامويل بي. هنتينجتون (1996م)، صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام الدولي، سيمون وشوستر.

105. من الطبيعي أن تُقارن الحضارة مع ما يفترض أنها ثقافات بربرية أو بدائية، كتلك التي تتبع تجمعات الصيادين والبدو الرعاة، إن كلمة بدائي تنطوي على تحقير العديد من الحضارات -مثل حضارة الكاراموجونغ في أوغندا التي نشأت فيها طفلًا- وهي في العديد من النواحي تُعد ذات ثقافة أعلى (من مفهوم الترابط الاجتماعي واستخدام الأساليب السلمية في حل النزاعات الداخلية) من حضاراتنا الصناعية الحديثة أو حضارات ما بعد الصناعة.

106. في الوقت الذي كانت تُكتب فيه هذه السطور، كان هناك استفتاء في أسكتلندا (19 سبتمبر 2014) حول ما إذا كانت أسكتلندا ستنفصل عن إنجلترا بوصفها أمة؛ صوَّتت غالبية واضحة ضد الاستقلال، غير أنه من غير المحتمل أن تضمحل الفكرة.

107. مفكرو عصر التنوير مثل إدوارد جيبون؛ مؤلف كتاب انحسار الإمبراطورية الرومانية وسقوطها، وحتى كتابات المؤرخ الإنجليزي آرنولد توينبي، انطوت على وجهة نظر

متوازنة جدًّا بشـأن الإسـلام. هؤلاء والعديد من المؤرخين الآخرين كتبوا ذلك بعد وفاة الرسـول صلى الله عليه وسـلم في سـنة 632 ميلادية، حيث انتشـر الإسـلام في المناطق المحيطـة جميعهـا، وامتدت سـيطرته من بلاد فارس حتى إسـبانيا. من القرن السـابع وحتـى بدايـة الحـروب الصليبيـة تقريبًـا ـ قرابـة خمس مئة سـنة ـ شـكل الإسـلام ليس فقط قوة هائلة، ولكنـه كان تقدميًّا من النواحي الثقافيـة والعلمية والفكرية؛ كان الخلفاء يشجعون التجار والباحثين على السفر خلال أوراسيا الغربية، حاملين البضائع والمعرفة إلى أوروبا؛ ففي عام 751م ـ على سـبيل المثال ـ وجدت صناعة الورق طريقها من الصين إلى أوروبا عن طريق التجار المسلمين، كانت الدول التي حكمت مستقبلاً في المنطقة، مثل الصفويين والسلاجقة والعثمانيين والمغول في الهند، جميعها إسلامية.

108. اسـتخدم الصليبيـون النقـود الذهبيـة البيزنطيـة التي كانـت متداولـة في المناطق التي احتلوها مع نقوش عربية.

109. للاطلاع على عرض شيق لهذا، راجع سـتيفن زارلينغا (2002م)، علم النقود المفقود، الهيئة الخيرية للمعهد النقدي الأمريكي.

110. الدولة الإسـلامية في العراق والشـام نصبت نفسـها دولة، وهي تسـعى لإقامة سـلطتها في منطقة الشـرق الأدنى، بما في ذلك سـوريا، والأردن، ولبنان، وإسـرائيل، وفلسطين، وجنوب تركيا.

111. لماذا ينضمُّ الشباب الأوروبي إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام؟ شارلوت فان هيك ـ 4 أكتوبر 2014م

http://euron.co.uk/why_young_europeans_join_isis/

112. انظر باتريك كوكبيرن (2014)، عودة المجاهدين، أور بوكس، صفحة 9.

113. انظـر .http://sustainablecrediton.org.uk/economics/reading/christine_lagarde.aspx لأن لاجـارد تتحـدث مـن منظـور مؤسسـي، فـإن انتقـادي لم يكـن شـخصيًّا بـل مؤسسيًّا.

114. http://www.nbcnews.com/storyline/military-spending-cuts/u-s-military-spending-dwarfs-rest-world-n37461>

115. «تضم القوى المنتجة العلوم والتكنولوجيا التي نمت تلقائيًّا بأرقام فلكية خلال المئة سنة الأخيرة، وتنظيم إنتاج السلع». طرح ماركس تعبير علاقات الإنتاج؛ لتمثيل البنية التحتية الاجتماعية للإنتاج، بما في ذلك العلاقات بين الناس، والإيديولوجيا والثقافة. وقال ماركس إنَّ تضافر القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج هو الذي يشكل تاريخيًّا نمط إنتاج معين. أستخدم هذه التعبيرات؛ لأنها تمثل تصنيفًا تحليليًّا مفيدًا، لكنني لا أريد أن أدخل في نقاش حول هذا الموضوع.

116. http://www.oecd.org/social/soc/dividedWestandwhyinequalitykeeprising.htm

117. راجع السلسلة الممتازة التي أصدرها (في 2013–14) سنتر يوروب–تايرز موند (سيتيم) حول بعض القادة الأفارقة السابقين، ومن بينهم فرانتز فانون، أميلكار كابرال، مهدي بن بركة، باتريس لومومبا، توماس سينكارا، جوليوس نايريري.

118. اختزال هذه بالعلوم والتكنولوجيا وتنظيم إنتاج السلع المادية سيكون نوعًا من التبسيط، لكنه يضع اليد على جوهر المفهوم.

119. انظر أيضًا سمير أمين (2011)، وضع نهاية لأزمة الرأسمالية أو وضع نهاية للرأسمالية، بامبازوكا برس.

120. http://opinionator.blogs.nytimes.com/2014/03/15/on-the-wrong-side-of-globalization/?-php=true&-type=blogs&-php=true&-type=blogs&ref=josephestiglitz&-r=1

121. في عام 2009م، شكلت الأمم المتحدة لجنة برئاسة ستيجليتز لتحليل الأزمة الاقتصادية والمالية ووضع توصيات، انطوى تقرير اللجنة على تحليل جيد؛ فقد وضعت عشر توصيات جاءت مقاربة لاقتراحات كريستين لاجارد الإصلاحية التي ذكرت آنفًا، لكنها كانت أكثر تفصيلًا، وجاءت مدعمة بالأدلة وبخطة عمل محددة، غير أنه (بعد خمس سنوات) لم تكن أي من هذه التوصيات قد وجدت طريقها إلى التنفيذ، وهذا يوضح أن المجتمع الدولي ليس جاهزًا لتغيير البنية المالية العالمية في القمة؛ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي غير قابلين للإصلاح في السياق الجيوسياسي الراهن، كان من نتيجة

ذلك ظهور جهود نشطة لتشكيل هياكل موازية، مثل مصرف التنمية الذي اقترحته مجموعة بريكس، والذي لا يزال في أيامه الأولى.

122. انظر أيضًا يلماز أكيوز، هل الدول النامية تموج أو تغرق؟ ساوث بوليتين رقم 76، 21 نوفمبر 2013م. يقول بعد عام 2009م، «بدأت بلدان نامية عدة بالتحكم في تدفقات رأس المال، عن طريق اتخاذ إجراءات صديقة للسوق بدلًا من القيود المباشرة، وتضم هذه الإجراءات متطلبات الاحتياطي غير المعوضة (يو.آر.آر.) والضرائب (الضرائب التي فرضتها البرازيل على تدفقات المحافظ الاستثمارية القادمة؛ وضرائب البيرو على المشتريات الخارجية لأوراق المصرف المركزي، وفرض كولومبيا متطلبات احتياطي غير معوضه بنسبة (40) بالمئة لمدة ستة أشهر)؛ وفرض حد أدنى لمُدد الإقامة أو الحيازة (ما فرضته كولومبيا على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ما فرضته إندونيسيا على أوراق المصرف المركزي)؛ وفرض متطلبات الاحتياطي الخاصة (آر. آر.) وضرائب على مراكز المصارف (البرازيل فرضت متطلبات احتياطي خاصة على المراكز قصيرة الأمد، وضرائب على المراكز قصيرة الأمد المتعلقة بمشتقات العملات؛ إندونيسا فرضت متطلبات احتياطي خاصة على إجمالي الموجودات الأجنبية؛ فرضت البيرو متطلبات احتياطي أعلى، على الأرصدة غير المقيمة بالعملة المحلية)؛ وفُرِضت ضرائب وقيود على الاقتراض من الخارج (الهند فرضت مثل ذلك على اقتراض الشركات؛ إندونيسيا على اقتراض المصارف؛ البيرو فرضت متطلبات رأسمالية إضافية على انكشاف الائتمان الخاص بتجارة العملات)؛ وفرضت أيضًا ضرائب على الأرباح الأجنبية المتأتية من الموجودات المالية (تايلاند علّقت الضرائب على إيرادات الفوائد وعلى أرباح السندات المحلية). حرَّرت بعض الدول النامية مثل جنوب إفريقيا التدفقات إلى الخارج من قبل المقيمين؛ بهدف تخفيف الضغط باتجاه رفع سعر تبادل العملة».

123. يوجد ابتكار آخر للفصل في القطاع المالي هو البيتكوين؛ وهو عملة تشفيرية تستخدم تكنولوجيا النظير للنظير للتداول من دون سلطة مركزية أو مصرف. لا أحد يمتلك أو يتحكم في البيتكوين. انظر http://bitcoin.org.en

124. كارل مانهايم (1954م)، الإيديولوجيا والمدينة الفاضلة: مدخل إلى علم اجتماع المعرفة، هاركورت بريس.

125. نسيم طالب، 2007م، البجعة السوداء: تأثير الأمر البعيد الاحتمال، بنجوين بوكس.

126. داني نابيوديري (2011م)، نظرية المعرفة الإفريقية: فلسفة وكمال، نظرية في المعرفة، و(2012م) نظرية المعرفة الإفريقية غير المنهجية: القدرة على استعادة نظرية المعرفة، نشرت من قبل المعهد الإفريقي في جنوب إفريقيا، ضمن سلسلة التنمية من خلال المعرفة.

127. راجع ياش تاندون، مزالق التدخلات لأسباب إنسانية - المسؤولية في الحماية (آر.2بي.): منظور من إفريقيا، قدمت الورقة إلى المؤتمر الدولي في جامعة دوشيشا حول المنظورات الآسيوية بخصوص التدخلات لأسباب إنسانية في القرن الحادي والعشرين، كيوتو، 28-29 يونيو 2011م. http://global_studies_doshisha_ac.jp/attach/page/GLOBAL_STUDIES_PAGE_JA_24/24946/file/asia_program.pdf

128. صن تزو (1991م)، فنون الحرب، ترجمة توماس كليري، شمبالا بوكيت كلاسيك.

129. المرجع نفسه.

قراءات إضافية

min, Samir (2011), Ending the Crisis of Capitalism or Ending Capitalism?, Pambazuka Press

Chomsky, Noam (1993), Year 501—The Conquest Continues, New York, Black Rose Books.

Fanon, Frantz (1952), Black Skin, White Masks (1967) translation by Charles

Lam Markmann, New York: Grove Press

Gardner, R.N. (1956) Sterling-Dollar Diplomacy, New York: Clarendon Press.

Gibbon, Edward (1909–1914) The Decline and Fall of the Roman Empire, 6 Volumes, Kindle edition, 2014

Hudec, Robert E. (1999), Essays on the Nature of International Trade Law, Cameron.

Hudson, Michael (1992), Trade, Development and Foreign Trade, in two volumes, London: Pluto Press

Huntington, S. (1996), The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, Simon and Schuster

Lenin, V.I. (1916) Imperialism, the Highest Stage of Capitalism, Lenin Internet Archive 2005.

Morgenthau, Hans J. (1967), Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, New York, Knopf

Nabudere, Dani W. (2011) Afrikology: Philosophy and Wholeness: An Epistemology, African Institute of South Africa

Nkrumah, Kwame. (1966), Neo-Colonialism: The Last Stage of Imperialism, International Publishers

Reinert, Erik S. (2007) How Rich Countries Got Rich . . . and Why Poor Countries Stay Poor, London: Constable.

Shiva, Vandana, (2000), Stolen Harvest: The Hijacking of the Global Food Supply, South End Press.

186 TRADE IS WAR

Skidelsky, Robert (2000). John Maynard Keynes, Vol. 3: Fighting for Britain, 1937–1946, McMillan.

Soros, George (2004), The Bubble of American Supremacy—Correcting the

Misuse of American Power, London: Weidenfeld & Nicolson

Sumner, Andy and Meera Tiwari (2009). After 2015: International Development

Policy at a Crossroads, Palgrave.

Susan, George (1976), How the Other Half Dies: The Real Reasons for World Hunger, Penguin

Taleb, Nassim (2007), The Black Swan: the Impact of the

Highly Improbable, Penguin Books

Tandon, Yash (2001). 'My Attempt to Enter the Boiler Room at Doha Ministerial,' SEATINI Bulletin, 30 November 2001

Tandon, Yash (2008). Ending Aid Dependence, Geneva: South Centre and UK: Fahamu Books

Tandon, Yash (2012). Demystifying Aid, Pambazuka Insights. Fahamu Books

Toynbee, Arnold, (1934–1961), A Study of History, Oxford University Press, 12 volumes

Tzu, Sun (1991), The Art of War, translated by Thomas Cleary, Shambala

Pocket Classic.

Ziegler, Jean, 2011. The Fight for the Right to Food: Lessons Learnt, Palgrave

قائمة المصطلحات

إجماع واشنطن: يطلق التعبير على مجموعة توصيات خاصة بالسياسة الاقتصادية مرتبطة بالسوق، ويجري تبنيها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبلدان الغربية.

الإمبراطورية: اسم يطلقه المؤلف على مجموعة الدول الكبرى خاصة تلك التي مارست الاستعمار على بلدان العالم الثالث.

الأنكتاد: الجهاز الرئيس للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يتعامل مع قضايا التجارة والاستثمار والتنمية.

إيبا: اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الإفريقية.

إيه.بي.سي.: اسم يطلق على مجموعة بلدان إفريقيا، والكاريبي والباسيفيكي.

بريكس: اسم يطلق على مجموعة بلدان البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا.

تريبس: الاتفاقية الخاصة بالنواحي التجارية للملكية الفكرية.

تسليع المعرفة: تحويل المعرفة إلى سلعة تجارية.

تشيمورينغا: اسم يطلق على الحرب التي خاضها شعب زيمبابوي ضد المستعمر البريطاني.

تكنولوجيا إدامة الخضرة: تعبير يشير إلى مجموعة من الإستراتيجيات القانونية والتجارية، يلجأ إليها الحاصلون على براءات اختراع لمنتوجات تقرب من نهاية صلاحيتها، خاصة في ميدان صناعة الأدوية، تمكنهم من الاستمرار في الحصول على عوائد منها، عن طريق إدخال تعديلات طفيفة على المنتج في كل مرة.

سيتيني: معهد جنوب وشرق إفريقيا للمعلومات والمفاوضات.

الصفقة الجديدة: مجموعة من البرامج الداخلية التي جرى تبنيها في الولايات المتحدة بين عامي 1933 و 1938م في عهد إدارة الرئيس فرانكلين روزفيلت.

الفصل: النأي بالأمة واقتصادها عن الوقوع في دائرة سيطرة نظام العولمة ومساعدات التنمية.

الليبرالية الجديدة: مقاربة للنظرية الاقتصادية والدراسات الاجتماعية، تقـول بأن تعظيم الحرية الشـخصية يتأتى من تحديـد التدخل الحكومي في عمليات السوق الحرة، وإناطة الموضوع كله بالقطاع الخاص.

المجتمع الإفريقي الشرقي: تكتل يضم كينيا، وأوغندا، وتانزانيا، ورواندا، وبوروندي.

مساعدات تحويل الملكية: تعبير أطلق على قانون أجازه الكونغرس الأمريكي في عام 1941م، زوَّدت الولايات المتحدة بموجبه حلفاءها في الحرب العالمية الثانية بمعدات عسكرية وخدمات، على أن يجري سدادها عينيًّا بعد انتهاء الحرب.

المعاملة التفضيلية: المعاملـة الخاصـة التـي تمنحها دولة لدولـة أخرى في المجال التجاري، مقارنة بالدول الأخرى.

معدلات التبادل التجاري: السعر النسبي للصادرات مقوَّمًا بالواردات.

النجانجا: تعبير تطلقه قبائل البانتو على العشـابين والمعالجين الروحانيين في العديد من المجتمعات الإفريقية.

نظام دولي من دون رأس: كناية عن غياب هيكل حاكمية عالمية مركزية.